وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جامعـــة أبو بـــكر بلقايد –تلمسان–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عـــلاقة التحـــول الديمقراطي بالإمكانـــات الاقتصاديـــة فـــي الجزائـــر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية

تخصص: سياسات مقارنة.

إعـــــداد:

يـــونس مسعـــودي

إشراف الأستاذ:

محمد بـــن عمـــار

لجـــنـــة المنـــاقشـــة:

أ.د. محمد كحلولة	أستاذ التعليم العـــالي	جامعة تلمسان	رئيســـا
أ.د. محمد بن عمار	أستاذ التعليم العـــالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
د. بلقاسم دايـــم	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تلمسان	مناقشـــا
أ. بونوار بن صايم	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة تلمسان	مناقشـــا

السنة الجامعية:

1434 هـ - 1435 هـ / 2013 مـ - 2014 مـ

إهداء خاص

إلى روح كل من:

"الأستاذ عبد الله بن حمو "

و

"الأستاذ سيدي محمد بوحفص "

و

"الأستاذ عبد الكريم مامون "

...أهدي عملي المتواضع...

مسعودي يونس

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني في إنجاز هذا العمل...

كما يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الكريم "محمد بن عمار"، الذي قبل وبدون تردد الإشراف عليّ في هذه المذكرة، وذلك بكثير من التشجيع والحرص على إتمام العمل وإتقانه، حيث لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته الثمينة طوال مراحل إنجاز هذا البحث ...

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل "بن صايم بونوار" الذي لم يتوان يوما في تشجيعي والحرص على توجيهي وإمدادي بالمراجع من أجل تمام هذا البحث، وطوال مراحل الدراسة الجامعية، دون أن أنسى باقي أساتذتي الأعزاء بقسم العلوم السياسية –تلمسان، اللذين كانت نصائحهم ووجودهم وإصرارهم على توجيهي حبا في نجاحي، ضروريا في ما وصلت إليه...

دون أن أنسى عمال المكتبة الذين لم يبخلوا عليّ، وعلى رأسهم "نصر الدين بن علال".

وأخيرا وليس آخرا، أشكر جزيل الشكر كل الأحباب والأصدقاء الذين شجعوني على إتمام هذا العمل، دون أن أنسى من قدم لي يد العون من أهل الخير في سبيل تشجيع العلم والمعرفة، فلهم مني جميعا جميل الشكر والعرفان والتقدير...

الإهداء

إلى

الوالدين الكريمين...

إلى

إخوتي الأعزاء، وأخص بالذكر "سميرة"...

إلى

جدتي وعائلة مسعودي...

إلى

جميع أصدقائي...

إلى

طلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تلمسان.

إلى

جميع الأساتذة والعاملين بقسم العلوم السياسية...

...أهدي عملي المتواضع...

مسعودي يونس


مقدمة

تمهيد:

يعد التحول الديمقراطي من بين أهم الملامح الأساسية لعملية التطور السياسي؛ وأحد أهم التغيرات السياسية التي تشهدها العديد من دول العالم الثالث عموما، والجزائر على وجه خاص، حيث عرفت الجزائر أحداثا عديدة ومتنوعة خلال المرحلة الممتدة مـــن 62 إلى 89 ومن 89 إلى غاية وقتنا الحالي، شملت مختلف المجالات واعتبرت بمثابة خلفيـــات وأســـباب ساعدت في الانتقال من نظام إلى نظام آخر (سياسيا واقتصاديا).

كما أنّ دراسة عملية التحول الديمقراطي في الجزائر تمثل أهمية بالغة، ليس لأن ذلـــك سيدفع بالباحث إلى تحديد طبيعة الدوافع والأسباب وكذا الأهداف الرئيسية التي تقف وراء التحول الديمقراطي ومبررات هذه العملية فحسب، وإنما أيضا لأجل دراسة العلاقـــة بـــين عملية التحول الديمقراطي والامكانات الاقتصادية.

مبررات اختيار البحث:

يعود اختيار هذه المشكلة البحثية إلى مجموعة من الاعتبارات يمكن إيجازها في ما يلي:

1. **الأسباب الموضوعية:** كون الموضوع يدخل ضمن الميادين البحثية الخصبة التي يثار حولها الكثير من التساؤلات والإشكالات التي تتطلب البحث والتقصي، خاصة ذلك النوع من الدراسات الذي يبحث في العلاقة بين متغيرين أحدهما سياسي وآخر اقتصادي، وبالتالي التركيز على أهمية اقتراب الاقتصاد السياسي ودراسة الظواهر السياسية لاسيما المتعلقة بالتحول الديمقراطي.

2. **الأسباب الذاتية:** الميولات الشخصية للباحث للدراسات الخاصة بالديمقراطية، الدمقرطة، التحول الديمقراطي، خاصة باعتبار أن مثل هذه الدراسات أصبحت تلقى اهتماما كبيرا من طرف الباحثين ومراكز البحوث والدراسات في شـــتى

أنحاء العالم؛ بالإضافة إلى الميل الشخصي إلى دراسة كل المواضيع التي تتعلـــق بالجزائر، حتى يمكن المساهمة بشكل أو بآخر ولو بالقليل في بلورة تصـــورات حول فهم وترقية الديمقراطية في النظام السياســـي الجزائـــري، والمســـاهمة في التراكم المعرفي الخاص بالدراسات السياسية حول الجزائر.

أدبيات البحث:

يمكن القول أن الدراسات التي تناولت التحول الديمقراطي في الجزائر بصـــفة عامـــة كثيرة، بحيث توجد العديد من البحوث والمؤلفات حول التحول الـــديمقراطي في الجزائـــر، وذلك بربطه بمتغيرات أخرى ســـواء مـــا تعلـــق بالجانـــب التـــاريخي أو السياســـي أو الاجتماعي...الخ؛ أما عن الدراسات التي كانت مشكلتها البحثية دراسة العلاقة بين متغيّـــر سياسي وآخر اقتصادي في إطار التحول الديمقراطي، فهي لا ترقى من الجانـــب الكمـــي للدراسات الأخرى، خاصة وأن موضوع هذه الدراسة يتناول علاقة التحـــول الـــديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية في الجزائر، ويمكن أن نورد الدراسات الآتية:

1. دراسة الأستاذ "**نور الدين زمام**" المعنونة بـــ "**السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**"، بحيث يطرح فيه فهما بنيويا لطبيعـــة التـــردي الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي لمجتمعات العالم الثالـــث وبالخصـــوص المجتمـــع الجزائري، ويرى أن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو محاولة الكشـــف عـــن مظاهر التلازم القائمة بين السياسي والاقتصادي في الجزائر، من خلال تتبع نشأة وتطور القوى التي تبوأت مراكز السلطة والقرار، ودورها في صـــياغة أو تعـــديل مسار التنمية في مختلف فترات الحكم التي شهدتها الجزائر ما بعد الاستقلال.

2. ودراسة الأستاذ "**عبد العالي دبلة**" الموسومة بـــ "**الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة**"، بحيث كان الموضوع الأساس لهذا المؤلَف تتبع تكوّن الدولـــة الجزائرية لما بعد الاستعمار، متناولا من خلال فصوله مختلف القضايا الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية التي أثرت في مسار بناء الدولة الجزائرية.

3. وفي دراسة حديثة قام بها الأستاذين "**بلقاسم العباس**" و"**عمار بوحـــوش**" بمركـــز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان: "**الجزائر: الديمقراطية والتنمية في ظل الصفقة الاستبدادية**"، حيث أن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة العلاقة بـــين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962، وذلك باستعمال نظرية الديمقراطية القائمة على الحداثة ونماذج سلوك النخبة الـــتي تركز بشكل خاص على دور الريوع والصراعات في إرساء الديمقراطية.

4. أما الندوة العلمية التي كان محورها حول "**التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات**"، المنعقدة من 30 نوفمبر إلى غاية الأول من شهر ديســـمبر بجامعـــة عمان، قام الأستاذ "**منار محمد الرشواني**" بدراسة حول: "**سياســـات الإصـــلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**"، أين قمنا بالاستناد على هـــذه الدراسة في تبيان العلاقة بين عمليتي الاصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي في الجزائر كون الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

5. وأيضا، مجموعة الأبحاث التي قامت بها الأستاذة "**عكاش فضيلة**" في مجموعة أوراق قدمت في مجموعة من التظاهرات العلمية، من بينها: ورقة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: "**التحول الديمقراطي في الجزائر**" بجامعة محمد خيضـــر بــــــبسكرة، يومي 10 و11 ديسمبر 2005، تحت عنوان: "**الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر**" بحيث خلصت في هذه الورقة أن الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، لابد

وأن يؤثر على مسار ووتيرة الاصلاحات السياسية، من خلال السعي إلى تحقيق جملة من المبادئ والآليات التي تتمثل في فتح مجال المشاركة السياسية وتكريس حرية التعبير، فمواصلة الانغلاق السياسي سينجر عنه أزمات سياسية حادة تهدد وتقلل من استقرار النظام السياسي.

إذا؛ ما هذه إلا بعض الدراسات السابقة في الموضوع، بالإضافة إلى العديد من المقالات اليومية في الجرائد والمجلات العلمية، ومراكز البحوث والتقارير الصحفية والإعلامية، بحيث تتناول جزء بسيط فقط من هذه الدراسة كون الموضوع العام لهذه الدراسة يتمحور حول: "**علاقة التحول الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادي في الجزائر**".

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها وقيمتها العلمية والواقعية كونها تعالج موضوع جد هام يربط بين متغيرين، يربط بين عملية التحول الديمقراطي والامكانات الاقتصادية من حيث دراسة العلاقة بينهما، بحيث يحاول الباحث فهم مسار عملية التحول الديمقراطي وربطها بسياسات الاصلاح الاقتصادي من جهة، وسياسات الانفتاح الاقتصادي من جهة أخرى، وبالتالي إدراك فترة التحول ومتى تبعها من محاولات لترسيخ الديمقراطية في الجزائر، من خلال البحث في العوامل والأسباب والمظاهر، وإيجاد الآليات والضوابط التي تحكم الظاهرة السياسية في الجزائر، خاصة وأن الموضوع محدد في دراسة العلاقة بين التحول الديمقراطي كعملية سياسية والامكانات الاقتصادية كمؤشر للوضع الاقتصادي الجزائري.

صعوبات البحث:

واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات أثناء إنجازه هذا العمل يمكن حصرها فيما يلي:

1. ندرة البيانات والمعطيات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، فقليلة هي الدراسات التي اهتمت بربط الجانب السياسي والاقتصادي في إطار عملية التحول الديمقراطي بالجزائر، بالإضافة إلى افتقار المكتبات الوطنية للدراسات الحديثة التي تمس هذه الظاهرة.

2. تتعلق الصعوبة الثانية، بكثرة البيانات والمراجع المتعلقـــة بموضـــوع التحـــول الديمقراطي في العالم العربي، مما شكل صعوبة في ترتيب الأفكـــار والمعلومـــات وموضوعيتها، بالإضافة إلى صعوبة وضع الخطة المناسبة للمشكلة البحثية.

3. وأخيرا، إن طبيعة موضوع البحث تثير العديد من الحساسيات التي تجعل الباحث يتساءل حول أنجع السبل لمعالجة الموضوع خدمة لمتطلبات البحث العلمي النزيه والموضوعي، وبعيدا عن ذاتية الباحث خاصة إذا كان جـــزءا مـــن الظـــاهرة المدروسة.

حدود مشكلة البحث:

تتلخص حدود المشكلة البحثية في ما يلي:

1. **النطاق الزمني:** يتحدد النطاق الزمني لهذه الدراسة منذ استقلال الجزائـــر ســـنة 1962 إلى غاية تاريخ الدراسة، وتم التركيز بصفة أدق على مرحلة الأحاديـــة كونها شكّلت منعرجا هاما في التطور السياسي والاقتصادي، مـــن ذلـــك تم تقسيم هذه الفترة إلى فترتين، أما المرحلة الأولى شهدت نظام الأحادية الحزبية، والنظام الاشتراكي اقتصاديا، وبعد 1989 تم التحول إلى التعدديـــة السياســـية واقتصاد النظام الرأسمالي.

2. **النطاق المكاني:** تتحدد المشكلة البحثية في نطاق مكاني محدد هو الجزائر، إذ يعتبر النطاق المكاني للبحث ميزة بحثية في حد ذاته، حيث أن الجزائر قطعة رئيسية في المجال المغاربي والعربي والإسلامي والمتوسطي والإفريقي.

3. **النطاق الموضوعي:** يتلخص النطاق الموضوعي الذي التزم به الباحث في هـــذه المشكلة البحثية في تحديد العلاقة بين المتغير الاقتصادي والمتغير السياسي، أمـــا الأول فيتحدد في الامكانات الاقتصادية، القدرات الاقتصـــادية، الاصـــلاحات الاقتصادية ..الخ، والثاني يتعلق بعملية التحول الديمقراطي؛ أيضا مـــن خـــلال تحديد نسبة التداخل والتأثير بين المتغيرين.

مشكلة البحث:

تعرّف المشكلة البحثية على أنها تلك الوضعية التي تبدو غير عادية أو غـــير طبيعيـــة بالنسبة إلى معيار معين، فيلجأ الباحث عندئذ إلى محاولة الكشف عن أسباب هذا الفارق أو الانحراف بالطرق المنطقية والعلمية، وقد تكون المشكلة في غالب الأحيان معقدة[1]، ومـــن ذلك، عرفت الجزائر أحداثا عديدة ومتنوعة خلال المرحلة الممتدة من 62 إلى 89 ومـــن 89 إلى غاية وقتنا الحالي، شملت مختلف المجالات واعتبرت بمثابة خلفيات وأسباب ســـاعدت في الانتقال من نظام إلى نظام آخر (سياسيا واقتصاديا)، أما الحديث عن التحول الديمقراطي في الجزائر، قد كان وليدا لتظافر مجموعة من العوامل وتعدد الظروف إلى جانب الأسباب التي ساعدت على تطور مسار هذه العملية، والتي مسّت جل القطاعات والمجالات خاصة الجانب السياسي والاقتصادي، والربط بين هاذين المتغيرين؛ حيث أن التغـــيير السياســـي يـــرتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة في الدولة، والجزائر تعـــيش مرحلـــة الانفتـــاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، فمن ذلك تكون إشكالية البحث:

---

[1] محمد مسلم، منهجية البحث العلمي دليل طلاب العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط.2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2004، ص.14.

إلى أي مدى تساهم وفرة الإمكانات الاقتصادية أو قلّتها في رسـم مسـار التحول الديمقراطي في الجزائر؟ وكيف يمكن لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر أن تؤثر على طبيعة السياسات الاقتصادية ؟

وتنحل إشكالية البحث إلى تساؤلات جزئية يتم إجمالها في النقاط التالية:

1. ما هي مكونات البناء المفاهيمي لمصطلح التحول الديمقراطي؟
2. كيف يمكن توصيف البيئة السياسية الجزائرية؟ وما هـي المعـالم السياسـية والاقتصادية للتحول الديمقراطي في الجزائر؟
3. كيف يمكن أن تتطور السياسات الاقتصادية وفقا لتطـور مسـار التحـول الديمقراطي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

تسهل الفرضية على الباحث تحديد أبعاد المشـكلة الـتي مـن خلالهـا يسـتطيع دراستها، وتحديد علاقتها ببعضها، وربط كـل البيانـات الـتي لهـا علاقـة بموضـوع البحث، وتعد القاعدة الأساسية لهذا الأخير، والتي تساعد الباحث علـى الابتعـاد عـن المتاهات وتوجهه نحو هدف معين، كما تدفعه للجـوء إلى عمليـة التحليـل والتفسـير العلميين على أساس المتغيرات[1]، وبناء على أهمية الفرضـية وعلـى ضـوء الإشـكالية السابقة، يمكن صياغة الفرضية العلمية التالية:

يستند التحول الديمقراطي في الجزائر على طبيعة الإمكانات المتاحـة أمـام اقتصادها حيث أنه كلما قلّت الإمكانات الاقتصادية -خاصة المالية منها- زادت عملية الإصلاح السياسي نحو تحول ديمقراطي؛ وكلما زاد اتجاه الرسوخ الديمقراطي أثّـر ذلك على طبيعة السياسات الاقتصادية.

---

(1) بخوش الصديق، منهجية البحث العلمي، دار قرطبة، الجزائر، 2010، ص-ص.27-28.

وتنحل الفرضية إلى مجموعة فرضيات جزئية تمثلت في الآتي:

1. يتحدد البناء الإيتيمولوجي لمفهوم التحول الديمقراطي عبر حصره وتمييزه عـــن باقي الشبكة المفاهيمية كالانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.
2. تتصف البيئة السياسية في الجزائر بقطيعة تاريخية جسدتها إصلاحات دســتور 1989 واضعة فاصلا بين نظامين سياسيين، أحدهما شمولي مغلق، والآخر يتجه نحو الديمقراطية، وتتحدد المعالم السياسية والاقتصادية للتحول الـــديمقراطي في الجزائر بتغير بنية النظام السياسي الجزائري ومكوناته وبيئته الداخلية والخارجية وكذا تحول طبيعة النظام الاقتصادي نحو الانفتاح والرأسمالية.
3. تتطور السياسات الاقتصادية في الجزائر استنادا لتطور مسار التحول الديمقراطي من خلال فعالية الاصلاحات السياسية والاقتصادية.

منهجية البحث:

تتطلب طبيعة المشكلة البحثية مجموعة من المناهج العلميـــة والاقترابـــات، وضـــرورة توظيفها حسب الحالات المناسبة لها، من أجل الالتزام بشروط البحث العلمي، فمن بين أهم المناهج المستعملة، ما يلي:

1. **المنهج التاريخي:** كون النظام السياسي والوضع الاقتصادي في الجزائر مر بمراحل في تطوره تاريخيا وزمنيا، فالمنهج التاريخي يركز على دراسة الماضي لأجل فهم الحاضر والتمكن من استقراء المستقبل، وهو مصدر المعرفة الأساسي، أي هو عبارة عـــن الآثار، السجلات التاريخية، الروايات المنقولة والمتداولة عند الأجيال المختلفة، هذا يعني أنه لا يعتمد على الملاحظة المباشرة ولا يعتمد على التجربة العلمية للوصـــول إلى الحقائق[1].

[1] خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط.2، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.53.

2. **المنهج المقارن:** يعرف "**جون ستيوارت ميل**" المقارنة على أنها: **"**دراســـة ظـــواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المـــنظم للاختلافـــات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر**"**[1]؛ ولقد احتلت الدراسات المقارنة مكانة هامة في ميدان العلوم السياسية[2]، والمنهج المقارن مفيد في هذه الدراسة من حيث استخدامه، والمقارنة بين الفترات الزمنية التي مر بها تطور النظام السياسي والوضع الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي تكون الدراسة نحو الصواب وبعيدة عن الذاتية.

3. **منهج دراسة الحالة:** بحيث هو دراسة متعمقة للعوامل المتشابكة التي تمثل جـــذور الحالة، ومحتوياتها، وتعدد مفاهيم دراسة الحالة[3]، وسيتم اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة، باعتبار أن الباحث سيتناول عملية التحول الديمقراطي بدراسة حالة معينة هي التجربة الجزائرية.

ولمقاربة البحث واستيعاب عناصره، تم الاعتماد على بعض الاقترابات النظرية، مثل:

1. **الاقتراب النظمي:** ارتبط هذا الاقتراب بأعمال "د. إيستون" **D. Easton**، هو الذي أعطى لها الملامح العامة والمحددات الأساسية، حيث رأى أن التفاعلات السياسية في المجتمع تشكل نظام سلوك، يمكن فصله تحليليا عن بقية الأنظمة، ومن ثم يكون مـــن السهل الفصل بين المتغيرات الأساسية داخل النظام ومتغيرات البيئة المحيطة به الـــتي تؤثر فيه[4].

---

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات، د.د.ن، الجزائر، 1997، ص.70.

[2] إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص.109.

[3] صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص.152.

[4] محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص.262.

2. **الاقتراب البنائي الوظيفي:** يفترض هذا الاقتراب وجود وظائف محـــددة، ضـــرورية لبقاء النظام السياسي واستمراره، مثل وظائف المدخلات والمخرجات، ثم طور فيما بعد في صياغة أخرى ينظر فيها إلى النظام السياسي على مستويات ثلاث تشـــمل، قدرات النظام السياسي، وظائف التحويل، وأخيرا وظائف الاستمرار والتكيف[1].

3. **اقتراب الاقتصاد السياسي:** يعتبر أنصار هذا الاقتراب أن الظاهرة السياسية ظـــاهرة تابعة، ومن ثم فهي تعتمد بصورة أساسية على الظاهرة الاقتصادية، لذلك وضـــعوا مجموعة من الشروط الاقتصادية التي جعلت سببا أساســـيا لتحقيـــق الديمقراطيـــة السياسية، وهذه الشروط تتمثل في وجود اقتصاد أكثر توجها نحو السوق؛ وجـــود مستوى اقتصادي وتكنولوجي عال؛ وجود تقاليد ثقافية أكثر تسامحا، وأقل انغلاقا، وأقل قابلية للحلول الوسط؛ وجود مستوى عال من التعليم؛ وجود درجة عالية من التمدن، وجود تعددية اجتماعية بما فيها وجود طبقة برجوازية ومستقلة[2].

وعلى الرغم من ارتباط اقتراب الاقتصاد السياسي بفهم وتحليل عملية التنمية[*]، إلا أن السعي لإيجاد نظرية اقتصادية للسياسة كان أعم وأشمل، فمنذ أن نشر "أنتوني داونز" **Downeys Anthony** كتابه: "نظرية اقتصادية للديمقراطية"، كانـــت هنـــاك العديد من المحاولات لتطبيق "نظرية الفعل الرشيد" **(Theory Of Rational Acion)** في تحليل السلوك السياسي والأبنية والمؤسسات السياسية، وكانت هذه المحـــاولات ناجحة إلى حد كبير، وساهمت في تطوير ما عرف بـــ "الاقتصاد السياسي الجديد" **(New Political Economy)**، وقد اعتبرت اسهامات الاقتصاد السياســـي أســـلوبا

---

[1] بومـدين طاشـمة، مـدخل إلـى علـم السياسـة مقدمـة فـي دراسـة أصـول الحكـم، دار جسـور للنشـر والتوزيـع، الجزائـر، 2013، ص-ص.106-116.

[2] محمد نصر عارف، مرجع سبق ذكره، ص-ص.316-317.

[*] see also, Abbas POURGERMI, "The Political Economy Of Development: An Empirical Examination Of The Wealth Theory Of Democracy", Journal Of Theoretical Politics, Vol.3, N°.2, April 1991.

لتطوير "نظرية الفعل الرشيد"، التي تعد من أفضل الوسائل لتحليل وفهـــم الســـلوك السياسي[1].

اقتراب الثقافة السياسية: يعد اقتراب الثقافة السياسية أحد الاقترابات المهمة في حقل السياسة المقارنة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضـــي، ولكـــن منـــذ الثمانينيات بدأ الاهتمام به يعود مجددا، وذلك في إطار موجة التحول الديمقراطي التي تواصلت حلقاتها منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين في مناطق عديدة مـــن العالم –بما فيها الجزائر–، حيث اهتم بعض الباحثين بإعادة الاعتبار إلى مدخل الثقافة السياسية باعتباره مدخلا رئيسا في فهم وتحليل أبعاد موجة التحـــول الـــديمقراطي والتنمية السياسية[2].

تقسيم البحث:

توزعت أبحاث الدراسة إلى ثلاثة فصول، إذ تم في الفصل الأول التفصيل في الجانـــب النظري لمفهومي الديمقراطية والتحول الديمقراطي، أما الفصل الثاني فتناول طبيعـــة الوضـــع السياسي في الجزائر، من خلال مبحثين، أما الأول فتناول دراسة طبيعة النظـــام السياســـي الجزائري في فترتين متباينتين (فترتي الأحادية والتعددية)، أما الثاني كان مخصصا لدراسة معالم التحول الديمقراطي المتمثلة في العوامل المؤثرة في هذه العملية ومظاهرها وأهم العوائق الـــتي تعرقل مسارها.

أما الفصل الثالث فكان لدراسة تجربة التحـــول الاقتصـــادي وعلاقتـــها بـــالتحول الديمقراطي في الجزائر، وتم تناول أثر التحولات الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي من

---

(1) محمد نصر عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة –التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2006، ص.25.

(2) بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص-ص.160-161.

خلال التركيز على رهانات الاقتصاد الجزائـــري وإرهاصـــات بنـــاء الدولـــة الجزائريـــة، والمخططات التنموية والتسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، كمبحث أول، أما المبحث الثاني فكان لدراسة دور التحول الديمقراطي كعملية في إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر، من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات تمثلت في كل من البنية الاقتصادية ومتطلبات التحول الديمقراطي وأخيرا سياسات الاصلاح الاقتصادي.

الفصل الأول:

الديمقراطية والتحول الديمقراطي،

مقاربة مفاهيمية ونظرية

تكمن أهمية ربط دراسة "**علاقة التحول الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية في الجزائر**" من الناحيتين المنهجية والعلمية، بإطار مفهوماتي ونظري كمدخل لتحديد ماهية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الأمر الذي جعل الباحث يركز في هذا الفصل على تحديد مفهوم الديمقراطية عبر تطورها التاريخي، إلى جانب أشكالها -صورها- وكذا أهم المقومات التي ترتكز وتقوم عليها.

فالديمقراطية تعبير عن إرادة الشعب، وتختلف في مفهومها من نظام سياسي لآخر، وذلك بحكم أن عوامل ومتغيرات تحكمها، فالديمقراطية في مفهومها الغربي ليست هي الديمقراطية في مفهومها عند علماء المسلمين.

كما أن عملية التحول الديمقراطي قد تنوعت المداخل النظرية المفسرة لها، فمنها التي ركزت على شروط التحول الديمقراطي، ومنها التي جعلت من مصادر التحول الديمقراطي متغيرا في تفسير هذه العملية، وهذا بدوره أدى إلى ضبط مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المماثلة له، بالإضافة إلى أهم الآليات التي تُحدث عملية التحول الديمقراطي، والعوامل المعيقة له.

وسوف يتم تناول ذلك بالدراسة من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية؛

المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم التحول الديمقراطي.

المبحث الأول:

ماهية الديمقراطيـــة

الديمقراطية مفهوم واسع، ساهم في إثرائه عبر عقود طويلة من الزمن الكثير من المفكرين السياسيين كل حسب نظره لهذا المفهوم، فجاء إطار كبير جمع في داخله العديد من التيـــارات الفكرية التي تتفق على بعض الخطوط العامة وتختلف في معظم التفاصيل، غير أن الديمقراطيـــة تبلورت بمرور الزمن في الديمقراطيات الحديثة المطبقة بشكل أو بآخر في الغرب.

مرت فكرة الديمقراطية بمجموعة من المراحل في تطورها من حيث المفهوم والممارســـة، وتم الاختلاف في مفهومها من مدرسة لأخرى، من فكر لآخر، ومن عصر لآخر؛ كما تتنوع صور الديمقراطية في أشكالها، منها المباشرة والتي عهد اليونان بها، إلى جانب غير المباشـــرة أو النيابية التي ذاع صيتها في العصر الحديث، إلى جانب دعائم الديمقراطية أو ما يدعى بمقومـــات الديمقراطية.

وعليه، كان التركيز في هذا المبحث منصبا على دراسة مفهوم الدّيمقراطيـــة في الفكـــر السياسي الغربي، الشرقي والإسلامي، بالإضافة إلى التّطرق لأشكال الديمقراطية مع إعطاء أمثلة عنها وكذا العصر الذي انتشر فيه كل نوع أو شكل، وأخيرا أهم المقومات ودعائم الديمقراطية، وفقا للمطالب التّالية:

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية؛

المطلب الثاني: أشكال الديمقراطية؛

المطلب الثالث: مقومات الديمقراطية.

المطلب الأول:

مفهوم الديمقراطية

في هذا المطلب، سيتم التطرق لمفهوم الديمقراطية من حيث تعريفها، وتطورها التاريخي، إلى جانب سرد أهم الخصائص التي تميّزها، من خلال العنصرين التاليين:

أولا: تعريف الديمقراطية وتطورها التاريخي:

إن كلمة "**ديمقراطية**" هي من أكثر مفردات الفكر السياسي العالمي قدما بأصولها اليونانية، ومن أكثر المصطلحات التي تعبر عن بداهة الفطرة الفائقة للاجتماع السياسي اليوناني، حيث تماثل ببداهتها الهندسة الإقليدية، إذ تحمل حدود دلالتها الاصطلاحية في ذاتها (حكم الشعب نفسه وبنفسه ولنفسه) حتى يبدو من الصعب اختزالها نظريا في حدود تعريف قادر على القبض على مجموع دلالتها، ولاسيما وأنها توغل في عمقها التاريخي، الأمر الذي من شأنه أن يمنحها تعينات كثيرة ومتنوعة في أشكال ممارستها عبر العصور[1].

كما عُرِفَت الدّيمقراطية منذ عهد الإغريق **Grecs**[*]، فتم تناولها في كتابات كل من "أفلاطون" **Platon**، "أرسطو" **Aristote**، واعتمدت في "أثينا" **Athènes**، وكان ذلك في إطار دولة-المدينة، كنظام سياسي يختلف سائر أنظمة ذلك العصر التي تميزت بالاستبداد.

وإذا كانت الدّيمقراطية كلمة غير عربية أصلا، إلا أن الحضارات[**] المختلفة قد تبنتها أو على الأقل أومأت إليها؛ فقال تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ **[سورة الشورى، الآية: 38]**؛ وقال

---

[1] عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999، ص.11.

[*] كانت ديمقراطية المدن اليونانية القديمة ديمقراطية مزعومة، ولم تكن الحكومات هناك في الواقع سوى حكومات أرستقراطية نظرا لأن الرقيق وهو يمثل السواد الأعظم من سكان المدن اليونانية كان محروما من التمتع بالحكم والحقوق السياسية؛ لذلك تركزت السلطة في يد نفر قليل نسبيا بالنسبة لمجموع سكان المدن اليونانية...راجع في ذلك: صلاح علي نيّوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، ج.1، الأكاديمية العربية في الدانمارك، الدنمارك، د.س.ن.

[**] أوجدت رسالة الإسلام مؤسسات ديمقراطية للدولة بعنوان الشورى في مجالسها في العاصمة والأمصار، وتركت لعامّة الدولة المشاركة في المراقبة والاحتجاج والمساءلة للسلطة، مهما كان موقعها بما يخدم مصالح الدين والأمّة. للمزيد راجع في هذا الشأن: زبير سلطان قدوري، الديمقراطية في الإسلام بين التطبيق...والتغيّيب، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.

تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ **[سورة آل عمران، الآية: 159]**، وللرّسول عليه السلام مواقف كثيرة عبّر من خلالها في سننه المختلفة عن هذا المعنى وهذا الطريق في الحكم؛ قال عليه الصلاة والسلام «لاَ طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الخَالِقِ »، ثم جاء حديث شريف آخر في قوله صلى الله عليه وسلم «إِنَّ أَفْضَلَ الجِهَادِ عِنْدَ الله كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ »؛ حتى الصّحابة رضوان الله عليهم مارسوه قولا وفعلا؛ فقال "عمر بن الخطّاب" لشخص أراد أن يمنع أعرابيا من انتقاد الخليفة العادل "عمر" «دَعْهُ يَقُولُهَا فَلاَ خَيْرَ فِيكُمْ إِنْ لَمْ تَقُولُوهَا وَلاَ خَيْرَ فِيَّ إِنْ لَمْ أَسِمَعْهَا»[1].

فليس من السّهل التّعريف بالدّيمقراطية[*]، نظرا لشمولها مختلف أوجه الحياة، ولتأثرها بالمعطيات التّاريخية، السّياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثّقافية والنّفسية؛ وهذا ما جعل بـ "جورج بيردو" **G. Burdeau** يقول على أن الباحث في الدّيمقراطية يجب:

> **«أن يكون في الوقت نفسه مؤرخا، لفهم تكوّن فكرة الدّيمقراطية، عالم اجتماع، لدراسة تجدرها في الجماعة، عالم اقتصاد، لإدراك العوامل المادّية المؤثّرة في تطوّرها، عالم نفس، لمعرفة مصدر الطّاقة التي تغذّيها، منظّرا سياسيا، لتحليل أثر الأنظمة السّياسية على مفهوم الدّيمقراطية، وأخيرا رجل قانون، لتعريف المؤسسات الخاصة والسّياسية تجسّد عمليا الدّيمقراطية»**[2].

فالدّيمقراطية شكل من أشكال الحكم، وأسلوب في الحياة، وهدف أو مثل وفلسفة سياسية، ويشير الاصطلاح أيضًا إلى البلد الذي يتخذ نوعًا من الحكم الديمقراطي؛ وتعني كلمة

---

(1) نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص.226.

(*) الديمقراطية: اشتقاق التعبير فيعود إلى كلمة يونانية بنفس اللفظ حرفيا "حكم الشعب" تمييزا لهذا النوع من الحكم القائم على قاعدة حكم الأكثرية عن أنظمة الحكم الأخرى: الحكم الفردي الاحتكاري (الديكتاتورية)، أنظمة حكم الأقلية (أوليغارشية أو أرستوقراطية)؛ لمزيد من المعلومات حول الديمقراطية، أنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج.2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص.751.

(2) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط.2، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1979، ص.213.

ديمقراطية حكم الشعب وقد وصف الرئيس الأمريكي "أبراهام لِنْكُولن" **Abraham Lincoln** مثل ذلك الحكم بأنه حكم الشّعب بالشّعب وللشّعب[1].

إلا أن الدّيمقراطية تعبّر عن نظام سياسي-اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدّولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظّم الحياة العامّة؛ أما أساس هذه النّظرة فيعود إلى المبدأ القائل بأن الشّعب هو صاحب السّيادة ومصدر الشّرعية، وبالتّالي فإن الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين وهي رهن إرادتهم[2].

فإنه يمكن تعريفها بأنها حكم الشّعب بالشّعب وللشّعب، وبمعنى ذلك أن تكون السّلطة في أيدي جميع فئات الشّعب دون أن تستأثر بها فئة أو طبقة واحدة، وأن يستهدف الحكم خير الشّعب ورفاهيته، وبتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالمستوى الاقتصادي للضّعفاء اقتصاديا وكفالة العدالة في التّوزيع والاستهلاك[3].

فالديمقراطية بمعناها الواسع، هي "مكانة سياسية" و"تصور أخلاقي" و"حالة اجتماعية" وهي تعني الايمان بالرجل العادي، أو كما يقول "لندزي" **Lindsay** أنها تتضمن كل الكائنات لها قيمة في ذاتها، فليس أحد مجرد وسيلة لغاية شخص آخر؛ ولكن قيمة الشخصية التي تعدّ لب الديمقراطية لا تعني أن جميع الأفراد متشابهون أو متساوون.

وما تسعى إلى تحقيقه الديمقراطية هو التوفيق بين مبدأ أو عاطفة المساواة وبين حقيقة عدم المساواة الطبيعية، فهي تحاول أن توجد أداة اجتماعية تعمل على إغناء الشخصية والتعبير عنها؛ والديمقراطية كما يعبر عنها "بيرنز" **Burnez**: "هي الافتراض أن جميع الناس متساوون ليُستعمل من أجل اكتشاف من هم خير الناس"[4].

---

(1) أحمد الشويخات، الموسوعة الإلكترونية العربية العالمية، مادة: ديمقراطية، د.د.ن، السعودية، 1992م.

(2) محمد نصر مهنا، علم السياسة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص.329.

(3) محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص.200.

(4) محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.س.ن، ص.166.

فالنّظرية الديمقراطية في المفهوم الغربي (اللّيبيرالي) تقوم على أساس فكرة التّمثيل النّيابي ونظرية الفصل بين السّلطات وتعدد الأحزاب[*] وحرّية الرّأي والتّعبير، أما في الإطار الآخر (الاشتراكي) فهي تقوم على أساس الحزب الواحد أو وجود نظام تآلف طبقات أو فئات اجتماعية؛ وهناك الشّكل النّظري المطروح عبر التّاريخ الذي ينفي فكرة التّمثيل النيّابي ويتخذ المواطنون قراراتهم مباشرة في شؤون الحكم[1].

بحيث نشأت اللّيبيرالية[**] تاريخيا كتعبير عن واقع اجتماعي جديد وهو تبلور السّوق الرأسمالي، ففي البداية هناك مقاومة للدّيمقراطية ثم جرت عملية استيعاب لها؛ حيث قامت الدّيمقراطية اللّيبيرالية على افتراض أساسي وهو حرية الاختيار ونقلت حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السّياسة[2].

فكما سبق ذكره على أن الدّيمقراطية فكرة قديمة، إلا أن تطبيقها حديث العهد فالنظام الدّيمقراطي يهدف إلى مساهمة أكبر عدد ممكن من الأفراد في الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر؛ ولكن هذا الهدف لم يطبّق إلا بعد الثّورة الفرنسية، ثم انتشر بعد الحرب العالمية الأولى؛ ويرجع الفضل في تطبيق المبدأ الدّيمقراطي إلى كتابات الفلاسفة الفرنسيين الذين اتخذوا من هذا المبدأ وسيلة لمحاربة النّظم الملكية والاستبدادية، ويعدّ الفرنسي "فيليب بو" **Philippe Pot** أوّل من اعتمد على المبدأ الدّيمقراطي سنة 1414م لتأييد الشّعب بمناسبة الوصاية على الملك

(*) للمزيد حول ماهية الأحزاب السياسية ونشأتها...الخ، راجع في ذلك: نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية، دار الأمة، الجزائر، 2009.

(1) فايز الربيع، الدّيمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص.32.

(**) يمكن أن تفهم الليبيرالية من خلال معنى واسع أو ضيق، فأما من جهة المعنى الواسع، فيمكن أن يقول المرء إن الأفكار الليبيرالية للفردانية والدستورية تشكل أساسا التوافق الدستوري الذي يشترك فيه معظم أحزاب التيار الرئيس في دول الاتحاد الأوروبي وفي الولايات المتحدة وفي كثير من الأنظمة الديمقراطية الليبيرالية؛ أما من جهة المعنى الضيّق، فتُعرّفُ الليبيرالية أنها مذهب يتبناه عدد من الأحزاب الديمقراطية المميّزة عن الأحزاب الديمقراطية المسيحية/المحافظة اليمينية والأحزاب الاشتراكية اليسارية؛ أما الليبيرالية العالمية فهي تعبير رسمي عن هذه الأحزاب؛ إذ تشمل الحزب الليبيرالي الأمريكي (نيويورك بشكل رئيس) والحزب الليبيرالي والديمقراطيين الليبيراليين البريطانيين، وهناك معنى وسط لهذا المصطلح يعد أكثر شيوعا في الولايات المتحدة.. ولمزيد من المعلومات حول "الليبيرالية" راجع في ذلك: ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، ترجمة: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012، ص-ص.160-164.

(2) فايز الربيع، مرجع سبق ذكره، ص.32.

القاصر، "شارل الثّامن" **Charles VIII** حيث قرّر أن الشّعب هو صاحب السّلطة في تقرير الوصاية على الملك[1].

كما تمسّك البروتستانت والكاثوليك بالمبدأ الدّيمقراطي في القرن السادس عشر لتقييد سلطة الملوك التي جاوزت وقتئذ كل حد المعقول؛ فظلّت الدّيمقراطية نظرية فلسفية، إلى أن نشبت الثّورة الفرنسية وأعلنت حقوق الإنسان في 29 أوت سنة 1789م[*]، وبإعلانه -إعلان حقوق الإنسان- صارت الدّيمقراطية مبدأ قانونيا جديدا تقوم عليه أسس الحكم في الدّول الدّيمقراطية، وبذلك خرج المبدأ الدّيمقراطي في النّطاق النّظري إلى النّطاق العملي[2].

ثانيا: خصائص الديمقراطية:

الديمقراطية هي فكرة معنوية وليست مادية، تتعلق بكيفية ممارسة الحكم ووسيلة تهدف إلى إشراك أكبر قدر من الأفراد في إدارة شؤون الدولة، في ظل مبدأ المساواة في الحقوق السياسية، وأهمها حق الانتخاب، دون تفرقة بينهم فيها، لتباين صفاقم، ووظائفهم، فالديمقراطية تقرر لهم هذا الحق، على اعتبار آدميتهم، وهم فيها سواء، يؤكد ذلك أن العقد الذي أُبرم بين الدولة والأفراد (نظرية العقد الاجتماعي)[**] تضمّن تنازل كل واحد من أفراد الأمة عن قسط من حريته مساوياً لما تنازل عنه الآخرون، ليشكل مجموع ما تنازل عنه الأفراد سلطان الجماعة[3].

---

(1) محمد نصر مهنا، علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص-ص.331-332.

(*) حيث نصت المادة الثالثة من إعلان حقوق الإنسان على مبدأ سيادة الأمّة فقرّرت أنّ: «السّيادة كلّها مركّزة في الأمّة وكلّ هيئة وكلّ شخص يتولّى الحكم إنّما يستمد سلطته من الأمّة»، بمعنى أنّ: الأمة هي مصدر كل سلطة؛ وكل سلطة للأفراد والجمهور من الناس لا تكون صادرة عنها تكون سلطة فاسدة..لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: الدستور الفرنسي، النص الكامل لدستور الجمهورية الخامسة والصادر في 04 أكتوبر سنة 1958 وحتى آخر التعديلات التي طرأت عليه في 23 جويلية سنة 2008.

(2) محمد نصر مهنا، علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص.332.

(**) للمزيد حول نظرية العقد الاجتماعي راجع في ذلك: مولود ديدان، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس للنشر، الجزائر، د.س.ن.

(3) شيراز حرز الله، خصائص الديمقراطية، من الموقع الإلكتروني: /http://mawdoo3.com، تم تصفح الموقع يوم: 2013-01-12. على الساعة: 15:15.

أو بعبارة أخرى، أنّ السلطة في الدولة هي مجموع ما تنازل عنه الأفراد من حرياتهم بنسب متساوية فيما بينهم، ولهم أن يتمتعوا بحقوقهم السياسية بنسب متساوية على اعتبار أنهم أفراد دون النظر لصفاتهم أو وظائفهم؛ تتصف الديمقراطية بمجموعة من الخصائص، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. **الديمقراطية هي نظام سياسي**[1]: تسعى الديمقراطية باعتبارها نظام سياسي إلى التقليل أو الحد من الهيمنة السياسي المطلقة التي يمارسها الحكام، وذلك من خلال أحزاب سياسية معارضة تتبنى برامج سياسية بإمكانها أن تكون بديلا للنظام القائم[2].

2. **الديمقراطية هي الحرية السياسة**: يهدف النظام الديمقراطي إلى تحقيق الحرية السياسية أي إلى حكم الشعب نفسه بنفسه أو بواسطة من يختارهم لحكمه ليتمكن من رعاية مصالحه؛ وذلك يتركز هدف الديمقراطية الحقيقية حول إشراك أكبر عدد ممكن من الحكم، فلا يحرك أحد من حقوقه السياسية أو من حق الانتخاب إلا إذا كان ذلك ضروريا لمصلحة الجماعة[3].

3. **الديمقراطية هي قناعة فكرية**: ويعني بذلك أن الديمقراطية قبل أن تكون نظاما سياسيا هي فكرة أو عقيدة يقتنع بها الفرد ويمارسها في حياته اليومية داخل الأسرة والمدرسة والجامعة والمجتمع إلى غير ذلك[4].

4. **الديمقراطية أساسها الفرد**: وبذلك تعني أن كل فرد في المجتمع يتمتع بكافة الحقوق والحريات الأساسية التي تضمنها وتسعى إلى تحقيقها الديمقراطية.

---

(1) Jean Claude MARTIN, Démocratie Le Nom Vole D'une Idée Violée, A Contre-Pied, Paris, 2007, p.384. « http://www.la-democratie.fr/conclusion.pdf».

(2) André HAURIOU, Droit Constitutionnel et Institutions Politiques, Montchrestien, Paris, 1966, p.185.

(3) محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011، ص.89.

(4) عبد الوهّاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة، دار قرطبة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص.133.

لذلك، فإن كل فرد مهما كان لونه أو جنسه أو أصله أو لغته أو دينه؛ فإنه يتساوى مع غيره في الحقوق والواجبات في إطار النظام الديمقراطي[1].

ويلخص الأستاذ "سعيد بوالشعير" في كتابه الموسوم "القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة"، ما يميز الديمقراطيات بصفة عامة هو قيامها على قواعد تتمثل في التمثيل والانتخاب الشعبي بواسطة الاقتراع العام لممثلي الشعب[2].

ومنه، فمن بين المعاني التي أعطيت للديمقراطية المعاني الآتية:

1. نظام حكم من قبل الفقراء والمحرومين؛
2. نظام حكومة من حيث يحكم الشعب نفسه بنفسه مباشرة بدون الحاجة إلى السياسيين المحترفين؛
3. مجتمع يستند إلى الفرصة المتساوية والكفاءة الفردية بدلا من المركز الاجتماعي المتوارث والامتيازات؛
4. نظام للرفاهية وإعادة توزيع للموارد للتقليل من اللامساواة الاجتماعية؛
5. نظام حكم يضمن حقوق ومصالح الأقلية بواسطة الرقابة على ممارسة السلطة من قبل الأغلبية؛
6. وسيلة لأشغال الوظائف من خلال المنافسة حول أصوات المواطنين[3]؛
7. نظام حكومة لخدمة مصالح الشعب بغض النظر عن مشاركة المواطنين في السياسة.

---

(1) محمد الشافعي أبو راس، نظم الحكم المعاصرة، ج.1، عامل الكتب، القاهرة، 1984، ص.133.

(2) سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة: النظم السياسية طرق ممارسة السلطة، أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها، ط.9، ج.2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص.100.

(3) شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، دار دجلة، الأردن، 2010، ص-ص.125-126.

المطلب الثاني:

أشكال الدّيمقراطية

الديمقراطية هي أن يتولّى الشّعب حكم نفسه بنفسه، سواء أقام بذلك المواطنون مباشرة ودون وساطة من أحد، أم باشر عنهم مهمّة الحكم ممثلون يختارون من بينهم، أم امتزجت هاتان الطريقتان فمارس النوّاب شؤون الحكم في مشاركة المواطنين؛ ومعنى ذلك أن للدّيمقراطية ثلاثة صور (أشكال) هي الدّيمقراطية المباشرة وغير المباشرة، الدّيمقراطية النيابية، بالإضافة إلى هذه الصور الثلاثة توجد صورة أو شكل رابع من أشكال الدّيمقراطية لها خصوصيتها المميّزة هي الدّيمقراطية الإسلامية[1]، وسيتم الحديث عن كلّ منها على النّحو التالي:

أولا: الدّيمقراطية المباشرة وغير المباشرة:

في الديمقراطية المباشرة التي هي صورة من صور الديمقراطية يناقش الشعب أموره ويشرع مباشرة ويقرر دون وساطة الحكومة[2].

حيث كانت هذه هي الديمقراطية في العصور القديمة، حيث وجدت المدن اليونانية القديمة في هذا النظام ما يلائم مركزها الجغرافي والديمغرافي، وقد وصلت الديمقراطية المباشرة إلى أفضل صورها في "أثينا" **Athènes** في "عصر بيريكليس" **Siècle de Periclés** كانت الاجتماعات تتم بصفة دورية كل شهر تقريبا في فترات أكثر تقاربا؛ وكانت كثرة الاجتماعات مناسبة للظروف السائدة إذ كان النشاط الاقتصادي متروكا للأجانب والعبيد وهم ليسوا مواطنين، أي ليس من حقهم الاشتراك في الحياة السياسية[3].

ولقد أثبتت التّجارب أنه يستحيل عملا أن يقوم المواطنون بأداء كافة وظائف الدولة بأنفسهم، بما يحقق الدّيمقراطية المباشرة كاملة، بل و لم يحدث ذلك حتى في المدن

---

[1] ماجد راغب الحلو، النظم السّياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص.223.
[2] سامي جمال الدين، النظم السّياسية، دار الجماعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص.266.
[3] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، د.د.ن، القاهرة، 2007، ص.134.

اليونانية القديمة رغم صغر حجمها وقلّة سكانها، فكانت أغلب الوظائف الإدارية والقضائية فيها يتولّاها موظفون يختارهم الشّعب، واقتصر دور المواطنين على الموافقة على التّشريعات والبت في الأمور الجسام، فضلا عن الوظيفة الرّقابية؛ ولقد أفل نجم الدّيمقراطية المباشرة منذ قرون وكاد أن يختفي من الوجود، ولم تعد له تطبيقات تذكر إلاّ في الولايات الجبلية قليلة السّكان في سويسرا، حيث لا تزال تنعقد الجمعيات العامّة للمواطنين كلّ عام، لتشريع القوانين، وتعيين بعض الموظفين، واختيار ممثليها في الهيئات الفدرالية[1].

فمن ذلك كلّه تكمن أصول الديمقراطية المباشرة، بالمعنى التقليدي للكلمة، فهذه الأصول أو الطّرق هي نادرة الاستخدام اليوم، إنها الديمقراطيات القديمة، حيث كانت الجمعية العامّة للمواطنين تتخذ القرارات، كان يرى "روسو" **Rousseau** في هذا الدّيمقراطية الحقيقة الوحيدة، إذ أنّه كان يعتقد أنّ الممثلين يميلون إلى الحلول محل الممثلين، وأنّ التمثيل يؤدّي إذا إلى انسلاب الإرادة الشعبية، والواقع تعطيه الحق غالبا؛ ولكن عمليا، لا يسع الدّيمقراطية أن تعمل إلاّ في بلدان صغيرة جدّا، حيث يستطيع الشّعب كلّه أن يلتئم دفعة واحدة، كما يجب من ناحية أخرى أن تكون جميع المسائل المطروحة للحل بسيطة بحيث يكون بمقدور جميع المواطنين حسم القرارات مباشرة[2].

أما في الديمقراطية شبه المباشرة، حيث يمثل هذا النوع من الديمقراطية أسلوبا وسطا بين الديمقراطية المباشرة، التي يتولى فيها المواطنون سلطتهم بنفسهم وبدون تمثيل وبين الديمقراطية النيابية، التي يتولى فيها الشعب السلطة بواسطة نواب ينتخبهم في البرلمان[3].

---

(1) ماجد راغب الحلو، مرجع سبق ذكره، ص.224.

(2) موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص.65.

(3) عبد الوهّاب بن خليف، مرجع سبق ذكره، ص.137.

ويتفق أهل الاختصاص في هذا المجال على أن مظاهر مشاركة الشعب في تسيير شـؤونه العامة إلى جانب البرلمان تكمن في النقاط التالية: حق الاستفتاء، حق الاعتراض الشعبي، حـق الاقتراع العام، حق إقالة الناخبين لنوابهم وحل المجالس المنتخبة، حق الحل الشعبي للبرلمان (إقالة البرلمان)، وأخيـرا حق عزل رئيس الجمهورية[1].

ومنه؛ يعد النظام الذي تزاول فيه الديمقراطية شبه المباشرة، أفضل النظم الديمقراطية مـن الناحية النظرية، أولا لأنه ممكن التطبيق نظرا لأن الشعب يزاول سيادته أساسا بواسطة نـواب عنه، وفي الإمكان قطعا أن يجتمع النواب في مكان واحد؛ وثانيا لأنه لا يستبعد دور الشـعب ولا يقلل منه بنفس القدر في النظام النيابي بل هو يفسح للشعب مكانا أكبر وأفسح، ويسمح له بأن يبدي رأيه دائما وليس فقط عند حل المجلس؛ فهذا النظام يمكن الأخذ به في النظام البرلماني ونظام حكومة الجمعية وفي النظام الرئاسي، وهذه الأنظمة يمكن أن تتبدى فيها الحكومة النيابية أيضا؛ ومعيار التمييز إنما يوجد في مدى حرية النواب هل يقررون بصفة نهائية فيكون النظـام نيابيا أم يقررون بشرط الرجوع إلى الشعب في بعض الأحيان فيعد النظام شبه المباشر[2].

ثانيا: الديمقراطية النيابية:

فيعنى بهذا النّوع من الدّيمقراطية أنّ الشّعب يمارس سلطته بواسطة نواب أو ممثلين لـه في البرلمان أو السّلطة التشريعية، ويمكن تحديد شروط[*] أساسية لقيام النّظام البرلماني وهي تتمثل في وجود برلمان منتخب؛ تمثيل النّائب المنتخب لكلّ الأمّة؛ استقلالية السّـلطة التّشـريعية عـن المواطنين أو المنتخبين خلال عهدته الانتخابية وإعادة انتخاب البرلمان بصفة دورية، حيث عرف هذا النّظام تطورا كبيرا وأصبح من أكثر أنواع الأنظمة الدّيمقراطية انتشارا في العـالم مقارنـة

[1] أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص.115.

[2] مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص.164.

[*] تتمثل هذه الشروط أو أركان الديمقراطية النيابية (النظام البرلماني)، في وجود برلمان منتخب من الشعب؛ ممارسة البرلمان لسلطة فعلية؛ تأقيت عضوية البرلمان بمدّة معيّنة؛ استقلال البرلمان أثناء مدّة نيابته عن هيئة الناخبين، وأخيرا النائب في البرلمان يمثّل الأمّة جميعها... لمزيد من المعلومات راجع في ذلك: نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص-ص.53-60.

بالدّيمقراطية المباشرة التي تقلّص تواجدها بشكل كبير[1]؛ وبهذا لم يجد الفكر الإنساني غير النظام النيابي القائم على الانتخابات بديلا لنظام الدّيمقراطية المباشرة الذي أصبح صعب التطبيق إن لم يكن مستحيلا في الدّول الحديثة، ويعتبر الانتخاب[*] طريقة غير مباشرة لحكم الشّعب[2].

فبالرغم من أن دور الناخبين في الديمقراطية النيابية يقتصر رسميا على اختيار الحكـــام، إلا أن للأغلبية الانتخابية دورا لا يمكن إنكاره في تحديد وتوجيه سياســـة الدولـــة، فكـــثير مـــن الإصلاحات الجوهرية والتعديلات التشريعية لم تحدث إلاّ بعد التعهد أمام البلاد وظهورهـــا في البرامج الانتخابية التي رغب الناخبون في تحقيقها بموافقتهم على انتخاب أصحابها من المرشحين وتفضيلهم على منافسيهم، ويكون دور الناخبين واضحا في حالة التجديد العـــام للبرلمـــان في أعقاب حلّه للاحتكام إلى الشعب في النزاع القائم بينه وبين السلطة التنفيذيـــة حـــول بعـــض المسائل، ويكون هذا الدور أكثر وضوحا في حالة ظهور أغلبية جديدة في المجلـــس المنتخـــب، وفضلا عن ذلك فإن دور الناخبين لا ينتهي عملا بمجرد القيام بعمليـــة التصـــويت، إذ أنهـــم يمارسون – في الدول الديمقراطية– نوعا مستمرا من الضغط والرقابة على ممثليهم عن طريـــق الصحافة والتجمعات واللقاءات طوال مدة نيابتهم[3].

ثالثا: الديمقراطية الإسلامية:

إن أهم صورة من صور الديمقراطية التي عرفهـــا العـــالم الإســـلامي ولم تلـــق بعـــد بالعناية الكافية من الدراسة والبحث في العصـــر الحـــديث، هـــي الديمقراطيـــة الإســـلامية، حيث يرفض كثير من الكتاب تشبيه نظام الحكم الإســـلامي[**] بـــأي نظـــام مـــن أنظمـــة

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سبق ذكره، ص-ص.136-137.

[*] الانتخاب هو قاعدة النمط الديمقراطي، إنه طريقة لتعيين الحكّام متعارضة مع الوراثة والتعيين أو الاستيلاء، التي هي طرق أوتوقراطية (استبدادية)...الخ، للمزيد راجع في ذلك: موريس ديفرجيه، مرجع سبق ذكره، ص-ص.58-64.

[2] ماجد راغب الحلو، مرجع سبق ذكره، ص.225.

[3] المكان نفسه.

[**] لمزيد حول نظام الحكم الإسلامي والخلافة وقضايا السياسة الشرعية، راجع في ذلك: يوسف القرضاوي، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، ط.3، مكتبة وهبة، القاهرة، 2008. والشيخ تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1983. ومحمد أحمد علي مفتي، نقد الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، مجلة البيان، الرياض، 2002.

الحكم الأخرى المعروفة أو وصفه بأي صفة من الصفات المعبرة عن هذه الأنظمة، حيث هناك من ينفيه - نظام الحكم الإسلامي- أن يكون نظاما ثيوقراطيا[*]، ويؤكدون أنه لم يكن كذلك نظام حكم مطلق، ولا نظاما ديمقراطيا على نحو ما عرف اليونان، ولا نظاما ملكيا أو جمهوريا، أو قيصريا مقيدا على نحو ما عرف الرومان، وإنما كان نظاما عربيا خالصا، بين الإسلام له حدوده العامة من وجهة وحاول المسلمون أن يملؤوا ما بين هذه الحدود من جهة أخرى[1].

ولقد تسلل مفهوم الديمقراطية للوطن العربي والعالم الإسلامي في عصر النهضة في القرن التاسع عشر، حيث يعتبر الشيخ" رفاعة الطهطاوي" (1873 - 1801) والذي أرسله "محمد علي" إلى فرنسا إماماً مرافقاً لفرقة عسكرية أول من أثار مصطلح الديمقراطية في العالم الإسلامي، حيث تلقى العلوم هناك واستفاد من هذه التجربة وعاد إلى مصر محاولاً إثبات أن ما شاهده في فرنسا من نظام ديمقراطي ينسجم تماماً مع تعاليم الإسلام ومبادئه، وتبعه جمال الدين الأفغاني (1897 - 1838) الذي أشار بشكل واضح إلى أن أسباب انحطاط الأمة الإسلامية هو غياب العدل والشورى[**] وعدم تقيد الحكومة بالدستور، ولهذا فقد طالب إن يعاد للشعب حق ممارسة دوره السياسي والاجتماعي عبر المشاركة في الحكم من خلال الشورى[2].

فلم يكن "محمد عبده" (1905 – 1849) بعيداً عن المقاربة ما بين الإسلام والديمقراطية الغربية، فقد حاول جاهداً أن يحقق هذه المقاربة في المصطلحات والمفردات ما بين الإسلام

---

[*] حيث أنه يوجد مجموعة من المفكرين الآخرين الذين يقولون بأن نظام الحكم في الإسلام هو نظام ثيوقراطي.

[1] ماجد راغب الحلو، مرجع سبق ذكره، ص.240.

[**] تعد الشورى ركيزة أساسية في بناء الدولة الإسلامية، بل هي من أسس الحكم في الإسلام، ومن أبرز خصائصه؛ فالشورى تحتل مكانة الصدارة في عداد المبادئ التي جاء بها الإسلام، وأرسى دعائم دولته؛ والشورى في الأمة مبدأ أصيل، وصفة لازمة، بدونها تفتقد الأمة صلاحها كما لو تركت الصلاة والصيام، حيث ترتكز عليها كل دولة راقية تنشد لرعاياها الأمن والاستقرار، والفلاح والنجاح، ذلك لأنها الطريق السليم التي يتوصل بها إجراء الآراء والحلول، لتحقيق مصالح الأفراد، والجماعات، والدول.. للمزيد أنظر: فاروق أبو سراج الذهب طيفور، الشوراقراطية، وسط بين غلاة الشورى وأدعياء الديمقراطية، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص-ص.16-17.

[2] حسن رمضان، "الدين والديمقراطية في العالم الإسلامي...أية علاقة؟"، في: الدين والسياسة والديمقراطية، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، شمس، 2007، ص.13.

والغرب، فقد اعتبر أن المصلحة تقابل المنفعة، والشورى تقابل الديمقراطية، والإجماع يقابل رأي الأغلبية، وقد أكد محمد عبده أن لا أساس للثيوقراطية (حكم الدولة الدينيـــة) في الإســـلام، موضحاً أن لا وساطة بين العبد وربه وأن مسميات الحاكم والقاضي والمفتي هي مســـميات مدنية وليست دينية، وقد شكل "الكواكبي" (1903 – 1849) مع "محمد عبده" ثنائياً في نفس الحقبة الزمنية من حيث التغير، فقد دعا للمحاسبة كأساس هام للتقـــدم وربـــط التخلـــف بالاستبداد[1].

حيث أن الحكومة الإسلامية التي أقامها الخلفاء الراشدون من حيـــث مـــدى اشـــتراك المسلمين في حكم أنفسهم، استنادا إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يعتبر نظام الحكـــم في الإسلام صورة رفيعة من صور الديمقراطية، لأنه يقوم على أساس صادق من إرادة المســـلمين، ولا ينال من ديمقراطيته التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، لأن الديمقراطية هي حكم الشـــعب، والشعب المسلم هو الذي اعتنق الإسلام بإرادته، فألزم نفسه بأحكامه مختارا[2].

وأهم المبادئ الأساسية التي جاء بها الإسلام، والتي ينبغي أن تقوم عليها كـــل حكومـــة صالحة والتي يدور حولها الفكر السياسي هي: العدل، المساواة، الشورى، التكافل الاجتماعي، الحرية والطاعة[3].

المطلب الثالث:

مقومات الديمقراطية

لا يمكن الحديث عن تطبيق فعلي وحقيقي للديمقراطية، ما لم يتم تكريس مجموع المبادئ والمقومات والخصائص التي يتميز بها هذا المفهوم، وعليه يمكن القول أن هناك مجموعـــة مـــن المبادئ والأسس التي ما لم يتم تكريسها تبقى الديمقراطية مجرد معاني جوفاء، وشـــعارات دون

(1) عبد الرحمن الكواكبي، أم القرى مؤتمر النهضة الإسلامية الأول، دار الشروق، بيروت، 1991، ص.30.
(2) ماجد راغب الحلو، مرجع سبق ذكره، ص.241.
(3) أشرف رمضان عبد الحميد، مدخل في العلوم السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص.114.

تطبيق حقيقي[1]، وعليه يمكن تقسيم مقومات الديمقراطية والأسس التي تستند إليها، إلى مقومات تتعلق بشكل الديمقراطية، وكذا مقومات تتعلق بكيفية ممارستها، وذلك على النحو التالي:

أولا: مقومات تتعلق بشكل الديمقراطية:

والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

1. الديمقراطية نظام حكم سياسي مصدره الشعب: تتصف الديمقراطية بأنها مذهب سياسي يرمي إلى تمكين الشعب من ممارسة السلطة أو السيادة في الدولة، ومن هنا جاء وصف سياسي لأنه يهدف إلى التخفيف من أوزار الحكم المطلق استجابة لرغبة الجماهير المطحونة والتي تصطلي بناره، والشعب في ظل الديمقراطية، إما أن يمارس السلطة بنفسه مباشرة دون وساطة، وغما أن يختار نوابا عنه يمارسونها باسمه أو يشترك معهم في ممارستها وبالإضافة إلى كون الديمقراطية مذهب سياسي، فإنه يطلق عليها في الوقت ذاته النظام الديمقراطي[2]؛ وللتخفيف من أوزار الحكم الدكتاتوري جاءت الديمقراطية لتجعل كل شيء يتم بواسطة الشعب أو على الأقل برضائه[3].

2. الاحتكام إلى دستور ديمقراطي مع حكم الأغلبية: إن الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي، والدستور الديمقراطي يجب أن يؤسس على ستة مبادئ عامة مشتركة لاكتساب أي دستور صفة "الديمقراطي"، وهذه المبادئ الستة الهامة المشتركة في كل دستور ديمقراطي هي[4]:

أ. أن لا سيادة لفرد أو لقلة على الشعب؛

---

[1] أحمد صابر حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، مجلة المفكر، ع.05، مارس 2010، ص.326.
[2] المرجع نفسه، ص.327.
[3] مصطفى كمال، شرح القانون الدستوري، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1951، ص.111.
[4] علي خليفة الكواري، "نحو مفهوم جامع يعزز الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية"، محاضرة قدمت في: نادي العروبة، البحرين، 26 فيفري 2008، ص.04.

ب. إقرار مبدأ المواطنة؛

ج. سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه؛

د. عدم الجمع بين أي من السلطات السياسية الثلاث؛

ه. ضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا وقضائيا؛

و. تداول السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية سلميا ووفقا للآليات السلمية (الانتخابات).

ثانيا: مقومات تتعلق بكيفية ممارسة الديمقراطية:

وهي ملخصة على الشكل التالي:

1. تطبيق مبدأ احترام الحرية والمساواة: الحرية السياسية عند المواطن هي راحة البال المتأتية من شعور الفرد بالأمن، ولكي تتوفر هذه الحرية، يجب على الحكومة أن تكون حاضرة بحيث لا يخشى مواطن مواطنا آخر، والحرية السياسية لا توجد إلا في الحكومات المعتدلة، إنها لا توجد فيها إلا إذا لم يسأ استعمال السلطة، ولكنها تجربة خالدة أن كل إنسان يتولى السلطة محمول على إساءة استعمالها وسيتمادى حتى يجد حدا يقف عنده[1].

فالكثير من البحاثة والفلاسفة المتخصصين في نظريات العقد الاجتماعي، الذين زعموا أن الإنسان كان يتمتع في حياته الطبيعية الأولى بحقوق وحريات مطلقة في كل شيء، وأنه قبل بإرادته عن طريق عقد اجتماعي أن يتنازل عن بعض هذه الحقوق والحريات من أجل إقامة السلطة العامة التي تتولى مهمة المحافظة على هذه الحقوق ومنع التضارب بينها، وأنه لا يجوز إضافة قيود جديدة على هذه الحقوق والحريات الأصلية

[1] فريد علواش ونبيل قرقور، "مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير الجزائرية"، مجلة الاجتهاد القضائي، ع.04، مارس 2008، ص.228.

إلا بإرادة عامة، أي بقانون يصدره مجلس نيابي يمثل الشعب، وجماع هذه الحقوق هو الحرية والمساواة.

وتندرج تحت الحرية ثلاثة أنواع: الحرية الشخصية، السياسية والاقتصادية؛ ويندرج تحت المساواة أربعة أنواع: المساواة أمام القانون، المساواة أمام القضاء، والمساواة أمام الوظائف، والمساواة أمام الضرائب[1]، والديمقراطية هي التي تقر بتمتع الفرد والجماعات بهذه الحقوق وتطبيقها.

2. **المشاركة السياسية:** تعد المشاركة السياسية، من أساسيات الفعل الديمقراطي، إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي؛ مثلما هي وجه يعكس العملية الديمقراطية في حالتيها الإيجابية والسلبية، وهي كذلك مؤشر ومقياس لنجاح أو تعثر هذه العملية؛ وكما أن الديمقراطية هي عملية مركبة، تتكون من مجموعة عناصر –كما سبقت الإشارة لذلك- كل عنصر فيها يشكل عملية قائمة في ذاتها، فإن المشاركة السياسية كأحد هذه العناصر، هي كذلك عملية قائمة لها عناصرها الأساسية والضرورية، لا يمكن إهمالها أو إسقاطها، بل يجب الاهتمام بكل واحدة منها على حدة، وبنفس القدر من الجدية السياسية، حتى يتحقق الهدف من المشاركة، والمتمثلة في تحقيق الديمقراطية[2].

وبالرغم من اختلاف مسميات المشاركة إلا أنها تدور كلها حول معنى واحد وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل الأعمال وفي كل المستويات في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أي المشاركة المباشرة للجماهير في شؤون المجتمع، وليس عن طريق المشاركة النيابية في مجلس النواب أو

---

(1) صلاح الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، دار الإعلام الدولي، د.ب.ن، 1992، ص.11.

(2) شريفي ماشطي، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث الاجتماعي، ع.10، سبتمبر 2010، ص.143.

المجالس المنتخبة والتي تعتبر شكلا من أشكال المشاركة غير المباشرة؛ فلو تم الرجـــوع لمفهوم المشاركة لوجد أنها تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التـــأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشئون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلى، وهناك من يرى أنها عملية تشمل جميع صور اشـــتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلى أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع، سواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة[1].

واستنادا على ما سبق، تمر المشاركة السياسية بدرجات أو مراحل مختلفة، حيث تبدأ بالاهتمام بالشأن العام أو السياسي، وتتطور إلى الانخراط السياسي، ثم تتحـــول بعد ذلك إلى القيام بنشاط سياسي، لكي تنتهي بالوعي بضرورة تحمل المســـؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل والنضال السياسي، فكـــل هذه المراحل ما هي إلا تعبيرات مختلفة للمواطنة التي تتطلب أولا وقبل كـــل شـــيء تطوير الاعتقادات وتدعيم "الثقافة السياسية"[2].

3. **مبدأ الفصل بين السلطات**: إن أنظمة الحكم في العـــالم تـــدور بـــين أنظمـــة ديكتاتورية وأخرى ديمقراطية، تتصف الأولى بانحصار السلطة في يد شخص أو هيئـــة واحدة، بينما تتوزع السلطة في الأنظمة الديمقراطية على عدة هيئات حصرت اتفاقا في ثلاث هـــي: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية وأخيرا السلطة القضائية، وأهم مـــا يميز الأنظمة الديمقراطية هو الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات[3].

---

[1] سوسن زهدي شاهين، "دراسة حول مفهوم المشاركة السياسية في فلسطين"، جريدة الأردن العربي، 25 سبتمبر 2010، ص.03.

[2] حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، قسم الاعلام والنشر بالمعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2004، ص.16.

[3] حسينة شرون وعبد الحليم بن مشري، "مبدأ الفصل بين السلطات بين النظامين البرلماني والرئاسي"، مجلة الاجتهاد القضائي، ع.04، مارس 2008، ص.190.

بحيث ارتبط هذا المبدأ باسم الفقيه "مونتسكيو" **Montesquieu** الذي كان له الفضل في إبرازه كمبدأ أساسي لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة، ومنع الاستبداد بالسلطة، وإذا كان فضل "مونتسكيو" في ذلك لا ينكر، إلا أن جذور المبدأ ترجع إلى زمن بعيد قبل القرن الثامن عشر بقرون عديدة[1]، بحيث يجد هذا المبدأ أصله في الفلسفة الإغريقية، وأخذ مظهرا سياسيا أولا، وأنه ظهر على لسان "أفلاطون"، "أرسطو" وتلقفه "لوك" **Locke** و"مونتسكيو" و"روسو"[2]، فمن المؤكد أن مبدأ الفصل بين السلطات قد غدا منذ الثورة الفرنسية أحد المبادئ الدستورية الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الغربية بوجه عام[3].

وفي النهاية يمكن تلخيص أهم المقومات التي ترتكز عليها الديمقراطية في النقاط الآتية:

1. أن يسعى النظام السياسي إلى تنظيم انتخابات دورية يشارك فيها المواطنون كافة لاختيار الأفراد المسؤولين عن صناعة القرار السياسي في الدولة؛
2. وأن يكون للمواطنين الحق في تنظيم أنفسهم ضمن مؤسسات سياسية واجتماعية أو غيرها لخدمة مصالحهم وإفساح المجال للأشخاص المؤهلين لترشيح أنفسهم للمراكز والمواقع السياسية؛ **وأخيرا**؛ عدم احتكار السلطة من قبل أي جهة فرداً كانت أو فئة معينة تحت أي شعار كان، بمعنى آخر إفساح المجال لمعارضه حقيقية ضمن النظام السياسي تعمل بالطرق السليمة لاستلام الحكم[4].

---

(1) مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص.76.

(2) سعيد بوالشعير، مرجع سبق ذكره، ص.164.

(3) حسن مصطفى البحري، "الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية - دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس القاهرة، كلية الحقوق، 2005-2006، ص.36.

(4) عارف عادل مرشد، "الديمقراطية مفهومها نشأتها ومقوماتها"، مجلة الجامعة الأردنية، ع.70، ماي 2007، من الموقع الإلكتروني: http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=31024، تم تصفح الموقع يوم: 19-01-2013، على الساعة:03:00.

المبحث الثاني:

الإطار النظري لمفهوم التحول الديمقراطي

وعليه، كان التركيز منصبا على دراسة الإطار النظري لمفهوم التحول الديمقراطي، بحيث يشكل التحول الديمقراطي ظاهرة تستدعي الكثير من البحث والمجهودات العلمية الدقيقة، وذلك راجع للتشعب والارتباط والغموض في بعض الأحيان.

فجاء هذا المبحث ليبرز مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم التي تتقاطع معه، ويـــدقق فيها، مع دراسة أهم الطرق التي تكون وفقها عملية التحول الديمقراطي، دون نســـيان أهـــم المقاربات والمداخل النظرية التي عنيت بدراسة هذا المفهوم وتفسيره، وتأسيسا علـــى ذلـــك، جاءت الدراسة تبعا للمطالب التّالية:

المطلب الأول: التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة؛

المطلب الثاني: آليات التحول الديمقراطي؛

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي.

المطلب الأول:

التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة

خُصص هذا المطلب لتحديد مفهوم التحول الديمقراطي من حيث التعريف وإبراز خصائصه ومقوماته، وبعد ذلك، لابد من التمييز بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي هذا من جهة، ومن جهة أخرى، بين التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، وذلك سيتم إيجازه في العناصر التالية:

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي:

يعد مفهوم التحول الديمقراطي مفهوم سياسي جديد دخل ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين؛ وهو مفهوم يعبر عن كيفية جديدة لوعي المجال السياسي وأسلوب جديد لممارسة السياسة والسعي إلى السلطة، والتحول الديمقراطي ثورة بمفهوم جديد، فهو ثورة تقطع صلتها باستراتيجية الثورة بمفهومها الأول، والتي تقوم على استعمال أسلوب العنف، بتبني الأسلوب السلمي، وتستمر وتحافظ على مضمون الثورة الذي يعني التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي، ولعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي؛ وتلتقي مع هدف الثورة بالمفهوم الأول وهو البناء الديمقراطي[1].

فعادة ما تستخدم في سياق التعبير عن هذه الظاهرة العديد من المصطلحات وفي بعض الأحيان بشكل مترادف مثل: الاصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي، والدّمقرطة..، كإشارة لعملية الانتقال نحو الديمقراطية أو التحول عن النظم السلطوية إلى حكم

---

(1) جمال بصيري، "واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي –دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006-2007، ص.75.

شعبية أو ديمقراطية، وهي العملية التي تقتضي إصلاحا أو تحولا في بنية النظام السياسي القائم وما يتطـــلبه من بناء ديمقراطي حقيقي[1].

وبذلك، فإن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله مـــن حالـــة إلى أخرى؛ ويشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حوّل الشيء أي غيّره أو نقله من مكانه؛ وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية **Transition**[2].

ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلـــة الانتقاليـــة بـــين نظـــام غـــير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشـــهد تحـــولا ديمقراطيـــا يمـــر بمرحلـــة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحـــول إلى نظـــام ديمقراطـــي[3]؛ بحيـــث يكـــون التحول الديمقراطي هو عبارة عن: "مجموعة مـــن المراحـــل المتميـــزة تبـــدأ بـــزوال الـــنظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكـــس هـــذه العمليـــة إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمـــع المـــدني بمـــا يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمـــع، بمـــا يعـــني بلـــورة مراكـــز عديـــدة للقوى وقبول الجدل السياسي"[4].

كما يعني بذلك الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه: "رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية؛ وهو

---

[1] نبيل كريبش، "دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص.32.

[2] سمير كيم وغربي رقية، "المداخل النظرية للتحول الديمقراطي"، بحث قدم في دراسة ما بعد التدرج، سنة أولى ماجيستير تخصص سياسات مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2007-2008، ص.05.

[3] لعجال أعجال محمد لمين، "معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص.50.

[4] محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية- دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص.442.

حسب "صامويل هانتغتن" تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية"[1].

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن التحول الديمقراطي هو تحول يمس النظام (النسق) في جميع جوانبه، النخبة، الهياكل والمؤسسات، وكذا النسق الاقتصادي والثقافي، فالتحول هو تلك العملية التي يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأنساق (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية) المرتبطة أساسا بالعملية السياسية[2]؛ وبذلك فإن عملية التحول تتضمن عددا من المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم التسلطية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى هذه الأخيرة إلى ترسيخ وتأصيل النظام، وهذا يتحقق عندما يواجه النظام القائم كل العراقيل التي تواجهه؛ وهذا ما سيحاول الباحث أن يبرزه من خلال العنصرين المواليين.

ثانيا: التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

تستخدم عبارة "الانتقال الديموقراطي" في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديموقراطية ويجد مضمون عبارة الانتقال الديموقراطي ترجمته في مجموعة من الخصائص والمميزات ذات الطبيعة التجريبية الدالة بالملموس على تغيير فعلي في المؤسسات والقوانين وفي أساليب ممارسة السلطة وفي علاقات الحاكمين بالمحكومين وعلى توسيع نطاق المشاركة السياسية ومضاعفة

---

[1] عياد محمد سمير، "إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص.04.

[2] إلهام نايت سعيدي، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص.79.

مساءلة المسؤولين وعلى إحداث آليات لتحسين ادارة الحكم وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين دون تمييز[1].

ووفقا لما قاله "أودونيل" **O'Donnell** و"شومبيتر" **Schumpeter** فإن مفهوم الانتقال يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، بحيث هناك ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي: الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى[2].

وتأسيا على ذلك، فالتحول الديمقراطي يمتد في مضمونه الاجتماعي والسياسي إلى التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي، بحيث تفترض عملية التحول تجاوز الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، كما تهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكبر اتساعا من محاسبية النخبة، إضافة إلى صياغة آلية لعمل صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي[3].

وعلى الرغم من ذلك، يبقى التحول الديمقراطي يمثل مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي، تتميز بالصعوبة والتعقيد وتمثل عملية التحول في التغير البطيء والتدريجي للأوضاع

---

(1) عبد الواحد بلقصري، "إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة –البرتغال نموذجا-"، الحوار المتمدن، ع.1693، أفريل 2006، من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=77331، تم تصفح الموقع: 03-01-2013، على الساعة: 01:18.

(2) مساعيد فاطمة، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011، ص.215.

(3) كريبش نبيل، "آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.31، م. أ، جوان 2009، ص.229.

الاقتصادية والاجتماعية في بلـد ما دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتمـاد علـى التجـارب السابقة قصد الاستفادة منها، فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السيـاسية التي كانـت محكومة بمبادئ أخرى أو توسيع هـذه القـواعد والاجراءات[1].

ثالثا: التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي:

تميز الأدبيات العامة التي تتناول موضوع الديمقراطية بين عمليات التحول الديمقراطي من جانب والترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، فحدوث التحول الديمقراطي أمـر، واسـتمرار وتعزيز الديمقراطية أمر آخر تماماً، من ذلك سيتم تحديد مفهوم الترسيخ الديمقراطي.

فمفهوم الترسيخ الديمقراطي حظي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيـات المعاصـرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المُتقدمة مـن عمليـة التحول الديمقراطي، واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشـرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مُؤكـدة علـى أن تعزيـز الديمقراطية ورسوخها، يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكية وبريطانيا، إلا أنها خطوة لابد منها[2].

كما يشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية **(Consolidation of Democracy)** في أوسع معانيـه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها. وبلغة أخرى، فإن الترسيخ يتضمن معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على النحو الذى يجعل من

[1] مساعيد فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص.216.

[2] زريق نفيسة، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008-2009، ص.21.

الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه؛ وقد استخدم "أودونيل" مفهوم الانتقال الثاني **(Second Transition)** للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية، وهو حسب رأيه يشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ[1].

قد ربطت أدبيات متخصصة نجاح عملية ترسيخ النظام الديمقراطي باعتبارات وعوامل عديدة منها: طبيعة المؤسسات السياسية ومدى فاعليتها في أداء وظائفها، وكفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومدى القدرة على نشر وإشاعة ثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع، وفاعلية منظمات المجتمع المدني، واستقرار الدولة ورسوخ شرعيتها لدى مختلف الفئات والجماعات التي تعيش على أراضيها، واستمرار التزام الفاعلين السياسيين بقواعد الديمقراطية حتى يتحول ذلك إلى تقليد ثابت يصعب تجاوزه مع مرور الوقت، فضلا عن وجود عوامل خارجية، إقليمية ودولية، مواتية تسهم في ترسيخ الديمقراطية[2].

المطلب الثاني:

آليات التحول الديمقراطي

يختلف البحاثة والكتاب حول الكيفيات التي يتم بها الانتقال، فنمط التحوّل يختلف من دولة إلى أخرى، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة النظام السياسي القائم، حيث يوجد نوعين أو آليتين للتحول، وهما:

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، من الموقع الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495332013124.htm، تم تصفح الموقع: 12-02-2013، على الساعة: 15:15. وللمزيد حول ذلك:

- See, Guillermo O'DONNELL,"Delegative Democracy", Journal of Democracy, Vol. 5, No. 1, January 1994, p.56. **and** Andreas SCHEDLER,"Measuring Democratic Consolidation", Studies in Comparative International Development, Vol. 36, No. 1, Spring 2001, pp.66-92.

[2] المرجع نفسه، ولمزيد من المعلومات حول ذلك:

- See, Carsten Q. SCHNEIDER, The Consolidation of Democracy: Comparing Europe and Latin America, Routledge, New York, 2009. **And** Larry DIAMOND, Developing Democracy: Towards Consolidation, The Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1999.

أولا: الآليات السلمية:

يتم هذا التحول دون اللجوء إلى استعمال العنف، فالتحول الذي يحدث يكون مفتــوح من طرف السلطة الحاكمة، أو قد يكون عن طريق تعديل الدستور وإجراء انتخابات، فالتحول مثـــلا في البرازيل كان من الأعلى بادر به النظام الحاكم[1].

بمعنى ذلك أن التحول في هذا النــوع يــتم الــتغير فيــه دون اللجــوء إلى العنـــف والإكراه المادّي، ويكون ذلك من طرف الســلطة الحاكمـــة لإدراكهـــا بضـــرورة الـــتغير، التكيف مع المعطيات الجديدة والأوضاع الراهنة، أو قد يكون عـــن طريـــق الضـــغط مـــن خارج السلطة الحاكمة دون أن يصل ذلك إلى استعمال العنـــف وذلـــك عنـــدما يـــرفض الشعب التعاون مع أجهزة النظام القـــائم، ويتوقـــف العمـــال والموظفـــون عـــن العمـــل، وعندما يتحول الحكام إلى أفراد عاديين[2].

إضافة إلى ذلك، هناك عدة آليـــات ســـلمية تكـــرس التحـــول الـــديمقراطي منـــها، التداول على السلطة، فهـــذا المفهـــوم وكمحاولـــة لتعريفـــه لا تخلـــو مـــن الصـــعوبات والاشكالات التي ترتبط بتعدد وجوه التداول، وتنوع لـــوازم إمكانـــه ممـــا يعرقـــل عمليـــة حصره في إطار مفهومي واحد، من ذلـــك يعـــرف "شـــارل دابـــاش" **Dabuche Charles** التداول على السلطة بكونه "مبدأ ديمقراطي، لا يمكـــن لأي حـــزب سياســـي أن يبقـــى في السلطة إلى ما لا نهاية له، ويجب أن يعوض بتيـــار سياســـي آخـــر"؛ أمـــا "جـــان لـــوي كرمون" **J. L. Cromorne** فيعتبر أن:

---

(1) إلهام نايت سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص.79.

(2) فريد علواش، "آثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص.151.

"ضمن احترام النظام السياسي القائم يدخل التداول تغييرا في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة أدخلها الاقتراع العام إلى السلطة وقوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل إلى المعارضة"[1].

فالتداول على السلطة مبدأ أساسي من مبادي الدستور الديمقراطي، الذي يعني به تداول السلطة بين القوى السياسية الشرعية أي المعترف بها قانونيا، يجب أن يكون وفقا لنتائج الاقتراع العام المتمثل في الانتخابات، وما يسفر عنه انتخابات ديمقراطية، وعلى أحكام الدستور الديمقراطي أن توجد المؤسسات وتخلق الآليات اللازمة لذلك[2]؛ ويعرف "صفي الدين خربوش" هذا المفهوم بقوله:

"يقصد بتداول السلطة وجود آليات الانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب، وقد شاع التعبير في الفقه الليبيرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي"[3].

ومن أبرز الآليات السلمية التي تسعى لتكريس الديمقراطية، "**الانتخابات الديمقراطية**"، حيث يحتل هذا المفهوم عند كثير من الباحثين، موقع الصدارة في النظم الديمقراطية وذلك منذ أن عرّف "جوزيف شومبيتر" الديمقراطية على أنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة[4].

---

[1] عماد بن محمد، التداول على السلطة، من الموقع الالكتروني: http://fr.scribd.com/doc/117006151/ ، تم تصفح الموقع يوم: 14-02-2013، على الساعة: 22:50.

[2] أوات محمد الأمين، "التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، م.04، ع.02، السنة الرابعة 2009، ص.103.

[3] المكان نفسه.

[4] Joseph SCHUMPETER, Capitalism, Socialism, and Democracy, New York: Harper, 1950, p.259.

وعلى الرغم من اهتمام الكثيرين بهذا المفهوم عند حديثهم عن الديمقراطية، إلا أنه لا يوجد، حتى اليوم، تعريف متفق عليه بين المهتمين بالانتخابات، أو مجموعة من المعايير القاطعة التي تُحدد معالم الانتخابات الحرة والنزيهة، كما لا يوجد منهجية واحدة يمكن من خلالها وضع مؤشرات محددة وشاملة للانتخابات الديمقراطية[1]، بحيث وضع "روبرت دال" **Dahl Robert** الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي من وجهة نظره، غير أنه لم يُقدم تعريفاً تفصيلياً للانتخابات الحرة والنزيهة، مؤكداً على ضرورة أن يسبق إجراء تلك الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية، معتبراً أن الترتيب المنطقي للأمور يأتي على النحو التالي[2]:

1. حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة؛
2. حرية التعبير؛
3. حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة؛
4. إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

بمعنى، أن التداول السلمي للسلطة بصورة ديمقراطية، يستلزم وجود تعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات دورية حرة ونزيهة ورأي عام قوي وقادر على التأثير ووسائل إعلام تقوم به دور رقابي فاعل في محاسبة القائمين على السلطة[3]؛ فإلى ذلك، توجد مجموعة الآليات السلمية التي تعد من شروط التحول الديمقراطي وتكريس الديمقراطية كمبدأ وكممارسة، توجد

---

[1] عبد الفتاح ماضي، "مفهوم الانتخابات الديمقراطية"، في: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، 18 أوت 2007، من الموقع الالكتروني: http://www.achr.nu/art220.htm، تم تصفح الموقع: 14-02-2013، على الساعة:18:42.

[2] المرجع نفسه، وللمزيد راجع في ذلك:

- Robert A. DAHL, Polyarchy: Participation and Opposition, Yale University Press, New Haven, 1971.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص-ص.146-147.

التعددية الحزبية، المشاركة السياسية، الفصل بين السلطات[*]، والمجتمع المدني ودوره في تكريس الديمقراطية...الخ

ثانيا: الآليات غير السلمية:

التحول الديمقراطي إذا لم يتم وفقا للآليات والعوامل السلمية، فحتما سيأخذ منحى آخر، بمعنى ذلك أن يتخذ أسلوب العنف كوسيلة للتحول، فقد تستعمل النخبة الوسائل القمعية، مثلا عن طريق الانقلابات، أو عن طريق العنف الشعبي أو الجماهيري[1]، كما حدث في العديد من دول العالم.

فاللجوء إلى العنف كأسلوب لتغير النظام السياسي سواء بين أفراد النخبة الحاكمة، وهي الحالة التي تكون فيها تغير النظام السياسي عن طريق انقلاب عسكري، أو تحول السلطة عن طريق تحول السخط الشعبي عن النظام إلى قوة تقوض أسس النظام عن طريق الثورة الشعبية؛ بحيث يكون اللجوء إلى العنف عند الاقتناع بعدم فعالية الأساليب السلمية، فيتم اعتماد العنف كونه الوسيلة الوحيدة للتعبير والمطالبة وحماية المصالح فيصبح في هذه الحالة العنف المظهر الأخير للإحساس بالظلم والقهر والحرمان[2].

فالعنف يعتبر ظاهرة عامة لا تختص به جماعة معينة، ولا دولة بعينها، حيث يوجد في كل المجتمعات وبدرجات متفاوتة، وخلال مراحل زمنية مختلفة، وبصورة وأشكال متعددة، ولأسباب متداخلة، ففي هذا الإطار تتعدد مظاهر العنف، فقد يمارسه الفرد ضد نفسه، كما يمكن أن يمارسه ضد الآخرين، كذلك قد تمارسه جماعة

---

[*] للمزيد حول كل من: التعددية الحزبية، المشاركة السياسية، الفصل بين السلطات، راجع في ذلك المطلب الثالث من المبحث الأول، من أصل هذا الفصل.

[1] إلهام نايت سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص.80.

[2] فريد علواش، مرجع سبق ذكره، ص.151.

ضد جماعات أخرى، وقد يمارسه النظام السياسي ضد فئات علـــى المســـتوى الـــداخلي أو على المستوى الخارجي[1].

كما تنوعت وتعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي ويوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية[2].

وللعنف السياسي[*] أشكال يمكن الإشارة إلى أهمها؛ فالاغتيالات ومحاولات الاغتيـــال، وهي عمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات رسمية تشغل مناصـــب ذات تأثير على القرار.

أما الانقلابات أو محاولات الانقلاب، فيقصد بها عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبـــة الحاكمة وغالبا ما تتسم بالعنف، وقد تتم من داخل النخبة ذاتها أو تحل نخبة جديدة محل النخبة التي تم الإطاحة بها وغالبا ما تتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية أو الشرطة أو أجهـــزة الأمن ولا يساندها عادة مساندة شعبية وقد لا تقترن بتغير في طبيعة النظام السياسي وقد يترتب عليها تحولات جذرية فيما بعد ومن ثم يتحول الانقلاب إلى ثورة ويشار في هذا الصـــدد إلى انقلابات ناجحة ومحاولات انقلابية فاشلة[3].

فإلى جانب ذلك يوجد التمرد وأعمال الشغب كشكلين من أشكال العنف.

---

(1) صالح أحمد عبد الخالق طه، "ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني - دراسة تحليلة 1994- 2000"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2003، ص.13.

(2) Philippe BRAUD, La violence politique dans les democraties Europeenes, Paris Occidentales, Lharmatan, 1993, p.28.

(*) لمزيد من المعلومات حول هذا المفهوم راجع في ذلك: حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

(3) قبي آدم، "رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر". مجلة الباحث، ع.01، الجزائر: جامعة ورقلة، 2002، ص.106.

ثالثا: عوائق التحول الديمقراطي:

يمكن حصر العوامل ومعوقات التحول الديمقراطي في مجموعة كبيرة من العناصر، أهمها:

1. النخب الحاكمة حاليا وتكوينها الراهن أيضا، سواء منها ذات الأصول الملكية أو النخب التكنوقراطية، وهذا يعود إلى انعدام نخب تناضل بشكل حقيقي لإنجاز هذا التحول؛ فعلى الرغم من التقنيات والنصوص الدستورية، إلا أن الممارسة الميدانية تعكس لنا استحالة أو على الأقل صعوبة تغيير قمة النظام وهيكلته الأساسية[1]؛

2. إلى جانب ضعف البنى والتراكيب الأساسية للدول، إلى جانب ضعف التجربة، وبالتالي تراكمها، فهذا يلعب دورا بارزا في هذا المجال[2]؛

3. بحيث، لم تتمكن عملية بناء الدولة الوطنية، -في الأغلب الأعم من أحوال العالم العربي- من الملاءمة بين مشروع بناء دولة الاستقلال أو دولة الثورة، وبين نزوعها الشديد إلى السيطرة، بل الهيمنة التامة، على كل المؤسسات والمرافق العامة، وتأكيدها لمنحى فردي استبدادي أو ديكتاتوري في إدارة شؤون الدولة[3]؛

4. مع عدم تطبيق النصوص الدستورية، فبالرغم من أن الدساتير العربية تنص أغلبيتها على الحق في تكوين الأحزاب، وحرية الرأي والتعدد إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر ولا يطمئن إلى وجود نفسه فضلا عن حقوقي وحرياته، وهذا رغم إقرار هذه الدساتير بمبدأي المساواة والتعدد[4].

---

[1] لعجال اعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص.54.

[2] عبد الحسين شعبان، "معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة...الديمقراطية المفقودة"، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، تحرير: علي خليفة الكواري، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص.244.

[3] سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مطابع المستقبل، بيروت، 2006، ص.63.

[4] لعجال اعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص.55.

المطلب الثالث:

المداخل المفسرة لعملية التحول الديمقراطي

لقد تنوعت وتعددت المداخل والمقاربات التي تعالج وتفسر بالدراسة والتحليل عملية التحول الديمقراطي، بحيث سيعالج هذا المطلب، أهم هذه المداخل، ابتداء بـ: المدخل التحديثي، المدخل الانتقالي، مدخل الثورة، المدخل المؤسسي، وفي الأخير مدخل الثقافة السياسية، وذلك في ما يلي:

أولا: المدخل التحديثي:

هذا المدخل هو عبارة عن اتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية[1]، فالتفاعل بين الديمقراطية والتنمية، بحيث هما مفهومين متكاملين يدعم كل منهما الآخر، ومما يزيد قوة الصلة بينهما أنها تنبع من تطلعات الأفراد والشعوب ومن حقوقهم المشروعة، فالتاريخ يظهر أن التجارب التي جرى فيها الفصل بين الديمقراطية والتنمية انتهت فب أغلب الأحيان إلى الفشل، وعلى العكس من ذلك، فإن الربط بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية يسهم في ترسيخهما معا بصورة دائمة[2].

ولقد كان "آدم سميث" **Adam Smith**، في كتابه "ثروة الأمم" أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي. بالنسبة لـ"آدم سميث"، فإن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة

---

[1] بن بختي عبد الحكيم، "المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة وهران، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009، ص.48.

[2] بطرس بطرس غالي وآخرون، تقرير حول: التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، هيأة الأمم المتحدة، اليونيسكو، فرنسا، 2003، ص-ص.10-11.

وإمكانات النمو الاقتصادي[1]؛ إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عـالم الاجتمـاعي السياسـي الأمريكي "ليبست" **S.M Lipset** وقدم أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالتـه الموسـومة "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، وفي عـام 1960 نشر كتابه "الرجل السياسي، **Political Man**[*] الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حـول هذه الأطروحة[2].

وفقا لأطروحة "ليبست"، ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة، ولإبراز هذه العلاقة، قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزيـة في أمريكـا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، وصـنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتبين من المقارنة أن البلـدان الأكثـر ديمقراطيـة في كـلا المجموعتين كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنميـة اجتماعية واقتصـادية أعلـى مـن البلـدان الدكتاتورية[3].

استنادا على ذلك، افترض ليبست وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبـين النظـام الديمقراطي؛ كان هذا التطابق نتاجا لعدة متغيرات اجتماعية، فعليه إن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسـية

---

[1] See also: Adam SMITH, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Jims Manis, United State, 2005.

[*] See also: Seymour Martin LIPSET, Political Man The Social Bases of Politics, Garden city, New York, 1960.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات"، ورقة بحثية قدمت إلى: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، جامعة القاهرة ، طرابلس- ليبيا، 22-08-2005، ص-ص. 14-15.

[3] المرجع نفسه.

وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي؛ أخيرا فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني[(1)].

ولقد خلص كل من "كترايت" **Katraeit** و"هـــاري إكســـتاين" **Harry Eckstein** إلى وجود ارتباط شديد بين مؤشر الاستقرار السياسي وبين مجموعة من مؤشرات التنمية، كتطور وسائل الاتصال، والحضرية، والتعليم والتصنيع[(2)]، إلا أن بعض الأساتذة والبـــاحثين الـــذين يبررون مواقفهم، مقترحين إيقاف استعمال مصطلح "التحديث"، مـــن بينـــهم "جوزيـــف لابالومبارا" **Joseph LaPalombara**، وذلك للأسباب التالية:

1. الارتباك الناتج عن الميل لاستبدال النظام السياسي بالنظام الاقتصادي أو الاجتماعي، خاصة عندما يؤدي ذلك إلى فكرة أن النظام السياسي الحديث هو الذي يوجـــد في المجتمعات المتقدمة؛

2. أن هذا المفهوم غالبا ما يستعمل المعيار الأنجلو-أمريكي للتحديث؛

3. أن هذا المصطلح يوحي بنظرية حتمية وذات بعد واحد في التطور السياسي[(3)].

ثانيا: المدخل الانتقالي:

تزعم هذا التيار الباحث السياسي الأمريكي "دانكورت روســـتو" **Dankwart Rustow** بدءا بمقالته **Transition to Democracy** في 1970[(*)] كـــرد علـــى نظريـــة الحداثـــة لـــــــ

---

(1) بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص.48.

(2) المرجع نفسه، ص.49. وللمزيد في ذلك راجع:

- See, Harry Eckstein, Regarding Poltics: Essays on Political Theory, Stability, and Change, university of California Press, Berkeley, 1992.

(3) بومـدين طاشـمة، دراسـات فـي التنميـة السياسـية فـي بلـدان الجنـوب قضـايا وإشـكاليات، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، الجزائر، 2011، ص.12.

(*) See also, Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model », Comparative Politics, Vol. 02, April 1970, pp.337-363.

"ليبست"[1]، ففي رأي هذا الاتجاه أنه بدلا من دراسة العوامل العامة التي تتيح المجال أو تمهد الطريق أمام نشوء الديمقراطية، لابد من تحديد من يقوم على دراسة كيفية خروج الديمقراطية إلى الوجود في المقام الأول؛ أي دراسة آليات الانتقال عوض الشروط التي تسبق هذا الانتقال، وعمد "روستو" إلى تبني المقاربة التاريخية التي تقيم مقارنات بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، فهو يركز على السويد وتركيا، فتبين له، أن الانتقال إلى الديمقراطية يمر به أربع مراحل أو طرق[2]:

1. **ظروف الخلفية "الوحدة الوطنية"**: أي أن تكون الشخصية القومية واضحة، ويكون شبه إجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه.

2. **المرحلة التحضيرية**: وتبدأ عندما تحدث أزمة في النظام، ويصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة والنخب المعارضة).

3. **مرحلة القرار (الاختيار)**: وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم، التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد نهائية للممارسة السياسية[3].

4. **مرحلة التعود**: هنا يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا، إذ إن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحل مفضل، غير أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا، وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى أجل

---

[1] بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص.49.

[2] يوسف الشويري، "الشورى والليبيرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال" ، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، تحرير: علي خليفة الكواري، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص-ص.56-57.

[3] بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص-ص.49-50.

يتيح حلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة، فإن الديمقراطية تعبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع[1].

ثالثا: مدخل الثورة:

إن ضبط مفهوم للثورة أمر صعب جدا[*]، بسبب تنوع الفهم للمصطلح وتنوع إقترابات المفكرين منه، كل حسب أيديولوجيته وحسب اختصاصه وسيتم السعي في هذا الاتجاه إلى عرض أغلب وجهات النظر.

حيث يوجد من يستخدمه للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحيانا بصورة عنيفة؛ وهناك من يعرفها على أنها تغييرات ذات طابع جذري (راديكالي) غير سياسية، حتى وإن تمت هذه التغييرات ببطء ودون عنف[2].

فتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها: "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية"[3].

---

[1] يوسف الشويري، مرجع سبق ذكره، ص.57.

[*] إن سبب الاختلاف في فهم المصطلح فيكون إما للاختلاف العقائدي أو لتباين التخصص العلمي.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية. ج.1، مرجع سبق ذكره، ص.870.

[3] شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص.47.

ويرى "كرين برنتون" **Crane Brenton** الثورة على أنها عملية جذرية، يتم فيها الاستبدال المفاجئ لأحد الجماعات المسؤولة عن تسيير كيان سياسي، وذلك من قبل جماعات أخرى لا تحكم هذا الكيان السياسي"[1]؛ كما عرفها البروفسور "هاري إيكستاين" في مقدمته عن الحرب الداخلية بأنها: "محاولات التغيير بالعنف أو التهديد باستخدامه ضد سياسات في الحكم أو ضد حكام أو ضد منظمة"[2].

فمن ذلك، ارتبط مفهوم التحول السياسي -الديمقراطي- كاصطلاح أكاديمي في عهوده الأولى بظاهرة الثورات، حيث تعد في هذا الشأن الثورتان "الإنجليزية 1640"، و"الفرنسية 1789"، أبرز المحطات الأولى للتحول السياسي، في تاريخ الدولة الوطنية في شكلها المتمخض عن معاهدة "واستفاليا 1648"[*]، إذ فرضت الثورتان مراجعة الأفكار القديمة، حول ثبات الطبيعة والعقد الاجتماعي؛ فالتحول هو الهدف المحوري والجوهري لكل الثورات[3].

رابعا: مدخل الثقافة السياسية:

في البداية، ستتم الإشارة إلى دور العامل الثقافي إلى جانب باقي العوامل الأخرى التي تلعب دورا هاما وكبيرا في تطور العلوم الاجتماعية، ودراسة علم

---

[1] Mark N. KATZ, Revolutions And Revolutionary Waves, Library Of Congress Cataloging In Publication Data, USA, 1997, p.02.

[2] مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007، ص.99.

[*] تسوية أوروبية عامة أنهت حرب الثلاثين عاما، وكانت المفاوضات قد بدأت في العام 1644، في مؤتمرين عقدا في وقت واحد في مونستر، واوزنابروك، وانتهيا بإبرام معاهدتين كوّنتا تسوية الصلح، وكانت أهم الدول المشتركة في المفاوضات الحليفتين، فرنسا والسويد، وخصومهما: إسبانيا، الإمبراطورية الرومانية المقدسة، والدويلات التابعة للإمبراطورية وهولندا. وقد أرضت المعاهدتان اللتان وقعتا في العام، 1648م، المطالب الفرنسية والسويدية، وأضعفتا سلطة ونفوذ الإمبراطورية و آل هابسبورج، وصارت الإمبراطورية مجرد اتحاد تعاهدي يتألف من دول ذات سيادة، وظفرت فرنسا بمعظم الألزاس، وبعض المدن المحصنة على الحدود، وحصلت السويد على غرب بومرانيا، واسقفيتي، بريمن، ونالت السويد والأقاليم المتحدة للأراضي المنخفضة (هولندا) استقلالهما التام، ولكن فرنسا التي خرجت من الحرب دولة مظفرة قوية الجانب، واصلت القتال ضد اسبانيا حتى صلح البرانس 1659. للمزيد راجع في ذلك: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج.7، مرجع سبق ذكره، وأحمد الشويخات، الموسوعة العربية العالمية، مادة: وستفاليا، حرب الثلاثين عاما، مرجع سبق ذكره.

[3] بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص-ص.51-52.

السياسة على وجه الخصوص، حيث يعد مفهوم الثقافة السياسية مــن بــين أحــد المفــاهيم الحديثة وأهمها في ميدان علم السياسة وأدبيات حقل السياسات المقارنة.

ترجــع الجــذور الفكريــة للبحــث في الثقــافة السياســية إلى كتابــات الأنثروبولوجيين أمثال "روث بنــدكت" **Ruth Bendict** و"مارجريــت ميــد" **Margaret mid** حول الطابع القومي والتي عنيت بالكشف عــن القيــم والمعتقــدات والممارســات الفريدة التــي تميز ثقافة ما[1].

ولقد كان العــالم السياســي الأمريكــي "غابريــال ألمونــد" **Gabriel Almond** أول من استخدم مدخل الثقافة السياسية في مقالة كتبــها عــام 1956؛ ويعــرف "غ. ألمونــد" الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهــات السياســية والاتجاهــات والأنمــاط الســلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفــة وتجــاه دوره كفــرد في النظــام السياسي"[2].

كما يعرف سيدني فيربا" **Virba Sidney** الثقافة السياسية على أنها:

"هي تلك المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحــدث مــن خلالــه الحركة السياسية"[3].

وقياسا على ذلك، تحــدث "غ. ألمونــد" و"س. فيربا" في كتابهما الموسوم بــ: "الثقافة المدنية"، والذي جاء نتيجة دراستهما الميدانية لخمس دول تمخضت لخمــس دول تمخضــت عنهما ثلاثة أنماط للثقافة السياسية، وهــي كالآتي[4]:

---

[1] نبيل حليلو، "التنمية والثقافة السياسي: أية علاقة ؟"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.08، جوان 2012، ص.26.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة :قضايا منهاجيه ومداخل نظرية، ط.2، جامعة قار يونس، بنغازي، 1998، ص.219.

[3] Sidney VERBA and Lucian W. PYE, Political Culture and Political Development, University press, New Jersey, 1965, p.513.

[4] نبيل حليلو، مرجع سبق ذكره، ص.28.

أولا، **الثقافة السياسية التابعة والرعوية:** وتعني المواطنين السلبيون، الذي لا يشاركون في الانتخابات، لا ينخرطون في النشاطات السياسية، فهناك عدم اهتمام بالأمور السياسية إلا بقدر جزئي ومرتبط بالمسائل الأمنية أو المباشرة، ترتبط ببنية تقليدية لنظام سياسي[1]؛

ثانيا، **الثقافة السياسية المحدودة:** يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية ان المواطنين لا يعرفون إلا القليل جدا عن الأهداف أو الغايات السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة من السياسات العامة أو حتى إلى القيادات السياسية العامة التي توجد في النسق السياسي[2]؛

ثالثا وأخيرا **الثقافة السياسية المشاركة:** وهذا النوع من الثقافة السياسية يتعلق ببنية ديمقراطية، مواطنون لديهم معارف عن السياسة، يتقدمون بمطالب إلى السلطات[3].

والثقافة السياسية للدولة تؤثر على سلوك المواطنين والزعماء اثناء قيامهم بالفعل السياسي، وخلال استجابتهم للأحداث السياسية، وإن الميول والنزعات على مستوى النظام والعملية والسياسة العامة تمثل الخطوط العريضة الأساسية التي تمكننا من فهم الأفعال السياسية الماضية والمستقبلية، مع إن وجود توزيع تصارعي للميول والنزعات تجاه السياسة العامة، أو حتى وجود ثقافات سياسية فرعية منسقة بشكل حاد، يشير إلى مشاكل محتملة أمام حل خلافات السياسة العامة، وعندما تكون هذه الاختلافات راسخة بقوة في الذات السياسية للأفراد، قد يكون من الصعب التغلب عليها، من ناحية أخرى، فإن وجود إحساس مشترك قوي ومنتشر

---

[1] عبد القادر عبد العالي، "الثقافة السياسية"، محاضرات في مقياس: النظم السياسية المقارنة، ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، السنة الجامعية: 2008 / 2009، ص.78.

[2] نبيل حليلو، مرجع سبق ذكره، ص.28.

[3] عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص.79.

بشرعية نظام الحكم قد يحافظ على النظام السياسي خلال الأوقات الصعبة، ويساعد الزعماء على التغلب على الانقسامات تجاه السياسة العامة[1].

[1] جبرائيل ألموند وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، جامعة قار يونس، بن غازي، 1996، ص.115.

الفصل الثاني:

طبيعة الوضـــع السياســـي في الجزائـــر

عرفت الجزائر أحداثا عديدة ومتنوعة خلال المرحلة الممتدة من 62 إلى 89 ومـــن 89 إلى غاية وقتنا الحالي، شملت مختلف المجالات واعتبرت بمثابة خلفيات وأسباب ساعدت في الانتقال من نظام إلى نظام آخر (سياسيا واقتصاديا).

ففي هذا الفصل، سيتم التطرق لطبيعة الوضع السياسي العام في الجزائر، أين سيتم دراسة النظام السياسي الجزائر في طبيعته، من خلال فترتين (النظام السياسي في مرحلة الأحادية، وفي مرحلة التعددية السياسية).

إذا، فـــالحديث عن التحول الديمقراطي في الجزائر، قد كان وليدا لتظافر مجموعـــة مـــن العوامل وتعدد الظروف إلى جانب الأسباب التي ساعدت على تطور مسار هذه العملية، والتي مسّت جل القطاعات والمجالات خاصة الجانب السياسي والاقتصادي، والربط بـــين هـــاذين المتغيرين.

وهذا ما سيحاول الباحث أن يتعرض له بالدراسة والتحليل في مختلـــف جوانـــب هـــذا الفصل، من خلال التركيز على أهم الأسباب والعوامل التي مهدت لعملية التحول الـــديمقراطي في الجزائر، مع التركيز في هذه الدراسة على طبيعة النظام السياسي الجزائـــر، وذلـــك وفقـــا للمبحثين التاليين:

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري؛

المبحث الثاني: معالم التحول الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الأول:

طبيعة النظام السياسي الجزائري

يحتل موضوع النظام السياسي الجزائري مكانا هاما في الفكريين السياسي والقانوني كما أن أي تحليل علمي لطبيعة أي نظام سياسي يعني أن لا يخرج عن الإطار التاريخي والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ويؤثر ويتأثر بها.

والنظام السياسي الجزائري يعتبر حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية والثقافية والحضارية والاقتصادية التي سادت في الجزائر عبر تاريخها الطويل وتأثرت بها النخبة المثقفة وقادة الحركة الوطنية قبل الاستقلال وما صاحب ذلك من احتكار للسلطة وممارستها بعد الاستقلال من قبل نخبة سياسية – عسكرية في ظل غياب المشاركة السياسية ضمن إطار شرعي مؤسسي ولذلك أصبحت الحاجة إلى التغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري ضرورية من الأحادية إلى التعددية من أجل الإبقاء على النظام واستمراره.

ولقد تبنت الجزائر التعددية الحزبية كإحدى آليات التحول الديمقراطي، فظهرت على الحياة السياسية مجموعة من الأحزاب شاركت في العملية الانتخابية وأصبحت ممثلة في مؤسسات النظام السياسي، وسيتم دراسة هاتين المرحلتين، وعليه ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: النظام السياسي الجزائري ما بين 1962-1989؛

المطلب الثاني: النظام السياسي الجزائري منذ 1989.

المطلب الأول:

النظام السياسي الجزائري ما بين 1962-1989

في هذا الجانب من الدراسة، سيكون التركيز فيه على بوادر اعتماد الأحادية الحزبية من خلال اعتماد حزب جبهة التحرير الوطني الفاعل الرسمي والوحيد في الساحة السياسية، وكيف كانت الممارسة السياسية في هذه الفترة، وذلك من خلال العنصرين التاليين:

أولا: اعتماد الأحادية الحزبية:

تشترك الجزائر مع بلدان عديدة من العالم الثالث في ظاهرة وجود الحزب الواحد الـــذي يقود لوحده الدولة الفتية، التي أنهت علاقتها بالاستعمار عن طريق حرب ضروس[1]، من ذلك قام النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال على مبدأ الحزب الواحد، ونبذ نظام التعدد الحزبي، الذي قامت عليه نظم الديمقراطية الليبيرالية، تاريخيا فإن الأحادية لم يقع بشأنها إجماع وطني و لم تكن الثورة التحريرية تعبيرا عن أي أحادية، إلا ما اتصل منها بتحقيق الاستقلال، فقد ضمت جبهة التحرير أثناء الثورة تيارات سياسية مختلفة، وفئات اجتماعية متناقضة، وأجيال متباعدة، اتفقوا على طرد الاستعمار[2].

حيث كان من المفروض أن تمر المرحلة الانتقالية في ظل تحكم شديد من طرف المجلـــس الوطني للثورة الجزائرية في كافة المؤسسات والأوضاع باعتباره أعلى سلطة لجبهـــة التحريـــر الوطني وللدولة الجزائرية، غير أن الذي حدث أن أزمة 1962 كانت انفجارا حقيقـــا لجبهـــة التحرير الوطني وهيئته العليا المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3].

---

(1) الطاهر، بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989) بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية- الأسس الإيديولوجية للنخبة الحاكمة في الجزائر، ج.1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص.72.

(2) ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص.35.

(3) الأمين شريط، التعددية الحزبية تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص.116.

ففي شهر ماي 1962 أقر المجلس الوطني للثـــورة الجزائريـــة في اجتماعـــه في طـــرابلس برنامجا أعدته لجنة ترأسها "أحمد بن بلة"، تناول في بنوده الاصلاح الزراعـــي علـــى نطـــاق واسع ومصادرة الأراضي وإقامة تعاونيات فلاحية، ومـــزارع الدولـــة، كمـــا نـــص علـــى احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وعلـــى اتبـــاع سياســـة خارجيـــة تســـتند إلى الســـعي لوحدة المغرب، والحياد، ومعاداة الامبريالية وخصوصا في إفريقيا.

حيث وجدت الجزائر نفسها عشية الاســـتقلال في 03 جويليـــة غارقـــة في صـــراعات سياسية حادة، كادت تصل إلى الاقتتال الأهلي، لكنـــها حســـمت رسميـــا في نهايـــة شـــهر سبتمبر بعد انتخاب "فرحات عباس" رئيســـا للجمهوريـــة، و"أحمـــد بـــن بـــلا" رئيســـا للحكومة، ثم أقدمت الحكومة الجديدة علـــى حـــل الحـــزب الشـــيوعي وحـــزب الثـــورة الاشتراكية (محمد بوضياف) وحزب "مصـــالي الحـــاج"، وأعفـــت ذلـــك بإلغـــاء نظـــام الولايات[1].

فمن ذلك، وبعد الاستقلال مباشرة ومخافة مـــن الفـــراغ التشـــريعي صـــدر قـــانون تحت رقم 157/62 مؤرخ في 31-12-1962 مضمونه ســـريان التشـــريع الفرنســـي النافـــذ إلى غاية 31-12-1962 إلاما يتعـــارض مـــع الســـيادة الوطنيـــة[2]؛ بمعـــنى أن النصـــوص السارية المفعول آنذاك تسمح بتشكيل الأحـــزاب السياســـية خاصـــة تلـــك الـــتي كانـــت موجودة حتى قبل الاستقلال كـــــــ: جمعيـــة العلمـــاء المســـلمين، الحـــزب الشـــيوعي، ولوضع حد لذلك وللمحافظة على جبهة التحريـــر الـــوطني كحـــزب طلائعـــي ووحيـــد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر، على أساس أنها فجرّت الثـــورة وقادتهـــا إلى الاســـتقلال،

(1) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج.2، مرجع سبق ذكره، ص.60.

(2) صدر بالجريدة الرسمية رقم: 2، ص.18 باللغة الفرنسية، وألغي هذا القانون بواسطة الأمر 29/73 المؤرخ في 1973/07/05 ج. ر، رقم:62.

فصدر مرسوم تحت رقم 297/63 مؤرخ في 14 أوت 1963[*]، تضمن منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي[1].

بحيث نصّ دستور 1963 في مادته 23 "جبهة التحرير الوطني هو حزب الطليعة الواحد في الجزائر"[2]؛ الأمر الذي أكده ميثاق الجزائر 1964، الذي اعتبره مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه:

1. يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حزب جبهة التحرير وضمان مواصلة الثورة؛
2. هو الحزب الذي يكون فيه التعبير الصادق عن الشعب، والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي؛
3. هو إطار الديمقراطية الحقيقة ووسيلة تحقيقها[3]؛
4. إذا، هو تصور جديد للديمقراطية بإمكان الجميع التعبير من خلاله عن أنفسهم.

فهذا النظام السياسي الذي حطّ به دستور 1963 الرجال، لم يكن المقصود منه الارتكاز على القيادة الجماعية كمبدأ دستوري، بل كان المسوغ الذي فسح المجال أمام نظام حكم قائم على شخص الرئيس القائد، لأنه لا يصعب عدم الرؤية في تمحيص مبدأ وحدة القيادة للحزب والدولة هالة الحكم الفردي، الذي يتلّخص في أن الزعيم يشخص القيادة الجماعية والإرادة الشعبية في آن واحد[4].

---

[*] حيث تضمنت المادة الأولى منه "يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الذين لهم هدف سياسي"، أما المادة الثانية تنص "كل مخالفة للمادة السابقة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول"، لمزيد من المعلومات حول ذلك، راجع: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 63/279، المؤرخ في 14 أوت 1963.

[1] أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، مجلة الباحث، ع.04، الجزائر: جامعة ورقلة، 2006، ص.123.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 10 سبتمبر 1963، المادة: 23، ص.6.

[3] ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص.36.

[4] عبد الله بوقفة، الدستور الجزائري نشأة- فقها- تشريعا، القانون الدستوري للجمهورية، ط.3، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص-ص.25-26.

وفي عام 1965، قاد العقيد "هواري بومدين" انقلابًا عسكريًا، أدى إلى اعتقال "بن بلة" وعزله بتهمة الإسراف، واستخدام أموال الدولة في غير وجوهها، وتولى مجلس قيادة الثورة حكم الجزائر برئاسة "هـ. بومدْين"[1].

فمن الناحية الدستورية وبخصوص النظام الحزبي، بقيت الأمور على ذلك لغاية سنة 1971، إذ صدر نص خاص بتنظيم الجمعيات والمتمثل في الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971[*]، حتى صدور دستور 1976، فهذا الدستور كرّس مبدأ الحزب الواحد في الباب الثاني "السلطة وتنظيمها" الفصل الأول "الوظيفة السياسية" إذ نصت المادة 94 "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد"، وتؤكد ذلك مرة أخرى المادة 95 التي تنص "جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد"[2].

ثانيا: الممارسة السياسية في فترة الحزب الواحد:

إن المتتبع لتطور النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال مباشرة وحتى بداية التحول إلى التعددية، يلاحظ بأن الرئيس ينفرد بالسلطة السياسية وإدارة شؤون الحكم، مع الإبقاء على جبهة التحرير الوطنية كإطار يستمد منه الشرعية، من دون أن يكون لها سلطة فعلية في إدارة الحياة السياسي.

1. الممارسة السياسية في فترة الرئيس "أحمد بن بلّة" (1963-1965): جاءت أول ممارسة للحكم بعد وضع دستور 1963، وقد كشفت صيغة وضعه عن تجاوزات النظام

---

(1) أحمد الشويخات، الموسوعة العربية العالمية، مادة: تاريخ الجزائر، مرجع سبق ذكره.

(*) أهم ما يلفت الانتباه في هذا النص هو المادة 23، إذ تنص "تؤسس الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب مقرر من السلطات العليا للحزب، يكون التأسيس موضوعا لمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويخضع حل الجمعيات ذات الطابع السياسي لنفس الأوضاع المتعلقة بتأسيسها". فأهم ما يلاحظ من هذا النص: أنه لم يطبق على أرض الواقع ولم تظهر إلى الوجود أي جمعية سياسية، في حين أن المشرع أعطى الموافقة لتكوين وتأسيس جمعيات ذات طابع سياسي وليس الأحزاب، والغاية من ذلك أن تنشط تلك الجمعيات تحت مظلة حزب جبهة التحرير الوطني.

(2) أحمد سويقات، مرجع سبق ذكره، ص- ص.123-124.

السياسي حيث لم تتم مناقشته في البرلمان (المجلس التأسيسي)[*]، بل تم ذلك في الحزب، ثم طلبت الحكومة من النواب المصادقة عليه تفاديا لأي معارضة[1].

فكان وصول "بن بلة" إلى رئاسة الحكومة بفضل دعم المؤسسة العسكرية، وليس بإرادة الشعب، خاصة جيش الحدود الذي وجد في "بن بلة" الطرف السياسي-المدني الذي يتقاسم معه السلطة، فلقد عمل "بن بلة" على الانفراد بالسلطة، بدليل أنه منذ البداية عمل على إبعاد كل من له دور تاريخي في تفجير الثورة وقيادتها، ليبقى في صورة الزعيم التاريخي في نظر جيل الاستقلال[2]؛ فلم تدم مدة سريان الدستور الجديد أكثر من ثلاثة عشر يوما فقط، حيث تم تجميده استنادا إلى المادة 59 منه[**]، التي تقر بحق الرئيس في الإعلان عن الحالة الاستثنائية في حالة الخطر، فقد استغل "بن بلة" في ذلك معطيات النزاع الحدودي مع المغرب ومعارضة "بوضياف" و"آيت أحمد" و"كريم بلقاسم"، ليعلن الحالة الاستثنائية، وبالتالي تجمعت كل السلطات لديه، وبرهن بذلك على التصرف الانفرادي والشخصي [3].

فتمكن الحزب خلال الفترة الممتدة من (1963-1965) من الحفاظ على مكانة مؤسساتية متميزة في النظام السياسي بفضل مبدأ الجمع بين رئاسة الجمهورية والأمانة العامة للحزب، وبالرغم من التأكيد على ضرورة تمايز الحزب عن الدولة، بحيث ما يمكن تسجيله في هذه الفترة من حكم "بن بلة"، هو[4]:

(*) بالرغم من الصلاحيات المنصوص عليها والتي يتمتع بها المجلس التأسيسي، لم تكن له سلطة عملية وفعلية حقيقية.

(1) ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص-ص.36-37.

(2) أحمد طعيبة، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997-1998، ص.33.

(**) المادة 59: "في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية. ويجتمع المجلس الوطني وجوبا". راجع في ذلك: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 10 سبتمبر 1963، المادة: 59، ص.9.

(3) أحمد طعيبة، مرجع سبق ذكره، ص.34.

(4) ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص.38.

أ. فشل جبهة التحرير الوطني في أن تصبح التنظيم السياسي الذي يمكن أن يرتكز عليه النظام السياسي[1]؛

ب. لم تشهد الجزائر في هذه الفترة تأسيس الدولة الحديثة، بحيث اتسمت في هذه المرحلة بنظام سياسي مهتز وغير متجانس[2].

2. الممارسة السياسية في فترة الرئيس "هواري بومدين" (1965-1979): بدأت الأمور تتعقد بين الجيش ورئيس الجمهورية "بن بلة" بفعل تصرفات هذا الأخير، وتعامله مع التفاعلات السياسية بطريقة خاصة لم ترض المؤسسة العسكرية التي كان يتزعمها العقيد "هواري بومدين"[*]؛ وظهرت الخلافات جليا أثناء انعقاد مؤتمر الحزب في 16 أفريل 1964، كان أهمها تحمس "بن بلة" لإنشاء ميليشيا شعبية مسلحة لإحباط نفوذ الجيش في الحياة السياسية من جهة، وطرح قضية وجود ضباط جزائريين في الجيش كانوا ضمن الجيش الفرنسي، لكن حسم "بومدين" هذه القضية بتأكيده على أن هؤلاء هم أولا وأخيرا جزائريون شاركوا في الثورة، وذوو كفاءات، ولن يتم التخلي عنهم أبدا[3].

وفي التاسع من شهر جويلية 1965، تزعم "هواري بومدين" انقلابا عسكريا ضد "بن بلة"، فنحاه عن رئاسة الجمهورية بعد اعتقاله، وأبعد أنصاره عن المناصب الكبرى، وكان العقيد "هواري بومدين" يشغل حينذاك منصب قائد جيش التحرير، وقد جاءت العملية الانقلابية نتيجة صراعات سياسية أدت

---

(1) نبيه الأصفهاني، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"، مجلة السياسة الدولية، ع.64، أفريل 1981، ص.62.

(2) علي بوعناقة ودبلة عبد العالي، "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، ع.225، نوفمبر 1997، ص.52.

(*) كان وزيرًا للدفاع في حكومة أحمد بن بيلاً الأولى في سبتمبر 1962م بعد الاستقلال، ونائبًا لرئيس المجلس الثوري في مايو 1963م. انتخب عضوًا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني والمكتب السياسي. كان من أقرب الناس إلى الرئيس أحمد بن بيلا في بادئ الأمر، لكنه اتهم بن بيلا بممارسة سلطات رئاسية فردية واسعة، فأطاح به في انقلاب عسكري في يونيو 1965م. لمزيد من التفاصيل، راجع في ذلك: أحمد الشويخات، الموسوعة الإلكترونية العربية العالمية، مادة: بومدين، هواري، مرجع سبق ذكره.

(3) أحمد طعيبة، مرجع سبق ذكره، ص.37.

لإقالة "المدغري" وزير الداخلية، ونتيجة خلاف على النهج العام للسياسة الداخلية[1].

فشكل "بومدين" حكومة من 20 عضوا، كان "بومدين" رئيسها ووزير الدفاع فيها، في حين استمر "عبد العزيز بوتفليقة" في وزارة الخارجية، وكان هدف النظام الجديد كما حدده الرئيس "بومدين"[2]:

أ. إعادة تأكيد مبادئ الثورة؛

ب. تصحيح أخطاء السلطة التي نسبت لـ "بن بلة"؛

ج. إنهاء الانقسامات الداخلية؛

د. خلق مجتمع اشتراكي أصيل، يستند إلى اقتصاد سليم؛

ه. أما على الصعيد الخارجي أعلن استمرار سياسة عدم الانحياز وتأييد حركات التحرر.

ولقد استطاع "بومدين" في فترة حكمه أن يضع توازنا سياسيا بين جميع أطراف المعارضة في الجزائر، حيث يؤكد[3]:

أ. على سياسة التعريب، الأمر الذي أدى إلى كسب التيار الإسلامي والعربي ودعمه في الجزائر وخارجها؛

ب. على أنه في عام 1972 بدأ بإطلاق ما يعرف بـ"الثورة الزراعية" والتي أحدثت نقلة نوعية في الجزائر، من حيث أنها بدأت تروج للنظام الاشتراكي؛

---

(1) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج.7، مرجع سبق ذكره، ص.161.
(2) المكان نفسه.
(3) ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص-ص.39-40.

ج. وأخيرا، على أن النظام السياسي بدأ يطرح برامج اقتصادية وثقافية متعددة لرفاهية الشعب، هذه الاجراءات كان يقصد بها توفير سند اجتماعي واقتصادي للنظام الاجتماعي.

كما كانت الدولة في هذه المرحلة محتكرة النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مرورا بالتسيير الذاتي وتأميم المناجم والمحروقات وملكية المؤسسات الاقتصادية المنشأة، إلى اعتماد وتطبيق الثورات الثلاث، الصناعية والزراعية والثقافية التي أضفى عليها فيما بعد الميثاق الوطني لسنة 1976 ودستور 1976 طابع الاختيار الاشتراكي الذي لا رجعة فيه رسميا بعيدا عن مشاركة الشعب المغلوب على أمره المنهك القوى نتيجة حرب التحرير والذي لم يجد أمامه إلا القبول بالأمر الواقع تحت الضغط وسياسة فرض الاختيارات التي تتماشى وثقافة المجتمع من طرف بعض قيادات الثورة جمعتها رؤى متقاربة (الاشتراكية والحزب الواحد) تضمن لها احتكار السلطة دون منازع[1].

ففي خلال هذه الفترة الطويلة نسبيا من تاريخ الجزائر السياسي (1965-1978)، عرفت البلاد نوعا من الاستقرار السياسي، وكثيرا من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حوّلت الدولة إلى رب العمل الأول والمستثمر الأساسي من خلال تحكمها في القطاع العام، ومراقبتها للتجارة الخارجية، وسيطرتها المطلقة على الريع النفطي بعد تأميم المحروقات والكثير من المصالح الغربية، تلك الخيارات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية دعمت موقع الرئيس "بومدين"، حتى في علاقاته برفاقه من مجموعة وجدة الحاكمة[2]؛ إذ أعاد تركيز

[1] سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989، ج.2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص.9.

[2] عبد الناصر جابي، "الحالة الجزائرية"، في: كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، تحرير: نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص.85.

السلطة في يده[1]، فكان صاحب القرار الأول والأخير الذي استطاع، على خلاف كل رؤساء الجمهوريات الذين عرفتهم الجزائر، أن يجمع بين يديه الكثير من مصادر القوة التي لا يمكن فهم سرها إلا بالعودة إلى شخصية الرجل، ومساره العسكري والسياسي، ونوعية التحالفات التي استطاع نسجها انطلاقا من القاهرة، مرورا بـ "وجدة المغربية"، ووصولا إلى "غارديماو التونسية" وسيطرته على قيادة أركان جيش التحرير منذ ما قبل استقلال الجزائر[2].

3. الممارسة السياسية في فترة الرئيس "الشاذلي بن جديد" (1979-1988): بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" توّلى السيد "رابح بيطاط" الرئاسة طبقا للدستور، لأنه كان يشغل منصب رئيس المجلس الشعبي الوطني، حددت مهمته في التحضير لانعقاد المؤتمر الرابع للحزب الذي بموجبه يتم اختيار المترشح للرئاسة، هنا بدأ يظهر اتجاهان رئيسيان يتصارعان على السلطة وادعاء كل منهما بأنه الأحق بها[3]:

الأول: يتزعمه "بوتفليقة" وزير الخارجية وهو من دعاة الإصلاح الاقتصادي المرتبط بفتح المجال لقانون السوق والقطاع الخاص دون قيد؛

والثاني: يقوده "محمد صالح يحياوي" المسؤول الأول للحزب وهو ذو توجه عربي إسلامي، ينادي بتقوية الحزب ودعم الاتجاه الاشتراكي وحماية منجزات الثورة.

إلا أن ذلك حسم وكما كان متوقعا داخل مجلس الثورة، وبمقاييس عسكرية بحتة، لصالح العقيد "الشاذلي بن جديد" الذي حصلت الموافقة عليه، كما أشيع في البداية، كحل مؤقت لإبعاد المتنافسين الأقوياء على المنصب، وقد أكد اختيار الناحية العسكرية، وعضو مجلس الثورة، الضعيف الحضور وغير المعروف، للتربع على أهم منصب سياسي، إذ أن

(1) ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص.42.

(2) المرجع نفسه، ص.86.

(3) أحمد طعيبة، مرجع سبق ذكره، ص.51.

المطلوب كان إضعاف منصب الرئاسة كمركز قرار بعد التجربة البومدينية التي منحته أبعادا وطنية ودولية واسعة، رغم الهدوء الذي ميّز عملية انتقال السلطة واحترامها الشكلي للمؤسسات[1].

فلقد تميّزت فترة حكم "الشاذلي بن جديد" ببعض الانفتاح السياسي والإعلامي والاقتصادي، حيث بدأ الكلام حينها عن "الحساسيات السياسية" و"الفاعلية الاقتصادية"، وعن تخلي النظام عن التحالف التكتيكي مع التيار الشيوعي الذي سوي منذئذ بباقي الحساسيات السياسية[2].

كما سعى الرئيس "الشاذلي بن جديد" بالجزائر باب التعددية الحزبية، لكن عوامل عديدة منها تراكمت نتيجة وجود بعض الأزمات المزمنة، مثل أزمة الديون وأزمة البطالة، فجرت الموقف بالبلاد[3]، وغذت روح التطرف في كل الاتجاهات، وحالت دون تطبيق التجربة الديمقراطية، فتعثرت هذه التجربة منذ بدايتها بعد فوز حركة الإنقاذ الإسلامية بزعامة "عباس مدني" في الانتخابات البلدية سنة 1990م، وما تلاها من توتر العلاقات بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية بالبلاد، واستقالة الرئيس "بن جديد" في ديسمبر 1990م ليتولى مجلس للرئاسة إدارة البلاد لما تبقى من مدته، والإعلان سنة 1991م عن إلغاء نتائج الانتخابات البلدية السابقة الذكر وإلغاء نتيجة الانتخابات التي كانت جارية مما أوجد جوًا متوترًا بالبلاد أخذ يستفحل بتنفيد العصيان المدني، وما تلا ذلك من اعتقالات واسعة في صفوف أعضاء تلك الجبهة وبخاصة قيادتها، ومحاكمة أعداد كبيرة منهم[4].

---

[1] عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص- ص.86-87.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص.96.

[3] MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE,"Chadli Bendjdid Troisième Président De L'Algérie Indépendante, Nous A Quittes – Un Homme Qui A Consacre Ses Efforts Et Son Temps Au Service De La Nation", El-Djeich, N°591, Octobre 2012, PP. 4-5.

[4] أحمد الشويخات، الموسوعة العربية العالمية، مادة: الشاذلي بن جديد، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني:

النظام السياسي الجزائري منذ 1989

لقد شهدت الجزائر بعد صدور دستور 1989 تحولا سياسيا في نظامها السياسي، وكانت الصورة الغالبة لهذا التحول تتمثل في الانتقال من نظام الحزب وعدم السماح بالتعدد ولا بالتداول على السلطة إلى التعددية السياسية التي تعد إحدى السمات البارزة للديمقراطية؛ بحيث يتم تناول ذلك من خلال هذا المطلب في كل من العنصرين التاليين:

أولا: إقرار التعددية السياسية:

يعتبر دستور 23 فبراير لسنة 1989 بداية لانطلاق الإصلاحات السياسية في الجزائر منها التحوّل من نظام الأحادية إلى نظام التعددية السياسية وذلك بنصه على التعدد الحزبي وفسح المجال أمام العديد من التشكيلات السياسية من التعبير عن آرائها كما أنه اعترف بحقوق وحريات لم تنص عليها الدساتير السابقة (1963 و1976) وخاصة السياسية منها وبالتحديد الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي بعدما كان نظام الحزب الواحد المعتمد منذ الاستقلال هو السائد[1].

وتأسيسا على ذلك، وجب البحث عن مفهوم ومعنى التعددية السياسية[*]، فهناك من يعرفها بأنها: "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية في مجتمع ما، وحق هذه القوى في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرارات السياسية بمعنى أنها تعبر عن

---

[1] خولة كلفاني، "مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائر في ظل دستور 1989"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 11-10 ديسمبر 2005، ص.175.

[*] للمزيد حول التعددية السياسية وماهيتها، راجع في ذلك: رعد صالح الآلوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والاختلاف في المصالح، وتقنين ذلك الاختلاف حتى لا يتحـــول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة"[1].

فبذلك، قرر السيد "الشاذلي بن جديد" رئـــيس الجمهوريـــة إصـــدار دســـتور 1989، الذي تجاوز به نظام الحزب الواحد إلى الأخذ بنظام التعدديـــة السياســـية الحزبيـــة، ويعـــد "الشاذلي بن جديد" أبو التعددية السياسية الحزبية في الجزائـــر دون منـــازع والـــتي فتحـــت الأبواب إلى كل الاتجاهات والحساسيات السياسية بمـــا فيهـــا الإســـلامية حريـــة ممارســـة العمل السياسي[2]، بـــذلك كـــرّس دســـتور 1989 التعدديـــة الحزبيـــة بـــالنص الصـــريح والمباشر عليها في المادة (40) منه "حق إنشاء الجمعيـــات ذات الطـــابع السياســـي معتـــرف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساســـية والوحـــدة الوطنيـــة، والســـلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"[3]؛ وبذلك وضع حـــد لنظـــام الحـــزب الواحـــد المعتمد منذ الاستقلال، وقد ترتبت عن التعددية الحزبيـــة مبـــادئ وقواعـــد ومـــواد نـــصّ الدستور عليها تعبر عن مظاهر التعددية[*] ومنطلقاتها كحريـــة التعـــبير والـــرأي والصـــحافة والاختيار[4].

ثانيا: الممارسة السياسية في فترة التعددية السياسية (الحزبية):

بعد صدور دستور 23 فبراير 1989 وإقرار التعددية الحزبية، كمحاولة جادة لتكـــريس الديمقراطية، أقيمت الانتخابات البلدية والولائية، ثمّ تلتها الانتخابات التشريعية التي تم إفشـــالها

---

(1) محمد ضيف، "التحول السياسي في الجزائر"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997-1998، ص.36.

(2) علي زغدود، الأحزاب السياسية في الدول العربية، متيجة للطباعة، الجزائر، د.س.ن، ص-ص.28-29.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، دستور 1989، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1989، المادة (40)، ص.05.

(*) سيتم التطرق لأهم المظاهر بالتفصيل في المبحث الموالي؛ المبحث الثاني من الفصل الثاني.

(4) ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص.159.

نظر لوجود خلفيات سياسية، وهذا ما أدى إلى استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" معلنا عــن بداية مرحلة جديدة تميّزت بالتداول السريع والمتميّز على كرسي الرئاسة[1].

1. حالة الفراغ المؤسساتي والدستوري في الجزائر (1992-1994): في مرحلة شــغور السلطات العمومية الدستورية، كانت الانتخابات التشريعية لــ 26 ديسمبر 1991 ونتــائج دورها الأول التي أعطت فارقا لابأس به للحزب المنحل "الجبهة الوطنية للإنقاذ" التي حصلت على 188 مقعدا ويأتي في المرتبة الثانية "حزب جبهة التحرير الوطني" متحصــلا علــى 16 مقعدا، وفي انتظار الدور الثاني المبرمج في 16 جانفي 1992 تطورت الأحداث بسرعة مــن خلال رد الفعل على ذلك من طرف الطبقة السياسية والمجتمع المدني وتفاجئهم أمام هــذه الموجة القوية لــ "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" من خلال النتائج غير المنتظرة، تكوّنت خليــة أزمة حول رئيس الحكومة.

في حين تعدد الآراء بين المؤيدين غير المنتظرة والرافضين الذهاب إلى الــدور الثــاني المبرمج في 16 جانفي 1992 طبقا للنظام الانتخابي المعمول به وهو الاقتراع الاسمي الفردي بالأغلبية في دورين، وكان ذلك مؤشرا على أن الأمور ستأخذ منعرجا جديدا، وتأكد ذلك من خلال إعلان رئيس الجمهورية استقالته يوم 11 جانفي 1992 على أنه: "يبتعد عن الحياة السياسية"، عبر رسالة قدمها إلى رئيس المجلس الدستوري بأنه قد قام بحل المجلــس الشــعبي الوطني في 04 جانفي 1992، أي قبل استقالته[2].

فأحدثت استقالة "الشاذلي بن جديد" (المفاجئة) فراغا دستوريا، خاصة وأن المجلــس الشعبي الوطني قد حلّ قبل الاستقالة، فتسبب عنه ظهور أزمة مؤسساتية كان السبيل الوحيد للخروج من هذه المعضلة الكبيرة[3]، فبعد ذلك الحين والجزائر تعيش حالة واقعية، قد أفرزت

---

[1] فوزي أوصديق، النظام الدستوري ووسائل التعبير المؤسساتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص.133.

[2] مولود منصور، بحوث في القانون الدستوري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2011، ص-ص.224-225.

[3] فوزي أوصديق، مرجع سبق ذكره، ص.133.

ما يسمّى بـــ "المجلس الأعلى للدولة"[*]، والذي نتج عن ذلك اجتماع المجلـــس الأعلـــى للأمن، وتكوين المجلس الأعلى للدولة من خمسة (05) أعضاء وانتخـــب الســـيد "محمـــد بوضياف" رئيسا وباشر مهامه بعد أدائه اليمين الدستورية[1].

فمارس رئيس المجلس الأعلى للدولة صلاحياته وكوّن العديد من الهياكل، أهمها إعادة تعيين رئيس الحكومة السيد "أحمد غزالي" الذي عدّل حكومته، وكذلك تعيين أعضاء المجلس الاستشاري وعلى رأسه السيد "رضا مالك" الذي أُنتُخِب بعـــد وفـــاة المرحـــوم "محمـــد بوضياف" عضوا بالمجلس الأعلى للدولة، وقد انتخب السيد "علي كافي" رئيسا للمجلـــس الأعلى للدولة، الذي واصل مهامه في إطار ما أهله له المجلس الأعلى للدولة[2].

2. الممارسة السياسية في فتـــرة حكـــم الـــرئيس "الـــيمين زروال" (1994-1999):

في أواخر جانفي 1994، تسلمّ "اليمين زروال" رسميّا رئاســـة الدولـــة الجزائريـــة وقـــد حكم الرئيس زروال البلاد في أصعب الظروف ويعاب عليـــه عـــدم قدرتـــه في الـــتحكم في تناقضات المشهد السياسي للجزائر وعدم مرونته في التعامل مـــع القضـــايا المتشـــابكة للساحة الجزائرية، لكن مناصريه يعتبرون أنه كـــان شـــجاعا عنـــدما تحمّـــل مســـؤولية الرئاســـة في ظـــروف صـــعبة، وســـاهم زروال في وضـــع الأســـس الأولى للمصـــالحة الوطنية[3].

(*) تأسس المجلس الأعلى للدولة بمقتضى إعلان 14 يناير 1992 ومن بين مهامه ممارسة جميع السلطات التي يعهد بها الدستور المعمول به لرئيس الجمهورية، والهدف من ذلك توفير الشروط الضرورية للسير العادي لمؤسسات الدولة وللنظام الدستوري لمدة محددة، ويساعده في أعماله هيئة استشارية وطنية بمثابة برلمان معيّن يسمى بـ "المجلس الاستشاري"، وهو هيئة استحدثها المجلس الأعلى للأمن لتحل محل رئيس الجمهورية، وهي قيادة جماعية تضم خمس شخصيات: الرئيس "محمد بوضياف"، "خالد نزار" وزير الدفاع، "رضا مالك"، "علي هارون"، "تيجاني هدام"، والذي يحكم لفترة انتقالية أقصاها 1993، موعد انتهاء عهدة "الشاذلي بن جديد" الرئاسية المفترضة. للمزيد راجع في ذلك: فوزي أوصديق، مرجع سبق ذكره.

(1) محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001، ص.51.

(2) المكان نفسه.

(3) نوال زيد، "نصف قرن من الاستقلال انجازات وإخفاقات وجيل جديد يبحث عن تسلم المشعل"، يومية الأحداث، ع.1، 20 جانفي 2008، ص.13. http://www.elahdath.net/index.php/milaf_hebdo/7755.html، تم تصفـــح الموقع يوم: 2013-05-01.

فهذه المرحلة التاريخية، لم تشهد فقط ما سمي بالعودة إلى المسار الانتخابي، بل عرفت كذلك بروز الكثير من المؤسسات الجديدة التي نص عليها دستور 1996، كالغرفة البرلمانية الثانية (مجلس الأمة)، وقبله المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمجال جديد للنقاش بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية ...الخ؛ فالواقع أن وجود هذه المؤسسات الكثيرة، كفضاءات للتشاور والحوار، لا يعني أنه كانت ثمة مشاركة فعلية لهذه القوى الاجتماعية الممثلة ضمن الفضاءات في اتخاذ القرار، فكل ما كان مسموحا به داخل هذه المؤسسات هو إبداء المشورة، أما القرار الأخير فإنه ظل في أيدي أصحابه[1].

3. الممارسة السياسية في فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" (1999-2014):

الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" خامس رئيس منتخب من قبل الشعب وثامن رئيس منذ الاستقلال، إذ انتُخب في عهدته الأولى في ربيع 1999، وجرى تجديد عهدتيه في 2004 و2009[2].

ولقد قال الرئيس بوتفليقة عن نفسه في بداية عهدته الأولى (1999-2004) على أنه يرفض أن يكون "ربع رئيس"، وأنه "ليس برئيس هاو" أو "برئيس في مرحلة تدريب"، معبرا أكثر من مرة عن عدم رضاه عن الدستور الجزائري لعام 1996 وطريقة تنظيمه للسلطات بين مختلف المؤسسات ومراكز صنع القرار السياسي، الأمر الذي حدا به إلى تبني فكرة تعديله لأسباب عدّة، أهمها السماح بإعادة انتخابه لعهدة ثالثة، ونجح في مسعاه في نوفمبر 2008، علما بأن الرئيس بوتفليقة ألغى الكثير من المؤسسات الاستشارية التي كانت موجودة، والأهم أنه تبين من خلال الكثير من القرارات أنه يهدف فعلا إلى الوصول إلى تجميع العديد من الصلاحيات بين يديه، وإعادة القوة إلى مركز الرئاسة (بما يشبه الحالة البومدينية التي عاشها عن قرب) في علاقته بالمؤسسة العسكرية، وحتى رئاسة الحكومة والهيئة التشريعية[3].

---

[1] عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 88-89.
[2] محمد بوعزارة، "هؤلاء هم رؤساء الجزائر"، يومية الجزائر نيوز، ع.2688، 18 نوفمبر 2012، ص.11.
[3] عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص-ص.89-90.

ولقد تجاوز الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الذي وصل للحكم في شهر أفريـــل عــــام 1999 الراحل "هواري بومدين" من حيث مدة الحكم، حيث عرفت الجزائر في عهده أكبر مدة استقرار في منصب الرئاسة بلغت أكثر من 13 سنة، ويوشك الرئيس بوتفليقة 75 سنة على إكمال عهدته الرئاسية الثالثة مطلع عام 2014، حيث بدأ عهدته الأولى عام 1999، ثم أعيد انتخابه في 2004 لعهدة ثانية، وفي عام 2009 بدأ عهدته الثالثة التي تنتهي بعد أقل من سنة من الآن أي مطلع العام 2014، وتداول على الحكم في الجزائر منذ استقلالها عام 1962 ثمانية رؤساء بين مؤقت ومنتخب بداية بالرئيس الراحل أحمد بن بلة[1].

وكخلاصة للوضع العام في الجزائر في عهدة الرئيس "بوتفليقة" منذ عام 1999، عـــاد الجزائريون مجدداً إلى حياة شبه طبيعية، وفيما لا يزال عدد كبير من المشـــاكل عالقـــاً، إلى جانب تحسن الوضع الداخلي بصورة لافتة، و لم تعد للجيش وقوى الأمن السيطرة التامـــة على البلاد، وبفضل الجهود الدبلوماسية التي بذلها "بوتفليقة" وتعاونه مع الدول الأوروبيـــة والولايات المتحدة في قضية الإرهاب، خرجت الجزائر من النبذ الدولي التي كانت عليه في الماضي[2].

أما من الناحية الاقتصادية، جاء "بوتفليقـــة" بجملـــة إصـــلاحات تســـعى لجـــذب الاستثمارات الخارجية، ودفع أصحاب الاســـتثمارات الوطنيـــة للمشـــاركة في التنميـــة الاقتصادية، من خلال تنظيم مناخ الاستثمار واستحداث هياكل جديدة لمتابعـــة عمليـــات الاستثمار وتسهيل الاجراءات الإدارية، مثل: الوكالة الوطنية للاستثمار وإنشاء صـــندوق وطني لدعم الاستثمارات[3].

---

(1) مراد ب، "الجزائر عرفت في عهد الرئيس بوتفليقة أكبر مدة استقرار في منصب الرئاسة"، يومية الحدث، ع.477، 06 نوفمبر 2012، ص.03.

(2) رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، أوراق كارنيغي، ع.07، يناير 2008، ص.17.

(3) رزيق نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص-ص.126-127.

المبحث الثاني:

معالم التحول الديمقراطي في الجزائر

تظافرت جملة العوامل والأسباب من داخلية إلى خارجية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، حيث كان لها الأثر في النظام السياسي الجزائري إلى ضرورة تحرك عاجـــل في اتجـــاه يضمن استمرارية من جهة والحد أو التقليل من خسائره من جهة ثانية، فما هي عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر؟ وما هي مظاهره؟

وبالتالي وانطلاقا من التساؤل المطروح أعلاه، سيجيب هذا المبحث عليه مـــن خـــلال التركيز على العوامل والأسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت في عملية التحول الديمقراطي، إلى جانب التطرق إلى أهم المظاهر والنتائج التي كانت عبارة عن محصّـــلة لعمليـــة التحـــول الديمقراطي، وذلك وفقا لــــــ:

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر؛

المطلب الثاني: مظاهر وعوائق التحول الديمقراطي في الجزائر.

المطلب الأول:

العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

لم تكن عملية التحول الديمقراطي التي شرعت بها الجزائر منذ إقرار دستور فبراير 1989، عملية سهلة أو يسيرة وإنما تخلل انتقال الجزائر من نظام حكم شمولي يرتكز على نظام الحزب الواحد، إلى نظام متعدد الأحزاب يتجه نحو السعي إلى التحول الديمقراطي؛ وتقف وراء هذا التحول الكثير من الأسباب والعوامل:

أولا: العوامل الداخلية:

تتلخّص العوامل الداخلية والتي تتمثل فيما يلي:

1. **الأسباب السياسية (الأزمة السياسية)**: منذ أواخر الثمانينات عصف بالجزائر أزمة معقدة وخانقة تضرب بجذورها إلى نسف المجتمع والدولة معا، وتعتبر أزمات النظام السياسي الجزائري عديدة ومعقدة، ولفهمها لابد من معرفة مفهوم الأزمة وسماتها ومفهوم الأزمة السياسية؛ **فالأزمة** هي "حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء. ويعرفها "ستيف ألبرت" **Steve Albert** هي تلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أينما كانت درجة استعداد المنظمة"[1].

كما أن دراسة الأزمة السياسية مسألة متعددة تتطلب تعريفها، إذ هي ذلك الوضع الذي يشكل خطرا عل الدولة وعلى النظام السياسي، وهذا يعني أن الأزمة السياسية تعبر عن اختلال بين التوازنات اجتماعية واقتصادية والسياسية والثقافية، وبالضرورة تؤدي إلى أوضاع غير عادية وتسود اضطرابات وتذمرات ضد أوضاع سائدة ورفض النظام القائم ومطالبة بتغييرات جذرية[2].

---

(1) محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة، عمان، 2008، ص-ص.8-9.
(2) إدوارد بوروديكيس، إدارة المخاطر والأزمات والأمن، ترجمة: أحمد المغربي، دار الفجر للتوزيع، القاهرة، 2008، ص.55.

من ذلك، كان لأزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر، تـــأثيرا خاصـــا، بحيث أن المؤسسات الجزائرية اتسمت بضعف شديد إن لم يكن بعدم الفاعليـــة وذلـــك لانتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي المؤسسي وكذا وجود حالة من الاختلال بـــين مؤسسات المدخلات ومؤسسات المخرجات، كما اتسمت بعدم الاســـتقلالية إذ هـــي انتداب للسلطة التنفيذية التي يأتي على راسها رئيس الدولة الذي حوّله الحزب الواحد أداة لتعبئة الجماهير وبالتالي ما إن يختفي الزعيم من السلطة حتى تنهار المؤسسات السياسية[1].

إلى جانب، فشل الحزب الواحد في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياســـي والإداري، وعدم قدرته على تخطي الصراعات السياسية التي عرقلت أدائه السياسي إضافة إلى غموض مشروعه السياسي والتنموي[2].

وقوة مؤسسة الرئاسة بالتحالف مع الجيش هو ما أدى إلى تقليص مـــن مشـــاركة الجهات الأخرى في العملية السياسية، إلى جانب غياب المشروع الاجتماعي في مرحلـــة الثمانينات أثر سلبا على فعالية الدولة مما سمح لنمو حركات معارضة في المجتمع تشـــكك في شرعية النظام السياسي[3].

بالإضافة إلى ذلك مجموعة الأزمات المحورية التي عانت منها الجزائر، كـــ:

أ. **أزمة الهوية:** يرجع جذور أزمـــة الهويـــة في الجزائـــر إلى مرحلـــة الاحـــتلال الفرنسي الذي ساهم في سحق بعض جذور الهوية، من خـــلال أزمـــة اللغـــة العربيـــة في الساحة الثقافية أو اللغوية، إن أن الاحتلال اللغوي وســـيادة الثقافـــة الفرنســـية في التعاملات اليومية لعقود عديـــدة وفي الإدارة وفي العمـــل والكتابـــة والحـــديث أدى

---

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي، "التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا"، مجلة السياسة الدولية، ع.138، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص.61.

[2] حفيظة يونسي، "الأزمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة"، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم القانونية والإدارية، 200-2001، ص.09.

[3] خولة كلفاني، مرجع سبق ذكره، ص.178.

إلى تفجير إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية، وجاءت سنوات الاستقلال لتكرس أزمة الهوية في الجزائر[1].

ب. أزمة الشرعية: لا يمكن أن يكون هناك تحول نحو الديمقراطية ما لم يكن ناتجا بشكل مباشر أو غير مباشر عن انقسامات مهمّة داخل النظام التسلطي، وبالتحديد من خلال الانقسام والصراع داخل بنية النظام، بين المتشددين والانفتاحيين، بين صقور النظام المحافظة على الأوضاع كما هي، والداعين إلى التغيير، المبشرين بمرحلة جديدة، ويمكن إرجاع أسباب هذا الانقسام إلى "تناقص شرعية النظام"، وهذا تماما ما ذهب إليه الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون الجزائرية "بنجامين ستورا" **Benjamine Stora** حين اعتبر بأن النظام الجزائري ذو الحزب الواحد المرتكز على الجيش دخل في أزمة، لإثر أحداث أكتوبر 1988، والتي طرحت إشكالية تغيير وقلب الأنظمة[2].

ج. أزمة التكامل: تشير أغلب الدراسات الخاصة بالمجتمع والدولة في الجزائر إلى أهمية الطابع الانقسامي للمجتمع المتميز بسيطرة بنى تقليدية تعتمد على علاقات القرابة والجهوية حيث يعاني النظام الجزائري من انقسامات لغوية ودينية، وانقسامات طبقية خاصة بعناصر التكوين الاجتماعي، وانقسامات جغرافية خاصة بالمتباينات الجيلية والعمرية، ولقد جسدت أزمة التكامل تعدد الولاءات والانقسامات التي تشكل تهديدا للكيان الاجتماعي والسياسي ذاته، حيث غالبا يتضمن التكامل الوطني عناصر أشكال عدم التكامل الأخرى مثل عدم التكامل القيمي والسلوكي[3].

د. أزمة المشاركة السياسية: تعبر المشاركة السياسية عن إرادة حرة للمواطنين، يمارسون عن طريقها أدوارا وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية، تدفعهم روح

---

(1) نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات"، مجلة السياسة الدولية، ع.64، أفريل 1992، ص.189.

(2) عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص.41.

(3) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص.223.

المواطنة ووعي سياسي مؤطر، نمى من قبل وسائل الإعلام والمدارس والجماعات والتنظيمات السياسية والمدنية، للمساهمة في تنمية الوطن، عن طريق طرح أفكار وآراء من شأنها المساهمة في إيجاد حلول للقضايا المطروحة، ومن هنا تتجلى أهمية المشاركة السياسية[1].

فتمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية، وبرزت رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك القوى الأخرى، ذات التوجه السياسي وممارسة النزعة الإقصائية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة، ولذلك فقد اقتصرت رؤية حزب جبهة التحرير بالنسبة إلى المشاركة بمعنى التعبئة السياسية، التي تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف الحزب، وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها، وبالتالي افتقاد وجود قنوات شرعية أخرى[2].

إلا أن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في 1989 لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراثا يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية، فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، ما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط[3].

[1] لعجال أعجال محمد لمين، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.12، نوفمبر 2007، ص.244.
[2] صخر المحمد، "أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية، الجزائر نموذجا"، حلقة بحث غير منشورة، تحت إشراف الأستاذ: كريم أبو حلاوة، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2011، ص.16.
[3] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية : تجربة الجزائر، مركز الدراسات العربية، بيروت،2001، ص.159.

فأزمة الدولة الوطنية وأزمة السياسة والأحزاب السياسية والتنظيمات الوطنية أزمة ثقة أساسا...من حيث غياب الديمقراطية وفتح أبواب المشاركة الواسعة[1].

2. **الأسباب الاقتصادية (الأزمة الاقتصادية) والاجتماعية**: فشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني بحيث أصبحت الدولة عاجزة عن التسيير البيروقراطي للأنشطة الاقتصادية[2]، إلى جانب مرور الجزائر بأزمة اقتصادية خانقة في الثمانينات بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على البترول والغاز حيث كان يشكل 97% من الصادرات وبعد انهيار أسعار النفط أخذ الاقتصاد الجزائري يتدهور كليا، إذ كان سعر البرميل في أكتوبر 1981 حوالي 43 دولار أمريكي وانخفض في مارس 1983 إلى 29 دولار ثم إلى 12 دولار في فيفري 1986، بالإضافة إلى ارتفاع استيراد المواد الاستهلاكية وبالمقابل انخفاض محسوس في الاستثمارات الإنتاجية، وما زاد هذه الأزمة تعقيدا عدم وجود سياسة تنموية استثمارية واضحة المعالم إضافة إلى سوء التسيير فاعتقد القائمون على حل الأزمة أنها أزمة عابرة ولن تطول، فحاولوا معالجتها عن طريق الحد من الاستيراد واللجوء إلى القروض، هذا الحل زاد الطين بلّة حيث توقف النمو الاقتصادي وزادت المديونية الخارجية، لتنتقل من 16 مليار دولار لسنة 1984 إلى 26 مليار دولار سنة 1989 [3].

بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية وتقهقرها للمواطنين والندرة في المواد الاستهلاكية وزيادة على ذلك ارتفاع في النمو الديمغرافي[4].

كما أن القطاع الفلاحي تدهور وضعف إنتاجه، فيعود هذا إلى اعتماد الجزائر على عائدات المحروقات الموجهة أساسا إلى الصناعة، وبالتالي سوء التخطيط وعدم وجود سياسة

---

[1] قاسم حجاج، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة، بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج"، مجلة الباحث، ع.02، 2003، ص.87.
[2] عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005، ص.79.
[3] عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية، أحداث ومواقف، الجزائر: دار الهدى، 2001، ص.14.
[4] محمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص.135.

منطقية تأخذ بعين الاعتبار أهمية الفلاحة ودورها الهام في التنمية، كانتشار البناءات في الأراضي الزراعية إضافة إلى اتباع طرق تقليدية لاستغلال الأراضي الفلاحية وعمليات الإنتاج، ورغم محاولة تدارك الموقف من طرف المسؤولين إلا أن مبادرتهم باءت بالفشل، إلا أن عملية توزيع 800 ألف هكتار من تعاونيات الثورة الزراعية ومزارع الدولة على مستفيدين منها بإصدار قانون المستثمرات الفلاحية الخاصة لم تحقق ما كان منتظرا منها[1].

بموازاة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر شهدت نموا ديمغرافيا عاليا، رافقته زيادة في المطالب الاجتماعية: الأجور، الغذاء، العلاج، التعليم، توفير مناصب عمل، التأمين ...الخ، أمام عجز الاقتصاد على استيعاب كل هذه المطالب ظهرت مشاكل في غاية من التعقيد كارتفاع نسبة التسرب المدرسي، الأمية، تردي الظروف الصحية، البطالة التي مسّت كل الفئات وخاصة الشباب التي 75% من السكان ونسبة البطالة بينهم 25% [2].

فكانت البطالة سنة 1984 تقدر بـ 15% ارتفعت سنة 1991 إلى نسبة 20.2% ويفسر هذا الارتفاع بانخفاض النشاط التنموي، لأن التشغيل معناه الاستثمار الذي يؤمن مناصب عمل إلا أنه سجل تراجعا كبيرا من 77 مليار دينار جزائري سنة 1985 إلى 69.4 مليار دينار جزائري سنة 1988، وقد حاولت الدولة إنعاش الشغل من خلال خلق حوالي 83000 منصب عمل جديد ابتداء من سنة 1990 ثم رفع إلى 92000 منصب عمل سنة 1991 لكن هذا الرقم بقي بعيدا جدا عن حجم طلب العمل السنوي الذي يقدر نحو 250000 منصب عمل جديد[3].

---

(1) سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، ط.2، الجزائر: دار هومة، 1993، ص.179.

(2) عفاف حبّة، "التعددية الحزبية والنظام الحزبي"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2004-2005، ص.70.

(3) محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب، الجزائر، 1993، ص-ص.33-34.

ثانيـــــا: العوامـــل الخارجية:

يشهد العالم متغيرات حادة ومتسارعة، ويترتب على تلك المتغيرات آثار وانعكاسات تؤثر بشكل كبير في طبيعة العلاقات الدولية والاقليمية ويمتد تأثيرها إلي البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في داخل الدول نفسها حتى تستطيع التوافق مع طبيعة النظـــام العـــالمي الجديد ومحدداته من ناحية وحتى تتجاوب مع متطلبات التطور الذي أصبح حتمية تاريخية من خلال تحديد أنسب الآليات والوسائل والأطر التي تناسب كل مجتمع من مجتمعات العالم العربي وتتمشى مع مجموعة القيم الثقافية والسلوكية التي تحكم حركته وتطوره[1].

فمن ذلك، يعتقد "ص. هنتجنتون" في أهمية عاملين، مصدرهما البيئة الدوليـــة، لتعزيـــز التحول الديمقراطي في "الموجة الثالثة"[*]:

أولهما، يتعلق بالسياسة الأمريكية في تعزيز التحول، من خلال العمل الدبلوماسي، أو تقديم المساعدات الاقتصادية، أو الضغوط والقيود في التجارة والمعونات، أو تصريحات الرؤساء وكبار المسؤولين الأمريكيين[2].

ثانيهما، يرجع إلى المحاكاة أو العدوى، أو ما يسميه "أثر كرات الثلج" فالتحول الديمقراطي عندما ينجح في دولة، يشجع ويعزز احتمالات النجاح في دولة أخرى لها ظروف مماثلة أو قريبة من إقليم الدولة أو نسقها القيمي، ويضيف إلى هذين العاملين عامل آخر يرجعه إلى سياســـات دول أوروبا المؤيدة للتحول الديمقراطي، مما يعزز إمكانية التحول، ويتيح الفرصة للتخلـــي عـــن

---

(1) عادل سليمان، تأثيرات العامل الخارجي على التحول الديمقراطي في الدول العربية في ظل المتغيرات العالمية، في: المشروع البحثي المشترك حول مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية، تحرير: أحمد فخر، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو 2005، ص.09.

(*) للمزيـد فـي ذلـك راجـع: صـمويل هنتجنتـون، النظـام السياسـي لمجتمعـات متغيـرة، ترجمـة: سـمية فلـو عبـود، دار الساقي، بيروت، 1993.

And see: Samuel HINTINGTON, The Third Wave Democratization In The Late Twentieth Centry, University Of Oklahoma Press, U.S.A, 1993.

(2) عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الحراك السياسي وإدارة الصراع، ج.2، ط.2، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2006، ص.93.

الشمولية، وظهور الإصلاحيين، والمطالبين بالمزيد من الديمقراطية، ومواجهة احتمالات الإخفاق[1].

فبعد انهيار المعسكر الشرقي انقلبت الموازين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت لفرض هيمنتها وسيطرتها على العالم، فالجزائر من الدول التي حاولت مواكبة هذا التغيير والتكيّف مع الرؤى الأمريكية وشعاراتها حول الديمقراطية، حرية الرأي والتعبير، المشاركة السياسية ...الخ من جهة أخرى تأثرت الجزائر بالعديد من تجارب الدول الإسلامية خاصة إيران التي حاولت مد جسور العلاقات مع التيارات والتنظيمات الإسلامية للتأثير، وقد ثبت تورطها في التجاوزات التي شهدتها في 1991 بالجزائر مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها[2].

المطلب الثاني:

مظاهر وعوائق التحول الديمقراطي في الجزائر

من خلال هذا المطلب سيتم التعرض لكل من مظاهر وعوائق التحول الديمقراطي في الجزائر، وذلك في ما يأتي:

أولا: مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر:

يهدف هذا العنصر إلى تحليل مظاهر التحول نحو التعددية السياسية، ورصد مخرجات النظام السياسي الجزائري في ضوء ما استجد من متغيرات داخلية ودولية ضاغطة لإحداث التغير في طبيعة النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية، عن طريق تبني مجموعة من الإصلاحات التي مسّت شتى المجالات السياسية والادارية والاقتصادية، فإقرار التعددية كميزة وصيغة جديدة

---

(1) المكان نفسه.

(2) منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص.56.

للنظام السياسي الجزائري يصاحبه بالضرورة التغيير في البنى والهياكل والسلوكيات التي كان يرتكز عليها النظام السياسي السابق[1].

فبصدور دستور 22 نوفمبر 1976 أصبح عدم الاستقرار السياسي غير الرسمي دستوريا، وجاءت خلافة "الشاذلي بن جديد" للحكم بفريق جديد دون زعزعة هياكل الدولة وقد قضى الرئيس عهدته لترسيخ سلطة الحكم، واستطاع تحقيق هذا الهدف مع المحافظة على الهيكل الدستوري والمؤسساتي، وشمل التغيير الأفراد فقط[2].

فقام الرئيس "الشاذلي بن جديد" باللبرلة الاقتصادية التي كانت في قلب الاصلاحات التي بادر بها، فقام بين عامي 1980 و1991 بمراجعة كل الأعمدة السياسية-الاقتصادية التي قام عليها النظام الجزائري وسياساته البيروقراطية-السلطوية، وقلّص اقتصاده المنفتح من حدة سيطرة "البومدينية"، وجزئيا التأميم، والإيديولوجيا، والمركزية، وحد كسيرورة من هيمنة النخب الجزائرية الحاكمة، وبدأ اقتصاد "الشاذلي" المفتوح بتشجيع الخصخصة، والاستثمار الخاص في الصناعة، واستقلالية الإدارة الاقتصادية، انتهاء بخطوات أخذت بنصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الداعية إلى خفض الاحتياط الاستراتيجي، ورفع القيود عن السعار، وزيادة الضرائب[3].

وبذور تلك التعديلات والاصلاحات تعود في الحقيقة إلى تعديل ميثاق 1976 سنة 1986، وإن بدأ التعديل اقتصاديا وإيديولوجيا؛ ومنذ الثمانينيات اتجهت الجزائر نحو عملية التحول الديمقراطي، وذلك بعد الصدمات الدامية التي بدأت بوادرها يوم 04 أكتوبر ليلا بالجزائر العاصمة وانتشرت في صباح 05 أكتوبر لتعم مدنا من الوطن، فأعلنت حالة الحصار بتاريخ 06 أكتوبر 1988، وفي اليوم العاشر من شهر أكتوبر ألقى رئيس الجمهورية خطابا تعهد

---

(1) ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.84.

(2) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص.80.

(3) العربي صديقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة: محمد شيّا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص-ص.188-189.

فيه بإدخال إصلاحات سياسية كبيرة قام بعرضها للاستفتاء الشعبي في 03 نوفمبر 1988 كتعديل جزئي لدستور 1976 بمقتضاه تم إنشاء منصب رئيس الحكومة يتحمل المسؤولية أمام المجلس الشعبي الوطني[1].

فكانت حالة البلاد عقب أحداث 05 أكتوبر 1988 تتميز باضطراب اجتماعي، وتذبذب سياسي، وانحدار اقتصادي خطير، وركود ثقافي، واهتزاز رهيب لثقة الشعب في السلطات العامة[2].

وتوضيحا لما سبق، فكل من ناتج المبيعات الهيدروكربونية التي تشكل 95 بالمئة من إجمالي صادرات الجزائر (45 مليار دولار عام 1984 مقابل 28 مليار دولار عام 1986)، وتضخم الدين الخارجي (23 مليار دولار عام 1988)، ونسبة البطالة العالية (التي تضاعفت بين عام 1984 [11 بالمئة] وعام 1988 [22.5 بالمئة]) كانت كلها مؤشرات للقلق الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي اللذين سادا الفترة تلك وتعاظما بالتدرج ليصلا الذروة في اضطرابات أكتوبر 1988، و لم تتطور إصلاحات "الشاذلي" السياسية باتجاه وضوح المقاصد والاتجاه إلا بع انتفاضات الخبز الدموية، وقد بلغت في الواقع حد إطلاق "جمهورية ثانية"، بل حدّ إطلاق ثورة ثانية في التطور السياسي لجزائر ما بعد الاستقلال[3].

وعندما تولى المجلس الأعلى للدولة مقاليد السلطة في الجزائر شرع في العمل بالتأكيد على حقيقتين هما:

1. حاجة النظام السياسي الجزائري إلى الإصلاحات الضرورية للسير بالمؤسسات والنظام الدستوري؛

(1) عبد الجليل مفتاح، "الاصلاحات الدستورية والقانونية وأثرها على حركة التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص.69.
(2) عبد الوهاب دربال، الديمقراطية بين الادعاء والممارسة، الجزائر: دار قرطبة، 2007، ص.17.
(3) العربي صدّيقي، مرجع سبق ذكره، ص.189.

2. استحالة مواصلة المسار الانتخابي حتى تتوفر الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات[1].

ثانيا: عوائق التحول الديمقراطي في الجزائر:

إن أهم معضلات الديمقراطية في العالم الثالث –بما فيها الجزائر- يمكن إجمالها في ما يلي [2]:

1. التخلف في كل المستويات، وخاصة الجانب الاجتماعي منه، فالطبقات الاجتماعية تقل مشاركتها السياسية وتماسكها، هذا بدوره يؤدي إلى عدم الاستقرار في المجتمع، والذي يعد شرطا ضروري لازدهار الديمقراطية والتحول الديمقراطي؛

2. الأمية والفقر يعملان ضد انتشار الوعي وإضعاف قوة الرغبة في المشاركة، وهما أمران ضروريات للممارسة الديمقراطية وتعزيز الانتقال نحوها،

3. فرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية في دول العالم الثالث بشكل أحادي، وعادة من جانب القوى الاستعمارية، ثم الدول التي خاضت نضالا مريرا من أجل التحرر والاستقلال أجبرت على الاحتفاظ بمؤسسات وأشكال الدولة، فهي لا تعبر عن خصوصياتها وتكوينها؛

4. نتيجة تدخل الأطراف الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، فهي تحرم بذلك المجتمعات من التوصل إلى شرط ضروري لقيام الديمقراطية وتعزيز الانتقال الديمقراطي.

---

(1) سليمان العياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص.55.
(2) عبد القادر رزيق المخادمي، أخر الدواء.. الديمقراطية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص-ص.130-131.

تأسيسا على ذلك، فكثيرة هي المعوقات التي اعترضت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، وأثرت سلبيا على العملية برمتها بدء من إقرار التحول الديمقراطي وصولا إلى الوقت الحاضر، وبالشكل الذي جعل إمكانات ترسيخ أسس الديمقراطية يحتاج إلى مزيد من الوقت؛ فهناك الكثير من المعوقات التي تحول دون إجراء عملية التحول الديمقراطي بيسر وسهولة.

بحيث يواجه التحول الديمقراطي في الجزائر صعوبات وعوائق جمّة حالت دون تحقيق مسارات الانتقال ولعل من أهم النتائج، ما يلي [(1)]:

1. أن السلطة الواسعة التي تتمتع بها السلطة التنفيذية مقابل السلطة التشريعية حال دون تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود؛
2. أزمة الحراك الداخلي الذي تعانيه الأحزاب السياسية في الجزائر أدى إلى ممارسات لا ديمقراطية دخل الأحزاب مما انعكس سلبا على أداء هذه الأخيرة في تحقيق الانتقال الديمقراطي؛
3. ضعف وتبعية حركات المجتمع المدني إما إلى السلطة أو إلى الأحزاب السياسية مما أفقدها مكانتها ودورها في تحقيق الانتقال الديمقراطي؛
4. الضعف الكبير في مجال الاعلام بالمقارنة مع وسائل الإعلام العربية مما أدى إلى تراجع دور هذه الأخيرة في بناء ديمقراطي في البلاد نتيجة التشريعات التي حالت دون فاعلية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي.

فنتيجة لتلك المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأزمة المتعددة التي يواجهها المجتمع والنظام السياسي، طرحت أفكار من قبل النخبة السياسية

[(1)] بوطيّب بن ناصر، "رهانات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مجلة الفقه والقانون، ع.03، جانفي 2013، ص.12.

لإحداث إصلاحات سياسية وإدارية على هياكل الحكومة والحزب، لكنها تميّزت بالارتجال والصراعات الشخصية إلى درجة أنها كانت متناقضة ومطامح الشعب، بحيث لم تكن معبّرة عن البيئة المأزومة [1]، ويرجع الدكتور "عمار بوحوش" أسباب تعثر الإصلاحات السياسية والإدارية إلى ما يلي [2]:

1. إن مبادرة الإصلاح والتغير في أنظمة الحكم كانت تأتي من مستويات قيادية عليا داخل جهاز الدولة وبالتالي النتيجة هي تكريس المركزية؛

2. إلى جانب، تداخل السلطات والمسؤوليات الحكومية والحزبية إلى درجة أن الأجهزة الحكومية أصبحت محصنة ضد الرقابة والمحاسبة من طرف المجالس الشعبية المنتخبة أو الاستشارية، ونتيجة لهذه الحصانة ضد الرقابة استفحل الفساد؛

3. كما أن مشكل الاصلاحات السياسية هو أن أي تغيير في مؤسسات الدولة قد يترتب عنه تقليص دور الفئات المتميزة حيث تفقد الجماعات القوية في غياب المؤسسات السياسية والتشريعية، نفوذها وتصير معرّضة للنقد والمحاسبة المتبعة القانونية، لهذا نجد أن الأجهزة البيروقراطية في الدولة تتحول إلى قوة معرقلة لأي إصلاح سياسي يحرمها من الحصول على المكتسبات والثروات والامتيازات [3]؛

4. فإن عدم التجانس في الأفكار والميول والانتماء إلى تيارات سياسية متناقضة قد حالت دون الاتفاق على برامج عمل موحدة، ونتيجة لهذه الصراعات

---

(1) ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص-ص.84-85.

(2) عمار بوحوش، "الاصلاحات السياسي في الجزائر: واقع وآفاق"، محاضرة ألقيت في ندوة: الإصلاحات السياسية في الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان 1990، ص-ص.2-3.

(3) المكان نفسه.

العقائدية والعرقية والإيديولوجية والتضارب في المصالح؛ فالقيادة السياسية نفسها غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات التي تصورتها؛ ولهذا فإن نجاح الاصلاحات يتوقف باستمرار على قدرة القيادة على حل التناقضات وتفكيك التحالفات المقاومة للإصلاحات؛

5. وإن الإصلاحات السياسية قد تمركزت حول تغيير هياكل المؤسسات الحكومية والتحكم في وسائل الإعلام وتقليص دور الجيش، في حين كان من المفروض أن يكون محور الإصلاحات السياسية في البلاد هو تقوية السلطة التشريعية، لكي يمارس الرقابة والتقييم والمتابعة والمحاسبة؛

6. بالإضافة إلى أن معظم الإصلاحات مستوحاة ونابعة من قيم جهة واحدة هي صاحبة القرار السياسي، ولهذا فإن بقاء الإصلاحات ودوامها مرتبط ببقاء صاحب القرار السياسي في الحكم، وهذا معناه مشاركة رجال الاختصاص والجماعات وجميع الفئات الأخرى؛

7. وأخيرا، غياب الحوار وقنوات الاتصال وصعوبة الاتصال وصعوبة إجراء الحوار بين القيادة والقاعدة في طرح المشكلات، أدى إلى توسيع الهوة بين عملية اتخاذ القرار ومتطلبات الواقع الجماهيري.

الفصل الثالث:

تجربة التحول الاقتصادي وعلاقتها بالتحول الديمقراطي في الجزائر

شهدت الجزائر خلال فترة استعادة السيادة الوطنية، أي بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال مراحل أساسية على سلم التنمية، بعضها وفّر للبلاد فرصا لتحقيق التوازن في السوق مع كثير من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، وفي بعضها واجه السكان صعوبات حقيقية ناجمة عن اختلالات هيكلية في القوى المحركة للنمو.

فمنذ أن حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة، فأتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية المسطرة، وما كان يميز الاقتصاد الجزائري في تلك السنوات ثلاث أمور رئيسية، تمثلت في الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي وتجارة محتكرة من طرف الدولة، واعتماد كلي على عائدات المحروقات كما تميز كذلك ببنى تحتية ضعيفة ونظام مصرفي هش.

فمن ذلك، هذا ما سيحاول الباحث أن يتعرض له بالدراسة والتحليل في الربط بين تجربة التحول الاقتصادي في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي، وذلك من خلال التركيز على المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أثر التحولات الاقتصادية في التحول الديمقراطي في الجزائر؛

المبحث الثاني: دور التحول الديمقراطي في إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول:

أثر التحولات الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

بعد الاستقلال قامت الدولة الجزائرية بإعادة النظر على جميع المنظومات ومنها المنظومة الاقتصادية، التي تأثرت كثيرا بالنهج الذي انتهجته الدولة الجزائرية بعد الاستقلال الذي يتمثل في النهج الاشتراكي، كرد فعل عن النهج الذي كان مطبقا خلال الفترة الاستعمارية؛ ومنه توالت الاصلاحات الاقتصادية، والتي تمثلت في شكل تحولات اقتصادية، والتي جرت على مجموعة مراحل متتالية، إلى أن وصل الأمر إلى اتباع النهج الليبيرالي -في مرحلة من مراحل تطور التوجهات الاقتصادية بالجزائر-.

فهذه الأخيرة -التحولات الاقتصادية- وإعادة النظر في المنظومة الاقتصادية، تماشى معه بالتوازي تحولا على الصعيد السياسي، فمن ذلك، هذا ما ستتم دراسته من خلال إبراز الأثر الذي نجم عن التحولات الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، وذلك وفقا للمطلبين التاليين على النحو الآتي:

المطلب الأول: رهانات الاقتصاد الجزائري وإرهاصات بناء الدولة؛

المطلب الثاني: المخططات التنموية والتسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول:

رهانات الاقتصاد الجزائري وإرهاصات بناء الدولة

سيتم الوقوف في هذا المطلب على المشروع التنموي منذ سنة 1960 في أسسه وبوادره، فبعد الاستقلال السياسي حاولت النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي معالجة القضية على أسس علم الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، لذا فإن هذه النخبة وقفت مجرد موقف اختيار وتفضيل بين ليبيرالية الأول ومادية الثاني، وكلاهما لم ينفع المجتمع الجزائري، والسبب واضح على حد تفكير "مالك بن نبي" لأنهما –الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي- قامتا على قاعدة معادلة اجتماعية خاصة بالغرب وغريبة عن المجتمع الجزائري من حيث التراكيب الذهنية[1]؛ فكان هناك تعدد وتنوع وكذا تضارب في الآراء والمواقف بين النخب الجزائرية، من سياسية، عسكرية وثقافية، إلى أن تم تغليب الموقف الذي يؤيّد المشروع الاشتراكي في توجهه، ففيما تمثلت كل من بوادر المشروع التنموي؟ والبعد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع الاشتراكي؟

أولا: بوادر المشروع التنموي في ظل تعدد القوى:

بدأت النخبة المثقفة المنضوية تحت لواء النخبة السياسية الجزائرية في بلورة رؤية اقتصادية وطنية أثناء ثورة التحرير الجزائرية، حيث قدّمت عبر يومية "المجاهد" حال جبهة التحرير الوطني فيما بين سنتي 1960-1962 مجموعة من الأطروحات، تضمنّت جملة من التصورات التي تتعلق بأهداف التنمية الاقتصادية ووسائل تحقيقها غداة الاستقلال[2].

بالإضافة إلى ذلك أكدّت على مجموعة من القضايا الأخرى مثل: التأكيد على ضرورة تحقيق وحدة اقتصادية متكاملة تقوم على أساس هدم روابط التبعية وضرورة إبطال مفعول

---

[1] ناصر دادي عدون وشعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر، د.س.ن، ص-ص.14-15.

[2] نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002، ص.102.

آليات الاستغلال، والحاجة إلى قطع الصلة بالدوائر التي تعمل على تكريس التبعية الخارجية من خلال تحالفاتها مع بعض الشركاء؛ كما دعت إلى ضرورة وضع حد لمختلف العوامل المحلية التي يمكن أن تعرقل أو توقف التنمية الاقتصادية المستقلة، وكانت ترى أن مفهوم الوحدة الاقتصادية يركز على عدة عوامل أهمها: تثمين الثروات الوطنية وبناء اقتصاد مكيف وفق المتطلبات المحلية، والتعويل على قطاع الزراعة الذي بإمكانه أن يرفع من القدرة الشرائية لدى المواطن الجزائري إذا تم توزيع المداخيل بشكل عادي، وأن يوفر هذا التوزيع الشروط اللازمة لإحداث تصنيع موجه أساسا لخدمة المجتمع الجزائري[1].

فبعد خروج الجزائر من الاستعمار، ودخولها في مرحلة جديدة من الاستقلال، واجهتها مجموعة من التحديات وكان عليها مجموعة من المتطلبات، هذا ما جعلها تقع بين تحديات الاستعمار الجديد ومتطلبات الاستقلال، حيث شرع الاستعمار في تبني أسلوب جديد حتى يتمكن في استمرار تحكمه على القدرات والامكانات الاقتصادية الجزائرية، خاصة بعد اكتشاف حقول النفط والغاز، ففي إطار اتفاقيات إيفيان[*] عملت السلطة الاستعمارية فرض تصورها لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه ملائما للدولة الجزائرية التي ستمنحها الاعتراف، حيث عمل "لوي جوكس" **Louis Joxe** على توجيه المفاوضين الجزائريين بعيدا عن الطريق الاشتراكي من الناحية الاقتصادية، وباتجاه النظام الليبيرالي من الناحية الاجتماعية، فتباينت الآراء بين النخب الجزائرية[**] حول ذلك[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص-ص.102-103.

[*] جاء في "اتفاقية إيفيان" أهم الأساليب التي سعى من خلالها الاستعمار الجديد تحقيق الأهداف المرجوّة، فحرصت فرنسا نمن خلال ذلك المحافظة على بعض القواعد العسكرية وبعلاقات اقتصادية متميزة في شتى المجالات، لمزيد من المعلومات راجع في ذلك: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997. ومحمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج.2، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، وعلي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

[**] تمثلت النخب الجزائرية في: النخب السياسية، النخب العسكرية والنخب المثقفة.

[2] Voir, Bernard CUBERTAFON, La République Algérienne Démocratique Populaire, P.U.F, Paris, 1979, p.15

فكان مؤتمر طرابلس 1962 يعبّر في مجمله عن وجهة نظر المتشددين حسب التعبير الاستعماري، حيث شكل ردا عمليا وأيديولوجيا على الطموحات الاستعمارية الجديدة، وقد توّج هذا الرد بعد ذلك بميثاق الجزائر 1964 الذي قارب على الاكتمال بفضل توفره على عدد من التصورات الناضجة، حتى أنه اعتبر أوّل وثيقة وطنية اقترحت استراتيجية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري؛ فكان الهدف الرئيس لبرنامج طرابلس، الذي خرج إلى النور بفضل التحالف بين النخبة العسكرية والنخبة المثقفة -اليسارية-، هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتفويت الفرصة على الاستعمار الساعي إلى تكريس وجوده الاقتصادي والسياسي والثقافي بعد رحيله[1].

هذا، وقد سنحت الفرصة بعد ذلك ليلعب المثقفون الراديكاليون دورا بارزا لإرساء استراتيجية تسعى لتحقيق انطلاقة اقتصادية شاملة، حينما احتاج نظام 19 جوان 1965 إلى شرعية اقتصادية واجتماعية يبني عليها صرح سلطته، وساهمت هذه النخبة تحت توجيه الإدارة العسكرية في بلورة مرجعية نظرية شكلت قاعدة تصورية لهذا المشروع التنموي الطموح، وتوِّج هذا التوجه فيما بعد بوثيقة أيديولوجية هامة هي الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي من خلاله أرادت النخبة المثقفة ومن ورائها النخبة الحاكمة العسكرية -كل حسب هدفه- توحيد قطاعات الشعب الجزائري مع المشروع التنموي الجزائري، من خلال إشراكه- صوريا- في إثرائه، لينتهي الأمر بالموافقة عليه بأغلبية مطلقة[2]. فبالاستناد إلى ما سبق، لابد من دراسة أبعاد المشروع التنموي الاشتراكي؛ خاصة البعدين الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما سيتم التركيز عليه في العنصر الموالي.

---

(1) نور الدين زمام، مرجع سبق ذكره، ص-ص.103-104.

(2) نور الدين زمام، "حول سوسيولوجية المثقف الجزائري"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع.01، شتاء 2008، ص-ص.130-131.

ثانيا: البعد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع الاشتراكي:

في سنة 1962، كان المجتمع الجزائري خارجا لتوّه من فترة استعمارية، طويلة كلها فقر وحرمان وجهل وأمية، وتميّزت السنوات الثمانية الأخيرة منها بواحدة من أعنف حروب التحرير التي شهدها هذا العصر، دفع ثمنها أكثر من مليون ونصف مليون شهيد، وهذه المقاومة قادتها جبهة التحرير الوطنية منطويا تحت لوائها الفلاحون والعمال، و لم يمنع ذلك من دخول بعض العناصر البرجوازية الصغيرة وحتى البرجوازية، وفي الحقيقة فإن البرجوازية الصغيرة لم تشارك في الحرب ضد الاستعمار لتفرض علاقتها الانتاجية البرجوازية، فقد كان لها اتجاه آخر هو حفظ مستقبلها داخل إطار هذه العلاقات، ولكن في حقل وطني وليس فرنسي، في حين كانت الجماهير الشعبية المنتزعة من الريف وسكان الجبال تريد تغييرا راديكاليا لأوضاعها الحياتية، إن هذا يفسر فيما بعد ظاهرة سعي البرجوازية الصغيرة للسيطرة على الحياة الاقتصادية وذلك في غياب الوعي وتبلور الطبقات الاجتماعية[1].

كما تميزت فترة ما بعد الاستقلال بصراعات وتناقضات، وذلك لاستفادة من إرث المعمرين، الذين غادروا البلاد وتركوا ممتلكاتهم، وهذا أدى من جهة إلى تشكيل قاعدة اجتماعية برجوازية ذات امتيازات نسبية، فيما كانت القيادة السياسية تعيش في صراعات إيديولوجية فيما بينها، حيث إن هذا يفسر جانبا من الجوانب التي أدت إلى عدم ظهور مشروع تنموي واضح، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري كان لا يزال تابعا للمتروبول، وحتى البنية الاجتماعية التي ظهرت بعد الاستقلال كانت امتداد للفترة الاستعمارية[2].

---

(1) عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص.10.

(2) المرجع نفسه، ص.12.

فانعكس ضعف البنية الاجتماعية والاقتصادية على إجراء التسيير الذاتي في فترة الرئيس "أحمد بن بلّة"، حيث أثبت هذا الإجراء الفراغ القانوني والمؤسساتي لجزائر ما بعد الاستعمار، وهذا ما بين حجم الدمار والخراب الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفته السياسة الاستعمارية الاستيطانية المطبقة في الجزائر، بحيث طبّق أسلوب التسيير الذاتي تلقائيا، وذلك بعد مغادرة مئات الآلاف من المستوطنين الفرنسيين تاركين مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم بهدف إحداث فراغ كبير يمكن أن يهزّ البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ولهذا قام العمال والفلاحون تلقائيا بتسيير الوحدات الإنتاجية حتى لا تتوقف عملية الإنتاج، ثم أصدرت الحكومة بعد ذلك نصوصا قانونية لإضفاء الطابع الشرعي والتنظيمي على هذه التجربة[1].

إضافة إلى ما تم ذكره عن الممارسة السياسية لـ "هواري بومدين"(*)، فقد حاول العودة إلى الشرعية الشعبية خلفا للشرعية الثورية، من خلال إجراء انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستور الجديد 1976، الذي أكّد مبدأ الأحادية الحزبية والخيار الاشتراكي، وبذلك فإنه أعاد تجربة "بن بلّة"، رغم الوجود الشكلي للمؤسسات التي أضيفت إليها خلال هذه الفترة اجتماعات ما سميّ بإطارات الأمة السنوية التي أشرك من خلالها التكنوقراط والبيروقراطيين في الاستشارات، بحيث ساهموا جزئيا في صناعة القرار الاقتصادي على وجه التحديد؛ ففي هذا الخصوص يذكر أن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجديد أتاح مجالا لتوسيع النقاش حول القرار الاقتصادي بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الجدد الذين برزوا إلى الوجود مع التصنيع وانطلاق عملية التنمية، على غرار القيادات النقابية ومسيري القطاع الصناعي العمومي[2].

---

(1) محمد السويدي، "آثار التسيير الذاتي في التنمية الاجتماعية"، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1972، ص-ص.182-183.

(*) راجع ذلك، في المطلب الأول، من المبحث الأول، من الفصل الثاني من هذه الدراسة. (الممارسة السياسية في فترة الرئيس "هواري بومدين" 1965-1979).

(2) عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص.86.

وكخلاصة للتسيير الاشتراكي في التجربة الجزائرية، إذ لم تكن الاشتراكية وليدة ظروف عابرة بل كانت نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة، فتطور الفكر الاشتراكي في معظمه عبارة عن ترسبات لنزعة ثورية للخروج من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي فرضتها الأقلية المسيطرة على الأغلبية[1]، وفي هذا المعنى يقول "فريديريك أنجلز" **Frederick Engels**: "إن الاشتراكية جاءت كرد فعل للفوضى الاقتصادية في التوزيع والإنتاج والصراع الطبقي بين أصحاب الثورات وبين المحرومين الذين لا يملكون إلا الشقاء في العمل"[2].

المطلب الثاني:

المخططات التنموية والتسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري

تميّزت مرحلة التسيير الاشتراكي، بصدور ميثاق التسيير الاشتراكي لسنة 1971، الذي نص على عملية التحول نحو الاشتراكية، حيث يسمح للعمال بالمشاركة في التسيير من خلال انتخاب ممثلين عنهم في الجمعية العامة، واللجان الدائمة، وفي مجلس الإدارة، وتبلورت استراتيجية الدولة من خلال المخططات التنموية التي اعتمدتها الدولة؛ فبعد المخطط الثلاثي التجريبي -الابتدائي- (1967-1969)، جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي أنشئت فيه العديد من المؤسسات نذكر منها على سبيل المثال (مركب الحجار- مصنع آرزيو)، ثم المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي اعتبر تكملة للمخطط السابق[3].

استنادا على ذلك، وفي العنصرين المواليين، ستتم دراسة هذه المخططات التنموية التي كانت تسيّر الاقتصاد الجزائري، في عهد الرئيس "هواري بومدين" وكذلك الرئيس "الشاذلي بن

---

[1] عادل غزالي، "أثر القيم الاجتماعية على التنظيم الصناعي الجزائري، دراسة ميدانية بمؤسسة صنع أجهزة القياس والمراقبة AMC -العلمة- ولاية سطيف"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006-2007، ص.110.

[2] فريديريك أنجلز، الاشتراكية بين الخيال والعلم، ترجمة: يوسف حدواني، دار الحياة، بيروت، د.س.ن، ص.16.

[3] الطيب داودي ومـاني عبد الحق، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، مجلة المفكر، ع.03، فيفري 2008، ص.134.

جديد"، حيث أن هذه الفترة شهدت التوجه الاشتراكي القائم على التخطيط والتسيير المركزي للاقتصاد الجزائري، والتنمية اللامركزية للاقتصاد الجزائري -على الترتيب-.

أولا: السياسة الاقتصادية للجزائر خلال فترة المخططات التنموية 1968-1979:

ارتكزت استراتيجية التنمية المعتمدة من طرف الحكومة خلال هذه الفترة على أبعاد ثلاثة أساسية، **الأول** يتعلق بالثورة الصناعية كونها العنصر المحرك لها -استراتيجية التنمية-، **والثاني** يتعلق بالثورة الزراعية قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي وسد الاحتياجات الغذائية للشعب، أما **البعد الأخير** هو ثقافي، يعمل على إيجاد المناخ الملائم لاختيارات الشعب وفك الارتباط مع ثقافة المستعمر المحتل[1].

ومن ذلك كانت البداية الأولى لدفع المجتمع نحو التنمية في إطار النموذج الاقتصادي المعتمد على التخطيط ابتداء من سنة 1967، بحيث يمكن الوقوف على الأهداف المتوخاة من وراء هذه الاستثمارات من خلال دراسة طبيعة وأهداف كل مخطط من هذه المخططات في التالي:

1. **المخطط الثلاثي 1967- 1969:** عادة ما يوصف هذا المخطط بأنه مخطط أوّلي، مخطط ابتدائي، وذلك راجع لأنه اكتفى بتحديد التوجهات في إطار الآفاق بغية تهيئة الأجواء لوضع المخطط الرباعي الأوّل الموالي، فهو "يمثل جهدا لتكييف الأبنية الاجتماعية- الاقتصادية والإدارية وفق نمط مخطط مركزي شمولي ذي نزعة جماعية بدل النمط الليبيرالي الكولونيالي ..."[2].

---

(1) عبد اللطيف بن آشنهو، "تجربة الجزائر: الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي"، المستقبل العربي، ع.92، أكتوبر 1986، ص.63.

(2) H. BENISSAD, La Réforme Economique En Algérie Ou L'indicible Ajustement Structurel, O.P.U, Alger, p.17.

فظهرت في هذا المخطط بعض المشاريع الصناعية، خاصة منها الصناعات الثقيلة التي تسمى بـــ"الصناعات القاعدية"، ويلاحظ في هذه الفترة أن قطـــاع المحروقـــات والحديد والصلب والبتروكيماويات والميكانيكا قد استحوذت على 45% من مجموع الاستثمارات، هذا في حين أن القطاع الصناعي وما يتعلق بالطاقة اســتحوذ علـــى 23% في سنة 1963[1].

فعلى العموم، هذا المخطط كان له فضل كبير في ظهور بعض المشاريع الصناعية مثل: مجمع المحركات والجرارات بمدينة قسنطينة، والدراجات بأنواعها بمدينة قالمـــة، ومصنع الأنابيب بالمدية، فهذا المخطط كان محدودا في أهدافه، إلا أنه شكّل الأرضية والشروط الضرورية للإقلاع الصناعي بالجزائر بعد سنة 1969[2].

2. **المخطط الرباعي 1970-1973**: مع نهاية الستينات، اختارت الدولة تخطيط تطور كل قطاع نشاط، بوشرت هذه السياسة سنة 1970 مع تطبيـــق أول مخطـــط ربـــاعي (1970-1973)، وتمثل هدف هذا المخطط في مجال البناء في توفير شـــروط إطـــار معيشي حسن للعائلات من خلال إنجاز سكنات جديـــدة و مختلـــف التجهيـــزات العمومية الضرورية؛ فكان من المقرر إنجاز 45.000 سكن حضري لكنه لم يتم انجاز سوى 18.000 وحدة فقط؛ في الأرياف، برمج المخطط 40.000 سكن غير أنـــه لم يتم انجاز سوى 24.000 سكن مع نهاية 1973.

فما بين 1970 إلى 1973، كانت وتيرة انجاز مشاريع السكنات العمومية جـــد بطيئة؛ لـــم تكن شروط تكفل فعلي ونوعي للطلب الوطني في هذا المجـــال متـــوفرة بعد. وقد كانت الميزانية التي خصصت للقطاع في المخطط الرباعي الأول تقدر بنسبة

---

(1) نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، مرجع سبق ذكره، ص.126.
(2) المكان نفسه.

5 بالمائة من الغلاف الإجمالي وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بما تم تخصيصه لقطاعات أخرى[1].

فعلى العموم سجّل هذا المخطط أول انطلاقـــة حقيقيـــة للتخطـــيط القـــائم على النمط الاشتراكي، فضلا عن وضعه لأوّل أعمـــدة البيروقراطيـــة الاقتصـــادية الجزائرية، وكان يهدف إلى خلق الشروط المســتقبلية لتـــوفير التشـــغيل لمجمـــوع القوى العاملة إلى غاية سنة 1980، كما كـــان يهـــدف إلى اســـتكمال المشـــاريع المتأخرة عن المخطـــط الأوّلي الســـابق، وتحقيـــق مشـــاريع جديـــدة، ولـــذلك رصدت له مبالغ هامّة بلغـــت حـــوالي 27.8 مليـــار دينـــار، اســـتحوذ القطـــاع الانتاجي فيها على حوالي 49% من مجمـــل الاســـتثمارات، أشـــرفت الأجهـــزة المركزية على تنفيذه، واسندت فيه مهمـــة تحقيـــق الأهـــداف المســـطرة للقطـــاع العام الذي كان يشغل في سنة 1969، أي قبـــل بدايـــة الخطـــة بســـنة واحـــدة، حوالي 45 ألف عامل[2].

3. **المخطط الرباعي 1974-1977**: أكد هذا المخطط على استراتيجية التصنيع وعلى ترقيـــة العمل التنموي إلى مستوى عال، وتميز بالحجم الهائل الاستثمارات التي رصدت لـــــه، وقد ساعد على تحقيق ذلك ارتفاع أسعار البترول، كما تميز باهتمامه الواسع بالقطاعات الأخرى غير الصناعية، حيـــث عرف القطاع الزراعي على غرار قطاع المحروقات إعادة هيكلة إدارية عميقة (الاصلاح الزراعي) كما تحصل على منح كبيرة من الاســـتثمارات

---

[1] عـــن: البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر، "حصيلة قطاع السكن والعمران: برنامج طموح منذ الاستقلال"، من الموقع الإلكتروني: http://www.djazair50.dz/?%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%86-%D9%88، تـــم تصفح الموقع يوم: 10-07-2013. على الساعة: 21:50.

[2] نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، مرجع سبق ذكره، ص.127.

للحصـــول على المعدات وإنشاء الهياكل القاعدية، وحددت قيمة الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط بـــ 54 مليار دينـــار، ثم ارتفعت 110 مليار دينار[1].

4. **سنتا 1978/ 1979:** خصصت هاتين السنتين لاستكمال جزء مما تخلف إنجازه مـــن المخططات السابقة، وقد ارتفعت نسبة الاستثمارات من 49.4 مليار دينار في الســـنة الأولى إلى 53.7 مليار دينار في سنة 1979، والجـــدول يوضـــح تطـــور وحجـــم الاستثمارات وما تم إنجازه خلال الفترة الممتدة فيما بين (1967-1979)، في ما يلي:

الجدول رقم 01 يوضح تطور وحجم الاستثمارات خلال الفترة (1967-1979)

المخططات / البيان	المخطط الثلاثي 1969/1967		المخطط الرباعي الأول 1973/1970		المخطط الرباعي الثاني 1977/1974		المرحلة الانتقالية 1979/1978			
	المخطط	الفعل	المخطط	الفعل	المخطط	الفعل	المخطط	الفعل	المخطط	الفعل
مبلغ الاستثمارات الوحدة: مليار دولار	9.06	19.6	22.75	68.6	110.22	314.3	96.63	52.65	64.71	54.78
حجم الاستثمارات بملايين الدينارات										
القطاعات	الإنجاز		الأهداف	الإنجاز	الأهداف	الإنجاز	الإنجاز			
الزراعة	1.605		4.140	4.350	12.005	8.913	3.259			
الصناعة	4.750		12.400	20.803	48.000	63.100	66.864			
مجمل القطاعات	9.121		27.740	36.297	110.210	93.200	106.759			

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المرجعين التاليين:

Abdelmadjid BOUZIDI, Question De La Planification Algérienne, ENAP/ENAL, Algérie, 1984 **&** H. BENISSAD, La Réforme Economique En Algérie Ou L'indicible Ajustement Structurel, O.P.U, Alger.

(1) المكان نفسه.

إذا، إن الاطلاع على البيانات الواردة في الجدول السابق تبين أن وتيرة التراكم خلال الفترة 1967/ 1979 كان أسرع مما كان متوقعا وهكذا فإن معدلات الانجاز تتجاوز المعدل النظري خلال فترة المخططات الإنمائية وترافقت خلال المرحلة الانتقالية، ولكن هذا التجاوز لم يكن في الجانب المالي فقط، أما الجانب المادي فأغلبية المشاريع عرفت تأخر في مدد الإنجاز وزيادة كبرى في تكاليفها الابتدائية حيث ارتفعت من 307.97 مليار د.ج موزعة، وهذا ما يبيّن خطورة الاختلالات في نظام الاستثمارات الذي ساهم بشكل مباشر في تضخم تكاليف المخططات مع تراجع ذلك خلال المرحلة الانتقالية[1].

ثانيا: سياسة الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989:

لقد بادر الرئيس "الشاذلي بن جديد"، بعد اختفاء "بومدين" إلى مراجعة النموذج الاشتراكي للتنمية، وبدأت تتأكد إعادة النظر في الاختيارات الأولى هذه خلال مؤتمر جبهة التحرير الوطني سنة 1985، وأخذ اختيار الانفتاح والميولات الليبيرالية يقوى تدريجيا منذ انتفاضة أكتوبر 1988، لكن في نفس الوقت بدأت تظهر معالم الفشل الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار الذي تأثرت منه الجزائر[2].

و لم تفتأ الغذائية المتزايدة التي تمسك بخناق اقتصاد الجزائر تحدث قلقا اجتماعيا متزايدا، وتشكل اضطرابات تنقل الجزائر إلى محطات بارزة من هذا القلق الاجتماعي دون نسيان الارتفاع الشمولي للمجهود العسكري بسبب التهديدات المتوقعة والحرب الباردة الذي كان يسود المنطقة، هذه النفقات العسكرية التي امتصت أيضا ما يمكن أن يضاف إلى التنمية الاقتصادية، إلا أنه يمكن أن نفسر أيضا

---

(1) بن الطاهر حسين، "أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.31، جوان 2009، ص-ص.269-270.

(2) الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989) بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية- مساهمة في التاريخ السياسي للجزائر المستقلة، ج.2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص.197.

نزعة ارتفاع النفقات العسكرية بعد 1967، وقبل الثمانينات إلى ارتفاع المداخيل النفطية في تلك الحقبة[1]، والجدول التالي يوضح تطور الإنفاق العسكري من سنة 1973 حتى 1989، في ما يلي:

الجدول رقم 02 يوضح: تطور النفقات العسكرية للجزائر (1973-1989)

السنوات	النفقات بـ ملايين الدولارات
1973	243
1976	589
1982	848
1986	1161
1989	950

المصدر: عبد الله ساعف، "اتحاد المغرب العربي"، مجلة السياسة الدولية، ع.108، أبريل 1992، ص.29.

وفيما يخص تنظيم التجارة الخارجية خاصة قبل التسعينات، فلقد كانت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر تقوم على مجموعة كم الأهداف تسعى لتحقيقها في إطار ممارسة الرقابة المباشرة على العمليات التجارية الخارجية، وتعبئة عوائدها من أجل إحداث تنمية حقيقية، فمن الأهداف التي استمر العمل على تحقيقها، لما قبل التحول نحو اقتصاد السوق، ما يلي[2]:

1. الحد من التبعية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية لبلد واحد أو منطقة واحدة؛
2. السعي لتنويع الصادرات وممارسة الرقابة على الواردات، من أجل تحقيق التوازن في حدود المتوفر من العملات؛

(1) المرجع نفسه، ص-ص.197-198.

(2) فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد، 2007-2008، ص.213.

3. دعم خطط التنمية وذلك بالتركيز على استيراد متطلبات الإنتاج، وتوفير السلع الزراعية بالكمية التي يعجز الاقتصاد الوطني على تحقيقها من خلال الإنتاج المحلي، وبالطريقة التي تحافظ على استقرار الأسعار لتلك السلع؛
4. كانت سياسة الدولة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات تقوم على احتكار التجارة الخارجية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات؛
5. منذ بداية التسعينات بدأ العمل بتحرير الأسعار وحرة التجارة وفتح المجال للخواص[1].

فمن ذلك كلّه، يمكن الوقوف على الأهداف المتوخاة من وراء الاستثمارات من خلال دراسة طبيعة وأهداف سياسة الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية المركزية من سنة 1980 إلى سنة 1989، في كل من المخططين الخماسيين في التالي:

1. **المخطط الخماسي الأول (1980-1984)**: إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف[2]:

أ. توسيع كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة؛

ب. توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة؛

ج. بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة؛

---

(1) المكان نفسه.
(2) التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80- 1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص-ص.1-5.

د.التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه، ويمكن تلخيص توجيهات هذه الفترة في التوجيهات طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرية 80- 1989، في ما يلي[1]:

- استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات؛
- تنظيم اقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية أي التوجه نحو اللامركزية أكثر قصد تحقيق الأهداف المسطرة؛
- الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة؛
- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى من جهة ثانية؛
- إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتعميقها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي؛
- إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط.

كما سعى هذا المخطط إلى إقامة كافة الأجهزة التي تمكن من القضاء بسرعة على التصلبات البيروقراطية في تسيير الاقتصاد والتعجيل بلامركزية التسيير وتوسيع المسؤوليات في كافة المستويات وتعزيز الانضباط العام للتخطيط، وهذا على الصعيد التأسيسي، وباقي الأصعدة الأخرى؛ الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي[2]، ويمكن توضيح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات عبر المخطط الخماسي 80- 1984 من خلال الجدول التالي:

---

[1] المكان نفسه.

[2] الطاهر بن خرف الله، مرجع سبق ذكره، ص-ص.212-215.

الجدول رقم 03 يوضح: توزيع الاستثمارات حسب القطاعات للفترة (1980-1984)

البرامج / القطاعات	برامج الاستثمار			رخصة الإنفاق	
	البرامج القديمة	الجديدة	المجموع	80-84	ما بعد
الصناعة	79.5	132.2	211.7	155.5	57.2
منها:-المحروقات	28.4	49.3	77.7	63	17.7
-الفلاحة	17.8	41.6	59.4	47.7	12.3
منها: الغابات	0.7	3.3	4.0	3.2	0.8
-الفلاحة	6.0	13.9	23.9	20.0	3.9
-الري	10.2	19.1	30.0	23.0	7.0
-الصيد البحري	0.2	1.3	1.5	0.9	0.6
-النقل	2.4	13.4	15.8	13.0	2.8
الهياكل القاعدية الاقتصادية	19.9	36.2	56.1	37.9	18.2
-السكن	34.5	58.0	92.5	60.0	32.5
الهياكل القاعدية الاجتماعية	6.7	14.3	21.0	16.3	4.7
منها- الصحة	3.6	6.2	9.8	7.0	2.8
-التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	9.6	3.7
-مؤسسات الإنجاز	3.4	21.6	25.0	20.0	5.0
المجموع	196.9	363.6	560.5	400.6	159.9

المصدر: تقرير عام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

2. **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)**: يشكل المخطط الخماسي الثاني 85-1989 مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث يسعى إلى بلوغ غايتين تتمثلان في تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة

القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل الممكن تعبئتها من جهة[1]، وإدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى، وخاصة أن صورة جزائر التسعينات تتوقف على ما أنجز هذا المخطط 85-1989، وهذا الأخير نفسه يعتمد على إنجازات المخطط السابق، ويهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة إلى ما يلي:

أ. تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات؛

ب. المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛

ج. تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية الأنشطة والمسؤوليات؛

د. المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد، نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها؛

ه. تخفيض التكاليف وآجال الاستثمارات في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية؛

---

[1] درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005-2006، ص-ص.354-355.

و. تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين (المؤسسات والعائلات)[1].

ثالثا: الأزمة الاقتصادية –النفطية 1986 وآثارها على الجزائر:

في اللغة الدارجة يقصد بالأزمة الاقتصادية ما قد يمر به اقتصاد البلد من كساد يكون مصحوبا بركود وضعف حركة البيع والشراء وبانخفاض في الإنتاج القومي وبهبوط في الأسعار وبتزايد في البطالة؛ ولكن المعنى العلمي الدقيق للأزمة في علم الاقتصاد أنها ترتبط بـ "الدورات الاقتصادية" التي يمر بها حتما الاقتصاد الرأسمالي، وأنها هي نقطة التحول التي ينقلب عندها النشاط الاقتصادي من مرحلة التوسع الدوري إلى مرحلة انخفاضية تتميز بالركود وبالبطالة والانكماش. والأزمة قد ترتبط بحادث معين يلفت الأنظار بقوة، مثل الانهيار العنيف في التعامل في بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة في أزمة سنة 1929 التي تلاها ركود الثلاثينيات المشهور[2].

شهدت بداية الثمانينات أزمة بترولية، فانخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن انخفاض بمقدار 1 دولار للبرميل كان يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره 500 مليون؛ وهذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي[3]:

---

(1) المكان نفسه.

(2) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية. ج.1، مرجع سبق ذكره، ص.158.

(3) طالب صلاح الدين، "تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها –حالة الجزائر)"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009-2010، ص.122.

1. **الميزانية العامّة:** وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر بـــ 24 دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دج من الجباية البترولية، وتمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار.

2. **الميزان التجاري وميزان المـــدفوعات:** حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا عام 1986، بلغ 6589.45 مليون دج، إذ أن نسبة 97.47% من صادرات الجزائر محروقات، أما وارداتها فبلغت 20.06% مواد غذائية؛ ورصيد ميزان المدفوعات هو الآخر حقق عجزا كبيرا في نفس العام، قدر بـــ 15 مليار دج، بسبب انهيار أسعار الـــنفط في الأسواق العالمية، واستمر العجز إلى غاية 1990[1]، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 04 يوضح رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (1985-1990)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد ميزان المدفوعات	5.17	15-	0.3	10.9-	11.8-	0.76-

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص.213.

3. كما أثرت سلبا على كل يتعلق بـــ: **الاستثمار، معدلات النمو والمديونية الخارجية،** فبالرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في بداية الثمانينات من القرن الماضي، والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وعلى الرغم مـــن الارتفـــاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط في السوق العـــالمي خـــلال النصـــف الأول مـــن الثمانينات إذ وصل سعر البرميل إلى مستوى 34 دولار سنى 1985 فإن المديونيـــة الخارجية وخدماتها قد استمرت في التزايد بصورة كبيرة وازداد الوضع الاقتصادي والاجتماعي تأزما[2]، والجدول التالي يوضح تطور ديون الجزائر:

---

(1) المكان نفسه.

(2) بن الطاهر حسين، مرجع سبق ذكره، ص.272.

الجدول رقم 05 يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر (1985-1991)

(مليار دولار)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
المديونية الخارجية	17.5	21	24.7	25.1	25.8	26.5	25

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص.213.

فمن خلال الجدول أعلاه، يتضح أن ديون الجزائر ارتفعت من 17.5مليار دولار عام 1985 إلى 21 مليار دولار عام 1986 لتصل عام 1990 قيمة 25 مليار دولا.

إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تجلت في منتصف الثمانينات أدت إلى تغيير الأوضاع والخيارات المتبناة، فلقد أدى انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات إلى انخفاض مداخيل الجزائر من المحروقات بنسبة 40%، في حين أنها تمثل 98% -تقريبا- من صادرات الجزائر، وقد كان هذا الانخفاض بمثابة المؤشر الذي أظهر اختلال الاستراتيجية التنموية التي تعتمد في تمويلها على مصدر وحيد هو الريع البترولي، بالإضافة إلى نقائص أخرى متعلقة أساسا بسوء التسيير والمركزية الشديد في اتخاذ القرارات، فالمؤسسات العمومية كانت تعتبر أدوات لتحقيق الاستراتيجية التنموية، بعيد عن مفهوم المؤسسة الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الرشادة الاقتصادية[1].

فمن خلال ما سبق من أثر الأزمة النفطية لعام 1986 على الاقتصاد الجزائري، إلا أن ذلك كان له أيضا أثر على الواقع الاجتماعي والسياسي، بحيث تأثرت الجزائر بقوة في هذه الأزمة، والتي كانت من بين الأسباب الرئيسية وراء الأزمة التي عانت منها الجزائر في عشرية التسعينات. -كما سبقت الإشارة إلى ذلك من خلال هذه الدراسة-.

---

[1] فضيلة عكاش، "الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 11-10 ديسمبر 2005، ص.89.

المبحث الثاني:

دور التحول الديمقراطي في إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر

جاء هذا المبحث لدراسة دور التحول الديمقراطي في إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر، بحيث سيتم التركيز على إبراز البنية الاقتصادية وعلاقتها بعملية التحول الديمقراطي، من خلال تبيان الدور التي تلعبه كل من الدولة في مجال الاقتصاد، الدور الذي تلعبه حركات المجتمع المدني الفاعلة في عملية الاصلاحات السياسية والاقتصادية، -مع حلول تسعينيات القرن الماضي-، حيث أن هذه الأخير سبيل لتحقيق مسار عملية التحول الديمقراطي، ولإبراز الأداء الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي.

ولعملية التحول الديمقراطي متطلبات وجب توفرها حتى تلعب دورا بارزا في رسم سياسات إصلاح اقتصادي ناجحة ومتسمرة، هذه المتطلبات تندرج ضمن المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وذلك سيتم إبرازه وتناوله بالدراسة وفقا للمطلبين التاليين على النحو الآتي:

المطلب الأول: بنية الاقتصاد الجزائري والتحول الديمقراطي؛

المطلب الثاني: متطلبات التحول الديمقراطي وسياسات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول:

بنية الاقتصاد الجزائري والتحول الديمقراطي

إن العديد من الخبراء والباحثين أكدوا على أن تحقيق معدلات معقولة من التنمية الاقتصادية يسهل من عملية التحول الديمقراطي، فللتنمية الاقتصادية دور كبير في ترسيخ الديمقراطية كون الحكم الديمقراطي يحتاج إلى وضعية اقتصادية واجتماعية مواتية تساعد في تعزيزه، تتمثل أهم عناصرها في وجود قدر يعتد به من الرخاء الاقتصادي وعدالة التوزيع ومرونة البناء الطبقي، مع وجود طبقة وسطى كبيرة وترسخ في التعليم ونضج الوعي السياسي لدى الشعب[1].

فعشية استقلال الجزائر واجهت الدولة الجزائرية الحديثة أزمة ترتبط بالدولة الثقيلة التي خلفها الاستعمار الفرنسي، فبالإضافة إلى التركة القليلة المعروفة في الفكر السياسي الحديث والمتمثلة في ارتفاع بنسبة الأمية والفقر فقد خلفت السلطة تركة أخرى تمثلت في تدمير الاقتصاد الجزائري؛ بحيث أن الزراعة كانت تصب في خدمة الاقتصاد الأوروبي، ورحيل الاحتلال تطلّب إعادة تشكيل نمط الزراعة بشكل جذري وفق حاجات المجتمع الجزائري الحديث، في حين أن القطاع الصناعي هو الآخر لم يكن أفضل حالا، فقد واجه عدة مشكلات مثل عدم وجود احتياطات المواد الأولية وصعوبة الوصول إلى التمويل اللازم في الوقت المناسب وعدم وجود أرصدة متداولة؛ أما بالنسبة لقطاع الثروات الطبيعية، فلم يكن بوضع أفضل وخاصة أن الثروة النفطية إذ بقيت تحت الوصاية الفرنسية طبقا لمعاهدة (إيفيان) وهو ما كبّل الاقتصاد الجزائري وخلق فيما بعد تيارا مضادا لهذه المعاهدة[2].

---

[1] رزيق نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص.126.

[2] كريم فرمان، في كيفية عمل النظام السياسي – مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2009، ص-ص.196-197.

من ذلك، تعاني بنية الاقتصاد الجزائري من نقائص واختلالات هيكلية ترتبط بعدم تنويع الصادرات والإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية، وغياب نسبة صرف حقيقية وعدم قابلية تحويل الدينار ...الخ، فمن المعلوم أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات –الاقتصاد الريعي– يجعله معرّضا لهزات عنيفة بفعل عوامل خارجية، وهذا يعني أن قطاع المحروقات في الجزائر يساهم في تحقيق نوع من التوازن في نسب الصرف الحقيقية، ولكنه أيضا يمكن أن يؤثر فيه بصورة كبيرة بفعل تقلبات الأسعار[1]، ولتوصيف بنية وطبيعة الاقتصاد الجزائري وعلاقته بعملية التحول الديمقراطي، سيتم معالجة ذلك في العناصر التالية:

أولا: إعادة صياغة دور الدولة في مجال الاقتصاد:

مع حلول تسعينيات القرن الماضي تدافعت جملة من المشكلات التي لم تجد الدولة الجزائرية لها من حل حتى أن الإجراءات التي اتخذتها لمواجهتها زادت من تعقيدها واستفحالها مما أدى إلى نزوع عدد من الباحثين إلى التأكيد على ضرورة تسليط التحليل ومحاولة العلاج على طبيعة الدولة الجزائرية ذاتها ونشأتها وأسباب الاخفاقات المتلاحقة في استثمار التجارب لاستكمال بناء الدولة لأن هذا البناء لم يتم داخل مفهوم الدولة الذي يتطور مع تطور المؤسسات كتعبير عن السيادة[2].

فمع انتخاب "الشاذلي بن جديد" للمرة الثانية رئيسا للبلاد سنة 1984 بدأ يظهر رغبة كبيرة في إعادة صياغة نظام الحكم بإحداث تغييرات في نمط تسيير الاقتصاد الجزائري، وهذا بالتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق ويبدوا أن الانخفاض المدوي لأسعار البترول سنة 1986 قد عجّل بالسير في هذا الاتجاه، ولكن بعض الشخصيات الفاعلة في الحزب والدولة ذات التوجه الاشتراكي واليساري لم يرضها هذا الخيار،

(1) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، برهان غليون، مقدّما، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص.217.

(2) هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص-ص.206-207.

وعملت على عرقلته بكل ما أوتيت من قوة فظهر استقطاب في الساحة الجزائرية بين مؤيدي الاصلاحات من أنصار الرئيس "بن جديد" والمعارضين لها من المحافظين أنصار التوجه الاشتراكي[1].

وفيما يخص تنظيم التجارة الخارجية خاصة بعد التسعينات، فلقد شهدت السياسات المنظمة للتجارة الخارجية العديد من التغيرات في إطار سياسات وبرامج إعادة الهيكلة، ففي السابق كان نظام التجارة الخارجية يعتمد على احتكار الدولة لنشاط التصدير والاستيراد، غير أنه ومنذ عام 1988 وفي إطار التحولات الجذرية التي شهدتها الجزائر تم إلغاء احتكار الدولة للاستيراد والتصدير، وأعيد تنظيم المؤسسات العمومية في تجمعات المصالح المشتركة للقيام بعمليات الاستيراد، كما أصبح تمويل غير ضروري فيما عدا المنتجات الاستراتيجية التي لازالت تخضع لبعض المقاييس التقنية والمهنية كالأدوية مثلا[2].

ففي أعقاب انتفاضة أكتوبر 1988، باشرت السلطات الجزائرية بإجراء عدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وأهم ما ميّز الاصلاحات الاقتصادية كون المعضلة الاقتصادية الحادة التي واجهها النظام نتيجة لانهيار أسعار النفط –كما سبقت الإشارة إلى ذلك– في النصف من عقد الثمانينيات مما حدا بالبعض لتفسير الأزمة التي عاشتها الجزائر خلال عقد التسعينات بأنها تعود في الأساس إلى المشكلات الاقتصادية التي واجهها النظام وعجز عن التعامل معها[3].

---

(1) غاني بودبوز، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004-2005، ص-ص.170-171.

(2) فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص.215.

(3) أميرة محمد عبد الحليم، "الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي"، مجلة السياسة الدولية، ع.154، أكتوبر 2003، ص.193.

ثانيا: حركات المجتمع المدني، القطاع الخاص والاصلاحات السياسية والاقتصادية:

يعد **المجتمع المدني** من المفاهيم التي شهدت انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة على المستويين الأكاديمي والسياسي، محليا أو دوليا؛ فبالرغم من الانتشار الواسع الذي عرفه هذا المفهوم إلا أنه لا يوجد اتفاق جامع وشامل ومانع حوله، وذلك يرجع لمجموعة من العوامل والمتغيرات، أين لعبت حركات ومنظمات المجتمع المدني من الناحية التاريخية دورا هاما في التحولات السياسية باعتبارها أحد الوسائل الرئيسية في نشر الديمقراطية وإرساء لنظام ديمقراطي فعّال عبر العالم.

وموازاة مع مفهوم المجتمع المدني يعتبر مفهوم الاصلاح السياسي والاقتصادي دالا على معنى التقويم والتحسين للأوضاع الراهنة وتطويرا لها، وارتباطها بطموحات مستقبلية، فهو يقوم على تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام السياسي والإداري لتحسينها وتطويرها معتمدا المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظا على الأصل ومجددا ومطوّرا له[1].

من ذلك، يرجع سر الاهتمام بالمجتمع المدني كفاعل في عمليات التحول الديمقراطي من خلال آلية الإصلاح السياسي، إلى الدور الذي تلعبه حركات ومؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية؛ وقبل ذلك ستتم الإجابة على سؤال جوهري في هذا المجال، مفاده: **لماذا أصبح المجتمع المدني ضروريا في المجتمعات بشتى مجالاتها ؟**

فالواقع أن مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته المدنية الصريحة والسياسية المستترة في الجزائر قد عرفت تشكلاتها قبل دستور 1989، لتجد بعد هذا التاريخ تعبيراتها القانونية والسياسية الشرعية بعد الإعلان عن التعددية، واعتبارا من تسعينيات القرن العشرين، وفي إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر أصبح دور

---

(1) هشام عبد الكريم، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية 1989-1999"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006، ص-ص.2-5.

المجتمع المدني أساسيا في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين باعتبـــاره قطاعـــا ثالثـــا يمكـــن تمييزه عن الدولة[1].

فمن ذلك؛ أصبح المجتمع المدني ضرورة في هذا العصر وهذا لأسباب عديدة لعـــل مـــن أهمها[2]:

1. أن "حق التجمع" هو حق مشروع وأساسي من أجل النهوض بأي مجتمع؛
2. أن حق أي فرد من أفراد المجتمع في الاشتراك في أي مؤسسة غير حكومية – سواء أن كانت هذه المؤسسة هي قبيلة، أو عشيرة، أو نقابة مهنية، أو أي مؤسسة أخـــرى طالما أنها من أجل خدمة الدولة وفي ظل الدستور هو حق طبيعـــي ومصـــان لكـــل مواطن؛ فالمجتمع المدني هو الأداة التي ستجير (أو تفرض) على الحكومـــة أن تكـــون فاعلة ومؤثرة، وستقوم بمحاسبة الحكومة على ما تقوم به، والمجتمع المـــدني يشـــجع التفاعلات المدنية والمشاعر السياسية ما بين أعضاء المجتمع حول الشؤون الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية والمشاركة فيها؛
3. المجتمع المدني يساعد على تحقيق الاستقرار والتعامل مع القضايا غـــير العادلـــة في المجتمع وسوف يساعد على تقوية قضية الولاء في الدولة..؛
4. أن المجتمع المدني لا يمكن تحقيقه إلا إذا أتيح للمواطن فرصة المشاركة في شـــئون الدولة وحق الاختيار في اتخاذ القرارات؛
5. وأخيرا؛ فإنه من المتعارف، عند كل من لديه خبرة بالعمليـــة السياســـية أن دور الانتخابات حتى ولو كانت عادلة وحرة، محدود في تحقيق المشاركة الكاملة لكل أفراد الشعب. فبالرغم من أن الانتخابات الحرة ضرورة إلا أنها غير كافية في كـــثير مـــن

---

(1) برقوق عبد الرحمن وصونيا العيدي، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي بالجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 11-10 ديسمبر 2005، ص.96.

(2) أمل رحمة، الحكومة والمجتمع المدني، من الموقع الإلكتروني: http://kenanaonline.com/users/2/topics/56736، تم تصفح الموقع يوم: 18-03-2013.

الأحيان، أي: الانتخابات تقرر في العادة من الذي سيحكم ولكنها لا يمكن إن تكون أداة الاتصال الوحيدة بين الحاكم والمحكومين؛ وهنا يأتي دور الجماعات والمؤسسات الأخرى من أجل الدفاع والتعبير عن مصالحها بكل الطرق والوسائل المشروعة والمتاحة...من هذا المنظور يمكن اعتبار المجتمع المدني بكل مؤسساته ومنظماته، أداة إضافية لتمكين شرائح الشعب من التعبير عن آرائهم والمشاركة في القرارات المتعلقة بمصالحهم[1].

واستنادا على ذلك، تقتضي فاعلية المجتمع المدني في عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية بالجزائر من خلال متغير التحول الديمقراطي توفر شروط عدة، **فالشرط الأول**، أن تؤمن النخب الحاكمة بوجه عام بأن التعددية هي فرصة اتساع الأفق أمام إمكانية انتقال السلطة سلميا، وهذا لن يكون إلا بعد التوصل إلى ميزان قوى جديد بين الدولة والمجتمع المدني، أما **الشرط الثاني** فيتعلق بأسلوب الممارسة الداخلية لهذه الحركات، فهذه الأخيرة التي تعمل على تغيير الأوضاع القائمة في المجتمع والدولة في أشد الحاجة إلى تنظيم قوي ومتماسك ومرتبط بقاعدة شعبية، مما يمكنه الوصول إلى غاياته وأهدافه، وفي الأخير يكمن **الشرط الأخير** في ارتباطه بالإطار العام للنظام السياسي، إذ أنه ليس من الممكن أن تصبح مؤسسات المجتمع المدني في قلب العملية السياسية الإصلاحية دون أن يتوفر الإطار السياسي المناسب من خلال: سيادة الدستور، حكم القانون، الانتخابات الحرة والنزيهة، ممارسة الرقابة الفعالة على السلطة ...الخ[2]

وحتى تنجح فعالية حركات المجتمع المدني في عملية الاصلاح السياسي بالجزائر، وجب علاجها وتخطّيها لمشكلتين أو أزمتين أساسيتين في نفس الوقت خاصيتين يتميز بهما المجتمع المدني عامة وفي الجزائر خاصة؛ هما:

---

[1] المرجع نفسه.
[2] (بتصرف) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص-ص.248-249.

1. **أزمة استقلال المجتمع المدني ماليا عن المجتمع السياسي:** التقدم الديمقراطي على الأقل يعطي إدارة ذاتية للمجتمع المدني و لتأسيسه وبناءه على أساس لاعب سياسي بشكل مستقل وكامل[1]، مستقل في كل المجالات خاصة المجال المالي، وكامل من شتى الجوانب؛ ولكن على العكس من ذلك، فالطبقة السياسية ترفض وصول طلبات مجتمع مدني، لأنه بإمكانه أن يهدد سلطة هذه الطبقة؛ حيث يعتبر هذا شكلا من أشكال إهمال المجتمع المدني وإدانته وتهميش الدور الذي يلعبه في الكثير من المجالات كإنجاح عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتعزيز الديمقراطية.

ومثالا عن الاستقلال المالي لحركات ومؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، بخصوص الحصول على الأموال والمساعدات التي تساعد الحزب على تغطية نفقاته يكون من خلال التنظيم، الاشتراك المالي لأعضائه[2]، أو تقديم التبرعات المادية أو العينية في الحملات الانتخابية، كالأحزاب السياسية في الجزائر، عليها استثمار أموال الحزب في الحملات الانتخابية، لتنظيم ندوات اجتماعية، كإصدار الصحف والدوريات والمطبوعات التي تمثل وجهة نظر الحزب في كل القضايا السياسية؛ الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة الحرب النفسية والاعلام المضاد من قبل الأحزاب الأخرى؛ وذلك بالرد عليها عبر البيانات أو المطبوعات.

2. **مشكل النشاط الموسمي أو المناسباتي:** فعلى سبيل المثال "الأحزاب السياسية في الجزائر"، وعلى وجه عام، توظف جملة من الوسائل بغية تحقيق أهدافها؛ كالمشاركة في تمثيل الحزب داخل المؤسسات التمثيلية من خلال طرح أسماء المرشحين لشغل مقاعدها وتهيئة البعض الآخر منهم لتقلد المناصب الوزارية والادارية، والمشاركة في

---

[1] روجيه سو، المجتمع المدني في مواجهة السلطة، ترجمة: صلاح نيّوف، مطبوعات العلوم السياسية، باريس، 2003، ص.50.

[2] محمد زين الدين، "الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني علاقات تقاطع أم تكامل"، الحوار المتمدن، ع.1905، ماي 2007، من الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=95709، تم تصفح الموقع يوم: 2013-03-18.

المداولات والمناقشات السياسية مع ممثلي السلطات وممثلي الأحزاب لبيان وجهة نظر الحزب في القضايا الوطنية والدولية، مع تنظيم التظاهرات السياسية، وكذا إثارة شعور الأفراد والجماعات لكسب التأييد الشعبي من خلال عقد الندوات والمؤتمرات السياسية، كتنظيم دورات واللقاءات والندوات التي تعالج القضايا وتوضيح وجهة نظر الحزب من خلال وسائل الاعلام المرئية؛ المقروءة والمسموعة خصوصا في أوقات الحملة الانتخابية؛ ويمكن للأحزاب السياسية أن تتلقى عروض مجانية لهذا الغرض من قبل الدولة كما يمكنها شراء الوقت اللازم من قبل الاذاعات والقنوات الفضائية والصحف مثلما يحق لها امتلاك مؤسسات إذاعية وتلفزيونية خاصة به فضلا عن الصحف والدوريات وتسخيرها لخدمة أهداف الحزب وأعضائه[1]، وهذا شبه منعدم في واقع تنظيمات المجتمع المدني بالجزائر، خاصة نشاط الأحزاب السياسية، فمعظمها هي عبارة عن أحزاب موسمية أو مناسباتية، لا يتم رؤيتها إلا في الموسم الانتخابي أما غير ذلك فهي غائبة ولكن مؤقتا.

وما يمكن قوله عن العلاقة بين حركات المجتمع المدني والاصلاحات السياسية بالجزائر، أنها سارت وتسير وفق حركية تاريخية امتازت بالتسارع، تجسدت أبعادها في علاقة تأثير وتأثر خطية موجهة، بحيث فتحت السلطة السياسية جبهاتها على حركات المجتمع المدني فتم إشراك مختلف الفواعل ضمن العملية الإصلاحية، بحيث يمكن وصف طبيعة هذا الانفتاح على أنه وسيلة للاستفادة من مميزات الأنظمة الديمقراطية، فالتحول نحو الديمقراطية يتطلب وجود قاعدة عريضة في المجتمع من حركات ومؤسسات ومنظمات فاعلة تقوم بدورها على أكمل وجه إن وجدت الجو المناسب، فهنا تأتي الضرورة الحتمية لوجود عملية إصلاحية

---

[1] المرجع نفسه.

يكون بها التفاف وارتباط الشعب والمواطنين والأحزاب السياسية والمنظمات وقوى المجتمع المدني، ومؤسسات وسلطات الدولة الذي يكفل تجنيد الجميع من أجل إنجاحها بصورة حقيقية وسليمة وآمنة[1].

أما **القطاع الخاص** في الجزائر كان رهن ما يسمى ببرجوازية الدولة كفئة مهيمنة استطاعت أن تحقق سيطرتها من خلال البرنامج الاقتصادي الذي تقوده، ورغم أيديولوجيتها المعلنة والمتمثلة في الاشتراكية، وعلى الرغم من ذلك إلا أن ذلك لم يمنع بروز القطاع الخاص أو برجوازية القطاع الخاص، فمنذ 1962 ومن خلال مؤتمر طرابلس تم وضع برنامج يعتمد على خطة جماعية تعهد للدولة بموجب مهمة تكوين قاعدة صناعية، بينما الرأسمال الخاص يكون ملحقا لها وفي فائدة الأمة، ومن هنا تم تقسيم العمل من خلال الرأسمال الخاص الذي يجب أن يختص في إنتاج مواد الاستهلاك غير الاستراتيجية، وهكذا منذ البداية تم تحديد المجالات التي ينشط فيها القطاع الخاص الجزائري، ورغم هذا فإنه استطاع أن يدعم مواقعه مع مر السنوات وخاصة منذ 1966[2].

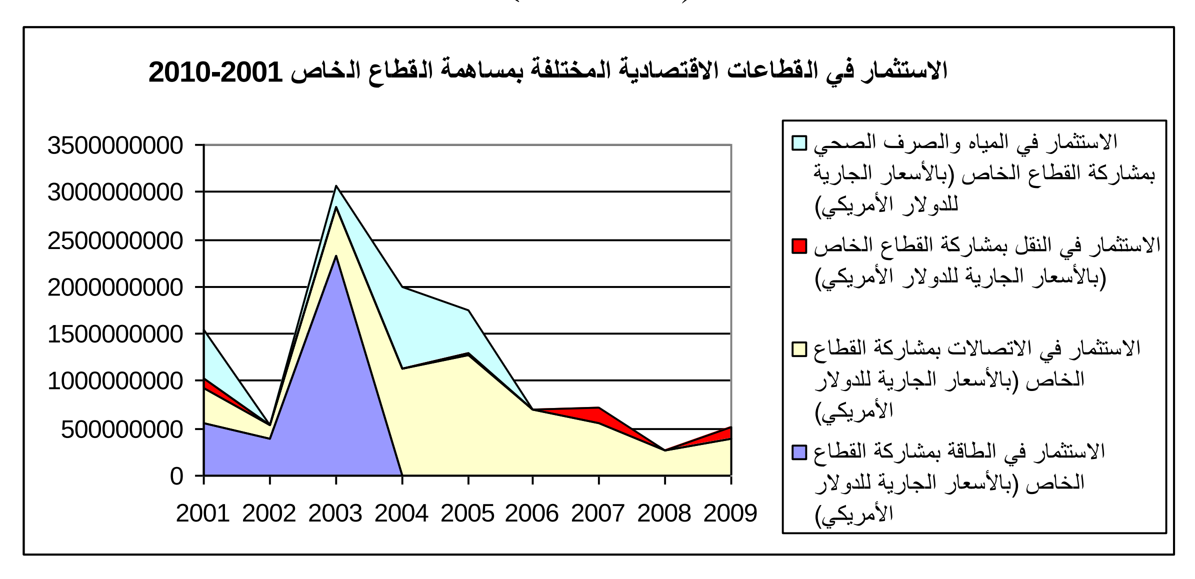
لقد عزز الاهتمام بدور القطاع الخاص في الجزائر اتجاه تنمية المجتمع، بل وأصبح ضرورة اجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، والقطاع في الجزائر قد حان وقته لتحمل مسئوليته نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين. وتوفير احتياجاتهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والمسكن الملائم وتوفير فرص العمل، والسلع الغذائية بأسعار مناسبة وغيرها من الخدمات الاجتماعية؛ والجدول التالي يبيّن الآتي:

---

[1] باقر النجار، "المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح"، في: المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، تحرير: ممدوح سالم، الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الاسكندرية، 2004، ص.09.

[2] عبد العالي دبلة، مرجع سبق ذكره، ص-ص.185-186.

الجدول رقم 06 يوضح استثمار القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2010)



المصدر: عبد القادر بريش وزهير غراية، "دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012، ص.09.

حيث كشفت النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي الوطني الذي تم سنة 2011 من طرف خبراء الديوان الوطني للإحصاء أن الجزائر فقدت نسيجها الصناعي خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث تمكن القطاع التجاري من الهيمنة شبه المطلقة على النشاط الاقتصادي في الجزائر؛ وأكد الديوان أن الإحصاء الاقتصادي الأول الذي نشرت نتائجه الأولية يمكنه السماح بإعادة تصحيح المسار خلال السنوات القادمة وإعادة بعث الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع احتياجات البلاد[1]؛ كما بلغ عدد المؤسسات التجارية 528 ألف و328 مؤسسة بما يعادل 55.1 بالمائة من مجموع المؤسسات التي تم إحصاؤها بالجزائر متبوعا بقطاع الخدمات بـ 325 ألف و440 مؤسسة، حيث يتوزع قطاع التجارة على نشاط التجزئة الذي يستحوذ

---

[1] عبد الوهاب بوكروح، "القطاع الخاص يسيطر على 96 بالمائة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، جريدة الشروق اليومي، ع.05 فبراير، 2012، من الموقع الإلكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/121684.html.

على 84 بالمائة من النشاط التجاري مقابل 14 بالمائة بالنسبة لنشاط الجملة وبيع السيارات والدراجات؛ ومن حيث فروع نشاط الخدمات يمثل النقل 26 بالمائة مقابل 18.7 بالمائة لنشاط الإطعام و2.15 بالمائة لقطاع الاتصالات و2.10 بالمائة للنشاطات القانونية والمحاسبة و4.5 بالمائة لقطاع الصحة البشرية[1].

ثالثا: الأداء الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي:

منذ أن شهدت الجزائر خلال فترة استعادة السيادة الوطنية، أي بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال أربع مراحل أساسية على سلم التنمية، بعضها وفّر للبلاد فرصا لتحقيق التوازن في الأسواق مع كثير من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، وفي بعضها واجه السكان صعوبات حقيقية ناجمة عن اختلالات هيكلية في القوى المحركة للنمو؛ وفي كل الأحوال تجتاز الجزائر مراحل تراكمت عندها تلك الاختلالات وتكاد تنفجر في صورة مشكلات اجتماعية وأخلاقية وثقافية قد تعصف بالتوازن الكلي للبلاد، شريحة واسعة من السكان يلمسون يوميا الآثار السلبية لتلك الاختلالات سواء على مستوى الخدمات الاجتماعية، معايير التنمية البشرية، أداء المؤسسة، سوق التشغيل، القدرة الشرائية، سوق السكن والعقار، قطاع الصحة والتأمين الاجتماعي، بل تعدت الآثار السلبية إلى الواجبات والحقوق السياسية[2].

ومازالت الجزائر بحكوماتها المتعاقبة منذ استعادة الاستقلال تمارس وظيفتها الطبيعية في إدارة الشأن الاقتصادي، ولا تزال الدولة توفر الاعتمادات المالية اللازمة لذلك كما تفعل جميع الدول، ولا أحد يستطيع أن يخفي المنجزات التي تأت عن ذلك، ولكن لا أحد ايضا

---

[1] المرجع نفسه.
[2] بشير مصيطفى، الاصلاحات التي نريد- مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.5.

يستطيع أن يخفي جملة من الاخفاقات في تحقيق شروط التوازن المستديم في التنمية، أي تحقيق أهداف التنمية المستديمة[1].

فمنذ سنة 1988، جاءت الاصلاحات السياسية في الجزائر كرد فعل على الأزمـات الاقتصادية والسياسية، وصُممت تلك الاصلاحات كمخرج للنظام من أجل ضمان بقـاء النخبة السياسية الحاكمة التي تمسك بالسلطة منذ سنة 1962، وكان الهدف من الاصلاحات الاقتصادية المنفذة في التسعينيات، بما في ذلك برامج التكييف الهيكلي المرتبطة بصندوق النقد الدولي، معالجة نادي باريس لجدولة ديون الجزائر الخارجية، ونظر إليها كسبيل لكسر العزلة الدولية التي فرضتها معظم الحكومات الغربية غير المؤيدة علنا للحكومة المسنودة من الجيش، ومع ذلك كانت وتيرة التحول الليبيرالي التي تطلّبتها هذه الاصلاحات بطيئـة، وتكشـف مؤشرات الحرية الاقتصادية التي تنشرها مؤسسة التراث ومعهد "فريزر"، أن التقـدم كـان محدودا. وقد صنف مؤشر مؤسسة التراث للحرية الاقتصادية لسنة 2008 الجزائر في المرتبـة 134 على المستوى العالمي، وفي المرتبة 14 على مستوى منطقة الشـرق الأوسـط وشمـال إفريقيا[2].

المطلب الثاني:

متطلبات التحول الديمقراطي وسياسات الاصلاح الاقتصادي

منذ العام 1982 تاريخ بداية تفكك المؤسسات الوطنية بدأ الاقتصاد الجزائري رحلـة البحث عن نموذج ملائم للتنمية خلفا لنموذج الصناعات المصنعة المبني على الاسـتثمارات الكبرى للدولة، وعلى خلفية الأزمة التي أصابت عمق مالية الدولة العام 1986 –كما سبق الإشارة إليه– بسبب انهيار أسعار النفط تبنت البلاد آلية السوق دون توضيح لماهية النموذج

---

(1) المرجع نفسه، ص-ص.4-5.

(2) بلقاسم العباس وعمار بوحوش، "الجزائر: الديمقراطية والتنمية في ظل الصفقة الاستبدادية"، في: تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، محررين، ترجمة: حسن عبد الله بدر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص-ص.311-312.

الاقتصادي الجديد، وبدل التفكير في أساسيات الفكرة الاقتصادية التي عليها توجيه السياسات ومن ثمة البرامج، غرقت الحكومات المتعاقبة في إدارة سوق غير ناضجة لاستيعاب ابجديات الليبيرالية بسبب غياب الشروط المواتية لهذا النمط من الأسواق وعلى راس تلك الشروط جاهزية القطاع الخاص ونضج السوق المالية وتوفر الرؤية الاقتصادية لمجالات التنافسية؛ ومن هناك بدأ التراكم في تناقضات الاقتصاد الوطني بين إكراهات "اقتصاد السوق" من جهة والتدخل الواسع الذي ما زالت الحكومة تمارسه من خلال الموازنة العامة[1].

فكانت الاصلاحات الاقتصادية عبارة عن صيغة جديد نحو الانتقال إلى الليبيرالية واقتصاد السوق، حيث راجع دستور 1989 مفهوم ملكية الدولة وجماعاتها الإقليمية بشكل يختلف تماما عن مفهوم دستور 1976؛ بحيث حدد دستور 1989 علاقة الدولة بالاقتصاد من خلال الأحكام الدستورية التالية[2]:

- حصر الملكية العامة وجماعتها الإقليمية في الثورات الطبيعية الحية والمرافق العمومية، أما الأملاك الأخرى فقد تركها الدستور للقانون؛
- تجنب دستور 1989 التنصيص على كيفية تسيير الملكية العامة، تاركا هذه الصلاحية لحرية القانون، وهذا لجعل علاقة الدولة بالاقتصاد أكثر مرونة؛
- يقر دستور 1989 حق الملكية الخاصة دون أي قيد، سواء كانت فردية أو جماعية مثل الأملاك الوقفية وأملاك الجماعيات الخيرية؛
- تخلي الدستور عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛
- تحرير الاقتصاد من التسيير الإداري.

---

[1] بشير مصطفى، حريق الجسد – مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص-ص.117-118.

[2] ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.96.

ومن بين أهم الاصلاحات الاقتصادية الجديدة أيضا معاملة المؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص على قدم المساواة، بتوفير الشروط الملائمة لهذا الأخير من أجل الاستثمار، كما تم تحرير الأسعار تدريجيا، وتنظيم السوق بما يجعله خاضعا للمنافسة، وسن تقاليد التفاوض بين الشركاء الاجتماعيين أي أرباب العمل والنقابيين[1].

فتميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية أو الغير المفروضة، بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة الوضع الأمني في فترة التسعينات، وارتفاع المديونية، ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80% من إيرادات المحروقات؛ في ظل الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني، فأصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية؛ كان المخرج أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة، هو العودة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون التي كانت سابقا مرفوضا[2].

بحيث تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي، المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي؛ فيعرّف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية، الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية؛ كما أن الهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية أو الخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، فدخول الجزائر في هذا المشروع الطموح كان المقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية[3].

---

(1) المرجع نفسه، ص.97.

(2) كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.08، جانفي 2005، ص-ص.8-9.

(3) المرجع نفسه، ص.9.

من ذلك، تتجلى أهمية سياسات الاصلاح الاقتصادي ومتطلبات التحول الديمقراطي، في كون هذه الأخيرة تضمن ترسيخ الديمقراطية من ناحية، كما أنها هي التي تمنح هذه الديمقراطية جوهرها وفعاليتها من حيث ضمان التعبير عن الرؤى والتوجهات المختلفة كافة في المجتمع، وضمان حل الصراعات فيه سلميا من ناحية أخرى؛ ويمكن التمييز داخل هذه المتطلبات بين ثلاث مجموعات رئيسية هي: المتطلبات الاقتصادية-الاجتماعية، والمتطلبات السياسية، والمتطلبات الثقافية. ومن ثم تبدو العلاقة بين سياسات الاصلاح الاقتصادي وهذه المتطلبات من خلال ما تطرحه تلك السياسات من نتائج وآثار في التطبيق على صعيد هذه المتطلبات[1].

وهذا ما سيتم إبرازه على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي في الجزائر، وذلك من خلال الآتي:

أولا: المتطلبات الاقتصادية -الاجتماعية:

جرى التشكيك بالفكرة القائلة بأن التنمية الاقتصادية- الاجتماعية شرط أساسي للديمقراطية وطعن في مصداقيتها، فعلى سبيل المثال يرى أحد البحاثة أن من الخطأ التساؤل ما إذا كان بلد ما على استعداد للديمقراطية، فواقع الأمر أن البلد يصبح مستعدا بفضل الديمقراطية، وعلى ذلك فإن التنمية المستدامة الحقة لا تتحقق إلا عن طريق الديمقراطية[2]؛ فمن ذلك يذهب أنصار الليبيرالية الجديدة[*] إلى عدم وجود علاقة بين الديمقراطية كنظام سياسي وبين النظامين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تنطبق الديمقراطية على الجانب

---

[1] منار محمد الرشواني، "سياسات الاصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، ندوة علمية حول: التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، 30/11-1/12/1999، منشورات جامعة آل البيت، عمان، 2000، ص.137.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "خارطة طريق الديمقراطية والتجديد في العالم العربي اليونيسكو تواكب عمليات التحول الديمقراطي"، وثيقة أعدت في إطار التحضير لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي نظمته اليونسكو، فرنسا: مقر اليونسكو، 21 جوان 2011، ص.18.

[*] للمزيد حول الليبيرالية الجديدة، راجع في ذلك: أشرف منصور، الليبيرالية الجديدة وجذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2008.

السياسي فقط دون الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وتغدو الديمقراطية السياسية وسيلة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة الحقوق(*)، وترسيخ هذه الديمقراطية وعملها بفعالية لم يتم إلا بعد إدخال مجموعة من المتطلبات التي تتمثل في القيم والأغراض الاجتماعية، وهي بمثابة أركان الديمقراطية الصحيحة المتقدمة.

وتأكيدا لهذا الرأي، قال الأستاذ "كمال المنوفي" في أحد حلقات النقاش البحثية[1]:

"إن للديمقراطية مصاحبات أو شروطًا اقتصادية واجتماعية، وأن هناك بلدان حققت انطلاقة اقتصادية في ظل نظم سلطوية شرسة أحيانًا كما في حالة الصين وناعمة كما في حالة ماليزيا، وسنغافورة ...الخ، لكن الرأي الغالب هو الذي يقول بالتلازم بين الديمقراطية وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنني من المؤمنين مع هؤلاء الذين يرون ذلك بأنه لا تنمية اقتصادية بغير تكريس لاحترام حقوق الإنسان، وأنه لا تنمية اقتصادية بغير استثمارات، ولا استثمارات بغير حريات، والحريات لا يكفلها إلا نظام الديمقراطية الحقيقي".

ومن ذلك، يمكن إجمال أهم تلك المتطلبات في الآتي[2]:

1. **النمو الاقتصادي (ثراء الدولة)**: إن موضوع النمو الاقتصادي نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادره وأساليب تحقيقه وكيفية استدامته، والمحيط والبيئة المدعمة له، وعلاقته بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد التخلي عن نظام التخطيط المركزي والإعلان عن تبني نظام اقتصاد السوق كبديل لتحقيق النمو القابل للاستمرار، وبعد مسيرة طويلة، امتدت لأكثر من ثلاثين عام كانت تركز فيه أنظمة التخطيط السابقة على زيادة الناتج والنمو، من خلال، وضع أرقام كمية مستهدفة

---

[1] كمال المنوفي، "تأثيرات التحول الديمقراطي على هياكل الدول في المنطقة العربية"، في: المشروع البحثي المشترك حول مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية، تحرير: أحمد فخر، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو 2005.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مرجع سبق ذكره، ص-ص.137-138.

للإنتاج دون اهتمام كبير بالتكاليف؛ وبمرور الوقت أصبحت جوانب عدم الكفاءة واضحة للعيان في ظل هذه الأوضاع واتجهت معظم اقتصاديات التخطيط المركزي نحو تبني آليات السوق، في إطار برامج وسياسات الاصلاحات الاقتصادية[1].

ويظهر الدور المحوري للنمو الاقتصادي، في تعزيز وترسيخ الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي من ناحيتين: **فالأولى** تتمثل في الآثار الايجابية لهذا النمو على مجموعة من المتغيرات وثيقة الصلة بتعزيز الديمقراطية، إذ أن النمو الاقتصادي الناجم عن قطاعات إنتاجية إنما يؤدي إلى تعددية مراكز السلطة المتنافسة سياسية واقتصادية، بما يعزز فرص التحول الديمقراطي وتعزيزه كوسيلة لمواجهة هذا التنافس سلميا[*]، **أما الناحية الثانية** لدور النمو الاقتصادي في تعزيز الديمقراطية وترسيخها فتتمثل في قدرة الدولة على توفير مجموعة من الحقوق الاجتماعية التي تشكل المطلب الآخر من المتطلبات الاقتصادية- الاجتماعية للديمقراطية[2].

2. **توفير متطلبات المعيشة الأساسية – التنمية ومتطلباتها-:** إن حالة الجزائر، بخصوص التنمية الاقتصادية لمواجهة الأزمات تقتضي إعادة النظر والمراجعة الجذرية لكثير من الخيارات السابقة حتى تتكيف مع التغيرات التي طرأت على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتتجاوز الأخطاء القاتلة التي تضمنتها التجربة الماضية -أزمة التسعينات- من خلال تشجيع الاستعمال العقلاني للموارد والثروات الممكنة -الامكانات الاقتصادية-، المادية والبشرية منها على الخصوص، ولعل أول خطوة في ذلك الاتجاه هي إعادة تقويم الموارد مثل النفط والغاز الطبيعي، وكذلك الخبرات والمهارات الفنية والعلمية المتراكمة في

---

(1) حاكمي بوحفص، "الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع.07، السداسي الثاني 2009، ص-ص.1-3.

(*) أما على صعيد آخر، فإن النمو الاقتصادي قد يعكس فعالية الدولة، والتي تمثل أحد عوامل الاستقرار السياسي الذي يمثل بدوره أحد متطلبات استقرار الديمقراطية وترسيخها... للمزيد راجع في ذلك: سيمور مارتن ليبست وآخرون، "تحليل مقارن للمتطلبات الاجتماعية الخاصة بالديمقراطية"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع.136، باريس 1993.

(2) منار محمد الرشواني، مرجع سبق ذكره، ص.137.

هذين الميدانيين، واستعمال عائداتهما لتطوير فروع جديدة من الصناعات وتنشيط الاستثمار[1].

فمن خلال ذلك، هناك من يرى أن التنمية الاقتصادية تبنى على انتقال من مرحلة إلى أخرى مثل فترة الخماسية والسداسية وغيرها، وهناك من يرى بأن التنمية مثل النابض أي كلما كان أكثر مرونة وسماكة كلما يكون الانتقال أكبر أي الانتقال عبر الصدمات؛ وهناك من يرى أن التنمية لا تعني فقط الوفرة المادية وإنما التنمية تؤدي إلى الشمول أي الاهتمام بكل الظواهر المتعلقة بالبشر وتنمية المؤسسات وعدم التمييز بين الأشخاص والمؤسسات نفسها، وهذا ما يدفع للحديث عن نقطة أساسية وهي التنمية البشرية التي أصبحت من أهم المتطلبات فهي من أجل الإنسان وللإنسان وبمعنى آخر هي توسيع خيارات الناس للعيش بطريقة كريمة، وأول مرة استعمل هذا المصطلح سنة 1977 وأعلن عنه رسميا سنة 1986 في الأمم المتحدة[2].

وأهم ما يتعلق بمتطلبات المعيشة الأساسية التي تتضمنها الديمقراطية والمساعدة على عملية التحول الديمقراطي، وما يجعل هذه الأخيرة بفعل الحرية والمساواة تمكن الفرد من الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والمتطلبات، هي:

أ. **الحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل** (**أزمة التوزيع**): تتعلق أزمة التوزيع بعدم قدرة النظام السياسي في أن يكون عادلا ومساويا في توزيعه لكافة الموارد الاقتصادية المتاحة وعدم مقدرته أيضا على توزيع عوائد التنمية المادية وغير المادية على المجتمع[3]، هذا ما يجعل من الحكومات تواجه هذه المشكلة بالقرض المباشر في توزيع

---

[1] عنصر العياشي، "سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، ع.191، جانفي 1995، ص.90.
[2] جدو فؤاد، "التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص.03.
[3] محمد العويني، العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ص.30.

الثروة، وتؤثر بشكل فادح وكبير ظاهرة الفساد السياسي على أزمة التوزيع من خلال وجود عناصر شاذة وفساد في موقع المسؤولية، تقوم بخلخلة النظام الاجتمـــاعي مـــن خلال وجود طمعها بمصالحها الخاصة ويقصد بأزمة التوزيع أيضا الزيادة الهائلة في كم المطالب الشعبية التي تتعلق بمنافع مادية من الحكومة وإدخال فكرة أن الحكومات هي المسؤولة عن مستوى المعيشة هذا في المجتمع[1].

حيث أن الجزائر، صُنفت ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة في الرتبة 39، وكان ذلك وفقا لمؤشر الفقر البشري الذي قُدر بـــ 23.4% اســـتنادا لتقريـــر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003[2].

وأثناء قمة رؤساء الدول في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنسبة لآفـــاق 2015، هو القضاء على الفقر المدقع والجوع، كما جاءت الملاحظات التي قـــدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالنسبة للجزائر إيجابية فيما يخص التقدم المحرز في اتجـــاه تحقيق هذا الهدف، ورأى البرنامج أن الجزائر بصدد تحقيقها الأهداف التالية[3]:

- تقليص نسبة الأفراد الذين يعانون من الجوع بنسبة % 50 وتمكـــين جميـــع الأطفال من إتمام طور كامل من الدراسات الابتدائية.
- العمل على تخفيض نسبة الفقر العام المقدر ب 8.5% من السكان سنة2002 و8.0% سنة 2003، إلى 6.8% سنة 2004 كخطوة أولى.
- ثم محاولة القضاء على الفقر كخطوة ثانية، مـــن خـــلال بعـــث النشـــاط الاقتصادي واستحداث مناصب الشغل وانتهاج سياسة التضامن الـــوطني،

(1) محمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي الأردن نموذجا (1999-2005)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص.62.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي، 2003، ص.10.

(3) رزيق نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص.127.

حيث سجلت مداخيل الأسر في سنة 2004 ارتفاعا بنسبة 14% منها نسبة 9 % تمثلها خصوصا الزيادات في الأجور.

ب. **توفير التعليم ودور وسائل الإعلام:** يؤدي كل من التعليم، الرعاية الصحية، الضمانات الاجتماعية ضد البطالة وغيرها دورا رئيسا في الحد من الفقر والتفوت في توزيع الدخل، ويظهر دورها، بالتالي في تعزيز عملية التحول الديمقراطي، إلا أن أهمية التعليم تظهر بشكل خاص في ذلك، من حقيقة أن توفير التعليم يعزز فرصة المشاركة الديمقراطية كنتيجة لتزايد الوعي بالحقوق، والاطلاع على الأحداث وتكوين رأي شأنها، والتعبير عن موقف بصددها[1]؛ كما أن للثقافة السياسية دور هام في هذا الصدد[*].

ولابد الإشارة إلى نقطة أساسية تتعلق بالتعليم، وهي دور وسائل الإعلام والاتصال، التي من شأنها أن تساعد وتدعم على التعليم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون لها دور في تعزيز عملية التحول الديمقراطي والانتقال إلى الديمقراطية.

بحيث تلعب وسائل الإعلام دوراً رئيساً وفاعلاً في تشكيل سياق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل

---

[1] بيتر ميركل، "ماهي البلدان الديمقراطية في عالم اليوم؟"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع.136، باريس 1993، ص-ص. 115-116.

[*] للمزيد حول ذلك، راجع مدخل الثقافة السياسية، في المطلب الثالث، من المبحث الثاني، من الفصل الأول في هذه الدراسة.

الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي[1].

وهناك تصنيف، حيث يصنف الدراسات المفسرة للعلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في ضوء اتجاهات ثلاثة، وهي:

بحيث **الاتجاه الأول** يعترف بالدور الفاعل للإعلام في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي باعتبار أن وسائل الإعلام هي أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية، والإصلاح السياسي بمعناه العام؛ **فالاتجاه الثاني** ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والتغيير السياسي من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام أو التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي، أما **الاتجاه الثالث** فينظر إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية بوجهة نظر اعتدالية تعطي للإعلام أدوارًا محددة في مرحلة التحول[2].

وفي الأخير، متطلبات وضرورات التنمية، الشروط الاقتصادية مسألة أساسية باعتبار أن انهيار البنى الاجتماعية والاقتصادية كان من بين الأسباب التي أدت إلى تأجيج العنف[3] الاجتماعي الذي فجّر الانتفاضات الشعبية في

---

[1] عيسى عبد الباقي، "وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور.. وآليات التعزيز"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، من الموقع الإلكتروني: http://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=4318، تم تصفح الموقع يوم: 2013/08/15. 03:15.

[2] صفوت العالم، "دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي .. مصر نموذجا"، قضايا مركز الجزيرة للدراسات، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، مارس 2013، ص.3. من الموقع الإلكتروني: http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/3/14/20133148498985734role%20of%20media%20in%20democratic%20transition.pdf، تم تصفح الموقع يوم: 2013/08/15.

[3] لمزيد من التفاصيل حول العنف في الجزائر، راجع في ذلك: مسعود بوسعدية، ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011. وحسن طوالبه، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجا، ط.2، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2005.

العالم العربي –الجزائر في التسعينات-. فالعملية الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر إلا في بيئة اقتصادية مواتية، ولهذا يتعين على المجتمع في إطار سعيه العام من أجل التنمية، أن يهتم بصفة خاصة في تلبية الاحتياجات الاقتصادية للطبقات المحرومة ليضمن من ثم اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية –القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية-[1].

ثانيا: المتطلبات السياسية (القدرة التنظيمية):

من بين أهم المتطلبات السياسية التي تعد هامة في عملية التحول الديمقراطي، وتبادر بشكل أو بآخر لرسم سياسات إصلاح اقتصادي ناجحة، القدرة التنظيمية، فهذه الأخيرة تعتبر من بين أهم المستويات الوظيفية للنظام السياسي، والمتمثلة في القدرات التي حددها كل من "غابريال ألموند" و"بنجهام باول" **Benjham Powell** [*]، أي هي قدرة النظام على ضبط سلوك وعلاقات الأفراد[2]؛ وعلى رأس قائمة هذه المتطلبات ما يلي:

1. الدولة: يعد قيام الدولة الوطنية من بين أهم المرتكزات الأساسية لنجاح عملية التنمية في العالم الثالث، ولنجاح عملية التحول الديمقراطي، وذلك لما ستتركه من تأثيرات إيجابية على مستقبل هذه الدول، وقد ذكر الدكتور "برهان غليون" أن:

"البحث في الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية

---

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، مرجع سبق ذكره، ص.18.

(*) للمزيد حول هذا الموضوع، راجع في ذلك: جبرائيل ألموند وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص-ص.281-303. وجبرائيل ألموند وبنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ط.5، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص-ص.192-197.

(2) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص.64.

التي تعيشها المجتمعات العربية... وكل إصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يمر إلا بإصلاح الدولة"[1].

ويخلص معظم الباحثين إلى أن للدولة دور مؤثر في تعزيز الديمقراطية وإنجاح عملية التحول الديمقراطي، وهذه الأخيرة تحتاج إلى "رحم دولة قوية متماسكة ينمو جنينها بداخله"، وعلى الرغم مما يقيمه أنصار الليبيرالية الجديدة من ارتباط بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية القائمة على الحد من دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي[2]، أما الداعي إلى تدخل الدولة (التدخل الحكومي) في النشاط الاقتصادي هو الرغبة في القضاء على البطالة وتحقيق التشغيل الكامل بتنظيم الانتاج والاستهلاك، ومن هنا وجب على حكومات الدول -من بينها الجزائر-، أن تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوجيه جانب من مواردها للاستثمار في المجالات التي لا يتمكن النشاط الفردي من الاستثمار فيها لنقص في الخبرة أو في رؤوس الأموال، وبتوجيه تجارتها الخارجية وفقا لاحتياجات البلاد[3].

ويسير التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في العصر الحديث في اتجاهين، الأول يتمثل في وضع خطة إنتاجية عامة تساهم المشروعات الخاصة والمشروعات العامة في تنفيذها؛ في حين أن الاتجاه الثاني هو وضع خطة مركزية كاملة لاستخدام الموارد في كافة القطاعات[4].

2. الأمن، الاستقرار السياسي وانتقال السلطة: إن حالة عدم الاستقرار السياسي واردة مع كيفية استلام السلطة وكيفية المحافظة على النظام السياسي بالكمية والنوعية

---

(1) إبراهيم مشورب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص.51.

(2) منار محمد الرشواني، مرجع سبق ذكره، ص.145.

(3) مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية- النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج، جامعة القاهرة كلية الحقوق، القاهرة، 2007، ص.82.

(4) المرجع نفسه، ص-ص.82-83.

التي تجعل السلطة تضحي بكثير من البرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنجاح برامجها السياسية والمحافظة على النظام السياسي، وأن لكل ما تقدم تأثيراً مباشراً في الحياة الاقتصادية، وهنا يتأكد أن جهود الدولة المؤسساتية تنصب على جوانب تثبيت السلطة وديموميتها وتوفير أسباب الثبات للنظام السياسي على حساب النشاطات الأخرى بل تسيير النشاطات كافة بهذا الاتجاه واستثمار الحالات الإيجابية من توفر عناصر الإنتاج لتوفير الحماية اللازمة للسلطة، كما إن طبيعة النظام من كونه نظاماً ديمقراطياً أم شبه ديمقراطي أم سلطوياً أم شبه سلطوي له تأثيره المباشر في تحريك الحياة الاقتصادية وإعطاء الفرصة لأصحاب الرأي من تخطيط الحياة الاقتصادية ومتابعة تنفيذ الخطط وتعديلها بما يتناسب وتحقيق الأهداف[1].

وعلى الرغم من أن أهمية الاستقرار السياسي كمتطلب أساسي لتوفير الطمأنينة بين الأفراد من أجل تحقيق مشاركة سياسية واسعة وفعالة وجدية[2]، وتكمن العلاقة وأهميتها بين توفير الأمن والاستقرار السياسي وبين ترسيخ الديمقراطية وإنجاح عملية التحول الديمقراطي، بشكل أخص من خلال العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي، التي تعدّ من متطلبات ازدهار الديمقراطية[3].

ومن خلال طبيعة النظام يتحدد دور المعارضة السياسية التي تمثل التهديد المهم للسلطة في حالة عدم مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاستفادة من ملاحظاتها النقدية لتسيير الأمور والأخذ بالرأي الآخر كأحد الوسائل في تعديل المسارات الخاطئة التي قد تحدث من خلال النشاطات المختلفة، كما تتأثر الحياة

---

[1] فارس رشيد البياتي، "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008، ص.157.

[2] رعد عبودي بطرس، "أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع.206، 1996، ص-ص.30-31.

[3] منار محمد الرشواني، مرجع سبق ذكره، ص.146.

الاقتصادية بدرجة استخدام العنف السياسي بين السلطة والمحكومين أو من الجهـــات المعارضة للسلطة بدرجة كبيرة من حيث درجة ثبات الأمن السياسي الذي يـــنعكس مباشرة على الوضع الاقتصادي العام وحركة الأسواق[1].

[1] فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص-ص.158-159.


الخاتمة

تناولت الدراسة من خلال فصولها الثلاث مسألة التحول الـــديمقراطي والامكانـــات الاقتصادية في الجزائر، بالبحث في العلاقة بينهما، باعتبار أن العامل الاقتصادي يلعـــب دورا مهما في عملية التحول الديمقراطي مثله مثل باقي العوامل الأخرى.

فكان التركيز في الفصل الأول على كل من مفهوم الديمقراطية أولا، كونها مفهـــوم واسع ساهم في إثرائه عبر عقود طويلة من الزمن الكثير من البحاثة والمفكرين السياسيين كل حسب نظره، فالدراسة هذه حاولت في لب ذلك كله أن تعالج ماهيتها وشكلها ومقوماتها؛ ومفهوم التحول الديمقراطي ثانيا، الذي يشكل ظاهرة تستدعي الكثير من البحث والتقصي والمجهودات العلمية الدقيقة، من خلال التركيز على أهم المفاهيم المتشـــابهة، وإبـــراز أهـــم الآليات والمداخل النظرية المفسرة له.

ثم بعد ذلك، تم التطرق في الفصل الثاني لطبيعة الوضع السياسي العام في الجزائر منـــذ الاستقلال وفي فترتين زمنيتين، كون الجزائر عرفت أحداثا عديدة ومتنوعة خلال هذه الحقبة الزمنية التي شملت مختلف المجالات واعتبرت بمثابة خلفيات وأسباب ساعدت على الانتقـــال من نظام إلى نظام آخر؛ فمن ذلك كان التحول الديمقراطي في الجزائر وليدا لظروف متنوعة ومتعددة، سياسيا واقتصاديا، فكانت الضرورة في هذه الدراسة التطـــرق لطبيعـــة النظـــام السياسي الجزائري وكيف تم الانتقال والتحول من الأحادية إلى التعددية، من خلال التركيز على أهم العوامل المؤثرة في هذه العملية، وماهي تجلياتها واهم الصعوبات والعوائق التي تحول بينها وبين ترسيخ الديمقراطية والنهوض بنظام ديمقراطي بكل شروطه.

ولأن موضوع الدراسة يدور حول علاقة التحول الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية في الجزائر، جاء الفصل الثالث ليبرز تجربة التحول الاقتصادي وعلاقتها بالتحول الديمقراطي، حيث أن الجزائر انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكمـــا سبقت الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري كان مميزا بثلاث أمور رئيسة، تمثلت في الاعتمـــاد

على سياسة التخطيط المركزي وتجارة محتكرة من طرف الدولة واعتماد كلي على عائدات المحروقات، وبالمقابل تميز أيضا ببنى تحتية ضعيفة ونظام مصرفي هش، فعلى العموم تمثلت تلك الأمور في أهم الامكانات الاقتصادية التي تملكها الجزائر إبان تلك المرحلة؛ وبعدما شـــهدت الجزائر في بداية الثمانينيات أزمة بترولية بانخفاض العوائد النفطية بصورة كبيرة، أثر ذلـــك سليا على كل من المتغيرات والامكانات الاقتصادية الوطنية، وعلـــى النـــهج الاقتصـــادي الاشتراكي ككل، بالإضافة إلى أهم الانعكاسات على كل من الواقع الاجتماعي والسياسي، فكانت تلك الظروف من بين الأسباب الرئيسة التي جعلت الجزائر تعـــاني مـــن عشـــرية التسعينات.

فقررت النخبة الحاكمة وتحت تلك الظروف الصعبة التي كانت بالأساس ذات طـــابع اجتماعي واقتصادي، بسبب تراجع القدرة الشرائية لدى المواطن الناتجة عن انهيار أســـعار البترول، المصدر الرئيس للدخل في الجزائر، حيث انعكس ذلك علـــى ارتفـــاع المديونيـــة الخارجية الجزائرية وخدماتها، فكل ذلك جعل من الوضع الاجتماعي والاقتصـــادي يـــزداد تأزما، مما جعل الامكانات الاقتصادية الجزائرية تقلّ، فتمّ الاعلان على جملة الاصـــلاحات الاقتصادية والسياسية، والانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن الاقتصاد الموجه (الاشتراكي) إلى اقتصاد السوق (الليبيرالي). وما يمكن استخلاصه من هذا كلّـــه، أن الانتقال الديمقراطي في الجزائر في هذه المرحلة، جاء نتيجة لما فرضته الأوضاع الاجتماعيـــة المزرية والاقتصادية الهشّة.

والحوصلة العامّة التي يمكن الوصول إليها من خلال هذه الدراسة هي:

- منذ أن كرّس دستور 23 فبراير 1989 النظام الديمقراطي والتعدديـــة السياســـية بصفة رسمية، لا يزال النظام السياسي الجزائري يبحث عن صيغة ديمقراطية مناسبة لاكتساب شرعية مقبولة من طرف جميع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في

المجتمع، لأنّ الديمقراطية لا تعني مجرد الإقرار بالتعددية السياسية، ولكنـــها تعـــني كذلك مجموعة من الإجراءات والقواعد، تصّب كلها في إعطاء فرصة للمواطنين للتعبير عن أفكارهم بكل حرية؛ كما أنّها تعني كذلك القيام بإصلاحات إداريـــة واقتصادية واجتماعية مكمّلة للإصلاحات السياسية باعتبار أنّ الديمقراطية هـــي مشروع مجتمع متكامل.

- بالنظر إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي والاقتصادي في الجزائر يبرز اتجاهان أساسيان، أما الأول يتفاءل بمستقبل الديمقراطية في الجزائر، ولا سيما منذ صدور دستور 1989 الـــذي فـــتح آفاقـــا جديدة للتغيير السياسي، والثاني يتشاءم من إمكانية وقدرة الاصلاحات السياسية والاقتصادية على تحقيق الانتقال الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية وتجسيد دولـــة القانون، ما دام الاصلاح لم يشمل أركان النظام السياسي القائم.

- تسعى النخب السياسية الحاكمة من خلال الاصلاحات الديمقراطية إلى الحفـــاظ على مصالحها السياسية وامتيازاتها الاقتصادية التي تجنيها من الريع النفطي.

- إن التحول الديمقراطي في الجزائر هو وليد "أزمة"، على مستوى السلطة وعلـــى مستوى المجتمع.

- يوجد نمط خاص للاقتصاد السياسي للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تداخلت فيها الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الاقتصادية؛ وتعددت فيها الانعكاسات الداخلية والخارجية، الدولاتية والدولية بشكل معقد، مـــع تبـــاين الأســـاليب والممارسات والسياسات والمصالح.

ومع بداية سنة 2011 شهد العالم العربي موجة انتفاضات سميت بـــ "الربيع العـــربي"، و وبقي النظام السياسي الجزائري كما هو، بعد الاضطرابات الـــتي أطاحـــت بالأنظمـــة السياسية المستبدة، حيث نادت شعوبهم برياح التغيير الديمقراطي، إلا أن السلطات الجزائرية عرفت كيف تتعامل مع الوضع وحاولت احتواء رياح التغـــيير والانتقـــال، فبالإمكانـــات الاقتصادية والمالية منها خاصة، تمكنت السلطات الجزائرية من امتصاص غضـــب الشـــعب وسعيه للتغيير نحو الديمقراطية.

ويمكن للسلطات المعنية أن تستغل الامكانات الاقتصادية –المالية منـــها المتمثلـــة في احتياطي الصرف– في إيجاد الحلول الجذرية وبناء اقتصاد قوي يوازي الاحتياطيات المالية التي تتمتع بها الجزائر؛ إلا أن أكثر من 180 مليار دولار احتياطات الصرف وُظفّت لشراء السلم الاجتماعي، والإبقاء على سياسة الوضع القائم.

ومن خلال هذه الحوصلة، تمكن الباحث من الإجابة على الإشكالية والبرهنـــة علـــى الفرضيات، حيث أن التحول الديمقراطي في الجزائر يرتكز على طبيعة الامكانات الاقتصادية، فكلما قلّت هذه الأخيرة كلما زادت عملية الاصلاح السياسي نحو التحـــول الـــديمقراطي، وهذا بدوره يجعل من الرسوخ الديمقراطي يؤثر على طبيعة السياسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

أ. باللغة العربية:

1. إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في الـــنظم العربيـــة، مركـــز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

2. ـــــ، ـــــــــــ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

3. أبو راس، محمد الشافعي، نظم الحكم المعاصرة، ج.1، عامل الكتب، القاهرة، 1984.

4. الأســـــود، شعبان الطاهر، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياســـي والثـــــورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

5. ألموند، جبرائيل وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة: محمد زاهـــي بشير المغيربي، جامعة قار يونس، بن غازي، 1996.

6. ــــــ، ـــ وبنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ط.5، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيـــع، لبنـــان، 1998.

7. أنجلز، فريديريك، الاشتراكية بين الخيال والعلم، ترجمة: يوسف حدواني، دار الحياة، بيروت، د.س.ن.

8. أوصديق، فوزي، النظام الدستوري ووسائل التعـــبير المؤسســـاتي، ديـــوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

9. الآلوسي، رعد صالح، التعددية السياسية في عالم الجنوب، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

10. بالحبيب، عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمـــة 1992-1997، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

11. برامة، عمر، الجزائر في المرحلة الانتقالية، أحـــداث ومواقـــف، دار الهـــدى، الجزائر، 2001.

12. بن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد، السياسة الشرعية في إصـــلاح الراعـــي والرعية، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1983.

13. بن خليف، عبد الوهّاب، المـــدخـــل إلى علـــم السيـــاســـة، دار قرطـــبة للـــطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

14. بهلول، محمد بلقاسم حسن، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياســـية، منشورات دحلب، الجزائر، 1993.

15. بوسعدية، مسعود، ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

16. بوالشعير، سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة: النظم السياسية طرق ممارسة السلطة، أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها، ط.9، ج.2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

17. ـــــــ، ـــ، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989، ج.2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

18. ـــــــ، ـــ، النظام السياسي الجزائري، ط.2، دار هومة، الجزائر، 1993.

19. بوحوش، عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

20. بوروديكيس، إدوارد، إدارة المخاطر والأزمات والأمن، ترجمة: أحمد المغربي، دار الفجر للتوزيع، القاهرة، 2008.

21. بوقفة، عبد الله، الدستور الجزائري نشأة- فقها- تشريعا، القانون الدستوري للجمهورية، ط.3، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

22. تانسي، ستيفن دي، علم السياسة الأسس، ترجمة: رشـــا جمـــال، الشـــبكة العـــربيـــة للأبحـــــاث والنشـــر، بيـــروت، 2012.

23. جابي، عبد الناصر، "الحالة الجزائرية"، في: كيف يصنع القـــرار في الأنظمـــة العربية، تحرير: نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

24. جاد الله، محمود، إدارة الأزمات، دار أسامة، عمان، 2008.

25. حاروش، نور الدين، الأحزاب السياسية، دار الأمة، الجزائر، 2009.

26. حامد، خالد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعيـــة والإنســـانية، ط.2، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

27. الحلو، ماجد راغب، النـــظـــم السّيـــاسية، دار الجامعة الجديـــدة للنشـــر، الإسكندرية، 2007.

28. الخزرجي، ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمـــان، 2004.

29. الخطيب، نعمان أحمد، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدســـتوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

30. دبلة، عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمـــع والسياســـة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

31. ديدان، مولود، القانون الدستوري والنظم السياســـية، دار بلقـــيس للنشـــر، الجزائر، د.س.ن.

32. ديفرجيه، موريس، المؤسسات السياسية والقـــانون الدســـتوري، الأنظمـــة السياسية الكبرى، ترجمة: جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشـــر والتوزيع، بيروت، 1992.

33. دربال، عبد الوهاب، الديمقراطية بين الادعاء والممارسة، دار قرطبة، الجزائر، 2007.

34. الربيع، فايز، الدّيمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامـــد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

35. رمضان، حسن، "الدين والديمقراطية في العالم الإسلامي...أية علاقـــة؟"، في: الدين والسياسة والديمقراطية، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطيـــة، شمس، 2007.

36. الزبيري، محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج.2، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999.

37. زغدود، علي، الأحزاب السياسية في الدول العربية، متيجة للطباعة، الجزائـــر، د.س.ن.

38. زمام، نور الدين، السلطة الحاكمة والخيارات التنمويـــة بـــالمجتمع الجزائـــري 1962-1998، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002.

39. سامي جمال الدين، النـــظـــم السّيـــاسية، دار الجماعة الجديدة، الإسكندرية، 2010.

40. سعد، إسماعيل علي، مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004.

41. سليمان، عصام، مدخل إلى علم السياسة، ط.2، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1979.

42. سو، روجيه، المجتمع المدني في مواجهة السلطة، ترجمة: صلاح نيّوف، مطبوعات العلوم السياسية، باريس، 2003.

43. الشرقاوي، سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، د.د.ن، القاهرة، 2007.

44. شريط، الأمين، التعددية الحزبية تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

45. شروخ، صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.

46. شعبان، عبد الحسين، "معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة...الديمقراطية المفقودة"، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، تحرير: علي خليفة الكواري، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

47. شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات، د.د.ن، الجزائر، 1997.

48. شقير، حفيظة، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، قسم الاعلام والنشر بالمعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2004.

49. الشويري، يوسف، "الشورى والليبيرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال"، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، تحرير: علي خليفة الكواري، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

50. الصديق بخوش ، منهجية البحث العلمي، دار قرطبة، الجزائر، 2010.

51. صديقي، العربي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة: محمد شيّا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

52. صاغور، هشام، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010.

53. الصاوي، صلاح، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، دار الإعلام الدولي، د.ب.ن، 1992.

54. طاشمة، بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

55. ـــــ، ـــــ، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

56. ـــــ، ـــــ، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

57. الطاهر، بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989) بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية- الأسس الإيديولوجية للنخبة الحاكمة في الجزائر، ج.1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

58. ـــــ، ـــــــــــ، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989) بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية- مساهمة في التاريخ السياسي للجزائر المستقلة، ج.2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

59. طلبة، مختار عبد الحكيم، مقدمة في المشكلة الاقتصادية- النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج، جامعة القاهرة كلية الحقوق، القاهرة، 2007.

60. الطيب، مولود زايد، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007.

61. طيفور، فاروق أبو سراج الذهب، الشوراقراطية، وسط بين غلاة الشـــورى وأدعياء الديمقراطية، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

62. طوالبه، حسن، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجا، ط.2، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2005.

63. عارف، محمد نصر، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

64. ـــــ، ـــــــــ، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة –التحول مـــن الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2006.

65. العباس، بلقاسم وعمار بوحوش، "الجزائر: الديمقراطية والتنمية في ظل الصفقة الاستبدادية"، في: تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، تحرير: إبـــراهيم البدوي وسمير المقدسي، ترجمة: حسن عبد الله بدر، مركز دراسات الوحـــدة العربية، بيروت، 2011.

66. عبد الحميد، أشرف رمضان، مدخل في العلوم السياسية، المكتـــب الجـــامعي الحديث، الإسكندرية، 2010.

67. عبد الله، ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط.2، مركـــز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

68. عدون، ناصر دادي وشعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر، د.س.ن.

69. العكش، محمد أحمد نايف، مؤسسات المجتمع المدني والتحـــول الـــديمقراطي الأردن نموذجا (1999-2005)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

70. العلوي، سعيد بنسعيد والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الـــوطن العربي، مطابع المستقبل، بيروت، 2006.

71. العمار، منعم، الجزائر والتعددية المكلفة، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياســـية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بـــيروت، 1996.

72. العويني، محمد، العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، عالم الكتب، القاهرة، 1988.

73. العياشي، سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

74. عيد، عبد الرزاق ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإســـلام، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999.

75. فهمي، مصطفى أبو زيد، مبادئ الأنظمة السياسية، دار الجامعـــة الجديـــدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

76. فرمان، كريم، في كيفية عمل النظام السياسي – مبادئ نظرية مـــع دراســـة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا، الـــدار العربية للموسوعات، بيروت، 2009.

77. قدوري، زبير سلطان، الديمقراطية في الإسلام بين التطبيق...والتغيّيـــب، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.

78. القرضاوي، يوسف، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصـــدها، ط.3، مكتبة وهبة، القاهرة، 2008.

79. القصبي، عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الـديمقراطي، الحـراك السياسي وإدارة الصراع، ج.2، ط.2، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2006.

80. قيرة، إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، تقديم: برهان غليون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

81. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج.1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

82. ـــــ، ـــــــــ وآخرون، موسوعة السياسة، ج.2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

83. ـــــ، ـــــــــ وآخرون، موسوعة السياسة، ج.7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

84. كافي، علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

85. كمال، مصطفى، شرح القانون الدستوري، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1951.

86. الكواكبي، عبد الرحمن، أم القرى مؤتمر النهضة الإسلامية الأول، دار الشروق، بيروت، 1991.

87. لعشب، محفوظ، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.

88. المخادمي، عبد القادر رزيق، آخر الدواء .. الديمقراطية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

89. ـــــ، ـــــــــ، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

90. مسلم، محمد، منهجية البحث العلمي دليـل طـلاب العلـوم الاجتماعيـة والإنسانية، ط.2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2004.

91. مشورب، إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالـث، دار المنـهل اللبنـاني، بيروت، 2006.

92. مصيطفى، بشير، الاصلاحات التي نريد- مقالات في الاقتصـاد الجزائـري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

93. ـــــ، ـــــ، حريق الجسد – مقالات في الاقتصاد الجزائـري، جسـور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

94. المغيربي، محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنـة :قضـايا منهاجيـه ومداخل نظرية، ط.2، جامعة قار يونس، بنغازي، 1998.

95. مفتي، محمد أحمد علي، نقد الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، مجلة البيـان، الرياض، 2002.

96. منصور، أشرف، الليبيرالية الجديدة وجذورها الفكرية وأبعادها الاقتصـادية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2008.

97. منصور، مولود، بحوث في القانون الدستوري، المؤسسـة الوطنيـة للفنـون المطبعية، الجزائر، 2011.

98. مهنا، محمد نصر، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبـيقية، المكتـب الجامعي الحديث، الإسكنـدرية، 2005.

99. ـــ، ـــــ، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

100. ـــ، ــــــ، علــم السياســة، دار غريب للطباعة والنشــر والتوزيــع، القاهرة، 1997.

101. ـــ، ــــــ، الدولة والنظم السياسية المقارنة، دار الوفاء للطباعة والنشــر، الإسكندرية، 2011.

102. ناجي، عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007.

103. ـــ، ــــــ، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقيــة في الجزائر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

104. النجار، شيرزاد أحمد، دراسات في علم السياسة، دار دجلة، الأردن، 2010.

105. نصر، محمد عبد المعز، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضــة العربيــة للطباعة والنشر، بيروت، د.س.ن.

106. نيّوف، صلاح علي، مدخل إلى الفكـــــر السياســـــي الغربـــــي، ج.1، الأكاديمية العربية في الدانمارك، الدنمارك: ، د.س.ن.

107. هنتجنتون، صمويل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1993.

108. والي، خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربيــة: تجربــة الجزائر، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2001.

109. وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

ب. باللغة الأجنبية:

110. A. DAHL, Robert, Polyarchy: Participation and Opposition, Yale University, Press New Haven, 1971.

111. BENISSAD, H, La Réforme Economique En Algérie Ou L'indicible Ajustement Structurel, O.P.U, Alger.

112. BOUZIDI, Abdelmadjid, Question De La Planification Algérienne, ENAP/ENAL, Algérie, 1984.

113. BRAUD, Philippe, La violence politique dans les democraties Europeenes, Lharmatan, Paris Occidenttales, 1993.

114. CUBERTAFON, Bernard, La République Algérienne Démocratique Populaire, P.U.F, Paris, 1979.

115. DIAMOND, Larry, Developing Democracy: Towards Consolidation, The Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1999.

116. ECKSTEIN, Harry, Regarding Poltics: Essays on Political Theory, Stability, and Change, university of California Press, Berkeley, 1992.

117. HAURIOU, André, Droit Constitutionnel et Institutions Politiques, Montchrestien, Paris, 1966.

118. HINTINGTON, Samuel, The Third Wave Democratization In The Late Twentieth Centry, University Of Oklahoma Press, U.S.A, 1993.

119. LIPSET, Seymour Martin, Political Man The Social Bases of Politics, Garden city, New York, 1960.

120. MARTIN, Jean Claude, Démocratie Le Nom Vole D'une Idée Violée, A Contre-Pied, Paris, 2007.

121. N. KATZ, Mark, Revolutions And Revolutionary Waves, Library Of Congress Cataloging In Publication Data, USA, New York, 1997.

122. Q.SCHNEIDER, Carsten, The Consolidation of Democracy: Comparing Europe and Latin America, Routledge, New York, 2009.

123. SCHUMPETER, Joseph, Capitalism, Socialism, and Democracy, Harper, New York, 1950.

124. SMITH, Adam, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Jims Manis, United State, 2005.

125. VERBA, Sidney and Lucian W. PYE, Political Culture and Political Development, University press, New Jersey, 1965.

ثانيا: الدوريات:

أ. باللغة العربية:

126. الأصفهاني، نبيه، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيــــق"، مجلة السياسة الدولية، ع.64، أفريل 1981.

127. بطرس، رعد عبودي، "أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنســـان في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع.206، 1996.

128. بغداد، كربالي، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائـــر"، مجلـــة العلوم الإنسانية، ع.08، جانفي 2005.

129. بن آشنهو، عبد اللطيف، "تجربة الجزائر: الديناميكية الاقتصــــادية والتطـــور الاجتماعي"، المستقبل العربي، ع.92، أكتوبر 1986.

130. بن ناصر، بوطيّب، "رهانات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مجلـــة الفقـــه والقانون، ع.03، جانفي 2013.

131. بوحفص، حاكمي، "الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيـــا، ع.07، السداسي الثاني 2009.

132. بوعناقة، علي ودبلة عبد العالي، "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائـــر"، مجلـــة المستقبل العربي، ع.225، نوفمبر 1997.

133. تلمساني، رشيد، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، أوراق كارنيغي، ع.07، يناير 2008.

134. حجاج، قاسم، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة، بعض أعـــراض الأزمة ومستلزمات الانفراج"، مجلة الباحث، ع.02، 2003.

135. حسين، بن الطاهر، "أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.31، جوان 2009.

136. حليلو، نبيل، "التنمية والثقافة السياسي: أية علاقة ؟"، مجلة العلوم الإنسـانية والاجتماعية، ع.08، جوان 2012.

137. حوحو، أحمد صابر، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، مجلة المــفكر، ع.05، مارس 2010.

138. داودي، الطيب ومانع عبد الحق، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصـادية العمومية الجزائرية"، مجلة المفكر، ع.03، فيفري 2008.

139. زمام، نور الدين، "حول سوسيولوجية المثقف الجزائري"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع.01، شتاء 2008.

140. ساعف، عبد الله، "اتحاد المغرب العربي"، مجلة السياسة الدوليـة، ع.108، أبريل 1992.

141. سعداوي، عمرو عبد الكريم، "التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائـر نموذجا"، مجلة السياسة الدولية، ع.138، مركز الدراسات الاسـتراتيجية، القاهرة، 1999.

142. سويقات، أحمد، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، مجلة الباحـث، ع.04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

143. شرون، حسينة وعبد الحليم بن مشري، "مبدأ الفصل بين السـلطات بـين النظامين البرلماني والرئاسي"، مجلة الاجتهاد القضائي، ع.04، مارس 2008.

144. العالم، صفوت، "دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي .. مصر نموذجا"، قضايا مركز الجزيرة للدراسات، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، مارس 2013.

145. عبد الحليم، أميرة محمد، "الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي"، مجلة السياسة الدولية، ع. 154، أكتوبر 2003.

146. عبد الفتاح، نبيل، "الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات"، مجلة السياسة الدولية، ع.64، أفريل 1992.

147. علواش، فريد ونبيل قرقور، "مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير الجزائرية"، مجلة الاجتهاد القضائي، ع.04، مارس 2008.

148. العياشي، عنصر، "سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، ع.191، جانفي 1995.

149. قبي، آدم، "رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر"، مجلة الباحث، ع.01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.

150. كريبش، نبيل، "آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.31، م. أ، جوان 2009.

151. ليبست، سيمور مارتن وآخرون، "تحليل مقارن للمتطلبات الاجتماعية الخاصة بالديمقراطية"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع.136، باريس 1993.

152. ماشطي، شريفي، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث الاجتماعي، ع.10، سبتمبر 2010.

153. محمد الأمين، أوات، "التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، م.04، ع.02، السنة الرابعة 2009.

154. محمد لمين، لعجال أعجال، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.12، نوفمبر 2007.

155. مساعيد، فاطمة، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011.

156. ميركل، بيتر، "ماهي البلدان الديمقراطية في عالم اليوم؟"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع.136، باريس 1993.

ب. باللغة الأجنبية:

157. O’DONNELL, Guillermo,”Delegative Democracy”, Journal of Democracy, Vol.5, No.1, January 1994.

158. MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE,"Chadli Bendjdid Troisième Président De L’Algérie Indépendante, Nous A Quittes – Un Homme Qui A Consacre Ses Efforts Et Son Temps Au Service De La Nation", El-Djeich, N°591, Octobre 2012.

159. POURGERMI, Abbas, “The Political Economy Of Development: An Empirical Examination Of The Wealth Theory Of Democracy”, Journal Of Theoretical Politics, Vol.3, N°.2, April 1991.

160. RUSTOW, Dankwart, “Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model“, Comparative Politics, Vol. 02, April 1970.

161. SCHEDLER, Andreas,”Measuring Democratic Consolidation”, Studies in Comparative International Development, Vol.36, No.1, Spring 2001.

ثالثا: الوثائق الرسمية:

162. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 10 سبتمبر 1963.

163. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحليـــة، دستور 1989، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1989.

164. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 63/279، المؤرخ في 14 أوت 1963.

165. الجريدة الرسمية رقم: 2، ص.18 باللغة الفرنسية، الأمـــر 29/73 المـــؤرخ في 1973/07/05 ج. ر رقم: 62.

166. الجمهورية الفرنسية، دستور 04 أكتوبر سنة 1958.

رابعا: التقارير:

167. التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80- 1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

168. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي، 2003.

169. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "خارطة طريق الديمقراطية والتجديد في العالم العربي اليونيسكو تواكب عمليات التحول الديمقراطي"، وثيقة أعدت في إطار التحضير لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي نظمته اليونسكو، فرنسا: مقر اليونسكو، 21 جوان 2011.

170. غالي، بطرس بطرس وآخرون، تقرير حول: التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، هيأة الأمم المتحدة، اليونيسكو، فرنسا، 2003.

خامسا: الملتقيات العلمية:

171. برقوق، عبد الرحمن وصونيا العيدي، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي بالجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 11-10 ديسمبر 2005.

172. بريش، عبد القادر وزهير غراية، "دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012.

173. جدو، فؤاد، "التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحولات السياسية

وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشـــلف، الجزائر، 16-17 ديسمبر 2008.

174. الرشواني، منار محمد، "سياسات الاصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، ندوة علمية حول: التحول الديمقراطي في العالم العربي خـــلال التسعينات، 11/30-1999/12/1، منشورات جامعة آل البيت، عمان، 2000.

175. سليمان، عادل، تأثيرات العامل الخارجي على التحول الديمقراطي في الـــدول العربية في ظل المتغيرات العالمية، في: المشروع البحثي المشترك حول مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية، تحرير: أحمد فخـــر، المركـــز الـــدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو 2005.

176. سعيدي، إلهام نايت، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعـــة محمـــد خيضر بسكرة، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005.

177. عكاش، فضيلة، "الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائـــر"، ورقـــة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الـــديمقراطي في الجزائـــر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 11-10 ديسمبر **2005**.

178. علواش، فريد، "آثار التحول الـــديمقراطي علـــى المؤسســـات الدســـتورية الجزائرية"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005.

179. عياد، محمد سمير، "إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 16-17 ديسمبر 2008.

180. كلفاني، خولة، "مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائر في ظـــل دستور 1989"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حـــول :التحـــول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 11-10 ديســـمبر 2005.

181. الكواري، علـــي خليفـــة، "نحـــو مفهـــوم جـــامع يعـــزز الانتقـــال إلى الديمقراطيـــة في الـــبلاد العربيـــة"، محاضـــرة قـــدمت في: نـــادي العروبـــة، البحرين، 26 فيفري 2008.

182. المنوفي، كمال، "تأثيرات التحول الـــديمقراطي علـــى هياكـــل الـــدول في المنطقة العربية"، في: المشروع البحثي المشـــترك حـــول مشـــكلات التحـــول الديمقراطي في الدول العربية، تحرير: أحمد فخر، المركـــز الـــدولي للدراســـات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو 2005.

183. محمد لمين، لعجال أعجال، "معوقات التحـــول الـــديمقراطي في الجزائـــر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حـــول: التحـــول الـــديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005.

184. المغيربي، محمـــد زاهـــي بشـــير، "الديمقراطيـــة والإصـــلاح السياســـي- مراجعة عامة للأدبيـــات"، ورقـــة بحثيـــة قـــدمت إلى: نـــدوة الديمقراطيـــة والإصلاح السياسي في الوطن العربي، كليـــة الاقتصـــاد والعلـــوم السياســـية، جامعة القاهرة، والمركز العـــالمي لدراســـات وأبحـــاث الكتـــاب الأخضـــر، طرابلس- ليبيا، 22-08-2005.

185. مفتاح، عبد الجليل، "الاصلاحات الدســـتورية والقانونيـــة وأثرهـــا علـــى حركة التحول الديمقراطي في الجزائـــر"، ورقـــة بحـــث قـــدمت في الملتقـــى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعـــة محمـــد خيضـــر بسكرة، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005.

186. باقر النجار، "المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصـــلاح"، في: المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، تحرير: ممدوح سالم، الندوة الإقليمية حـــول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الاسكندرية، 2004.

سادسا: الجرائد:

187. بوعزارة، محمد، "هؤلاء هم رؤساء الجزائر"، يومية الجزائر نيـــوز، ع.2688، 18 نوفمبر 2012.

188. بوكروح، عبد الوهاب، "القطاع الخاص يسيطر على 96 بالمائة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، جريدة الشروق اليومي، ع.05 فبراير، 2012، مـــن الموقـــــع الإلكتـــــروني: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/121684.html.

189. شاهين، سوسن زهدي، "دراسة حول مفهوم المشاركة السياسية في فلسطين"، جريدة الأردن العربي، 25 سبتمبر 2010.

190. مراد، ب، "الجزائر عرفت في عهد الرئيس بوتفليقة أكبر مـــدة اســـتقرار في منصب الرئاسة"، يومية الحدث، ع.477، 06 نوفمبر 2012.

سابعا: المواد غير المنشورة:

191. البحري، حسن مصطفى، "الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذيـــة كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية - دراسة مقارنة"، رسالة دكتـــوراه غـــير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس القاهرة، 2005-2006.

192. بصيري، جمال، "واقع تنظيمات المجتمع المدني ومـــدى مســـاهمتها في مســـار التحول الديمقراطي —دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية"، مذكرة ماجيســـتير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

193. بن بختي، عبد الحكيم، "المعارضة والتحول السياسي في الجزائـــر والأرجنـــتين دراسة مقارنة"، مذكرة ماجيستير غير منشـــورة، قســـم العلـــوم السياســـية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2008-2009.

194. بوحوش، عمار، "الاصلاحات السياسي في الجزائر: واقع وآفاق"، محاضـــرة ألقيت في ندوة: الإصلاحات السياسية في الجزائر، قســـم العلـــوم السياســـية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان 1990.

195. بودبوز، غاني، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منـــها دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

196. البياتي، فارس رشيد، "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، أطروحـــة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008.

197. حبّة، عفاف، "التعددية الحزبية والنظام الحزبي"، مـــذكرة ماجيســـتير غـــير منشورة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضـــر بسكرة، 2004-2005.

198. زريق، نفيسة، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، قسم العلوم السياســـية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

199. السويدي، محمد، "آثار التسيير الذاتي في التنمية الاجتماعية"، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1972.

200. ضيف، محمد، "التحول السياسي في الجزائر"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997-1998.

201. طالب، صلاح الدين، "تحليل الأزمات الاقتصادية العالميـــة (الأزمـــة الحاليـــة وتداعياتها –حالة الجزائر)"، مذكرة ماجيستير غير منشـــورة، كليـــة العلـــوم

الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمســـان، 2009-2010.

202. طعيبة، أحمد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994"، مــذكرة ماجيستير غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدوليـــة، جامعـــة الجزائر، 1997-1998.

203. طه، صالح أحمد عبد الخالق، "ظاهرة العنف السياسي في النظـــام السياســـي الفلسطيني - دراسة تحليلة 1994– 2000"، مذكرة ماجيستير غير منشـــورة، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2003.

204. عبد العالي، عبد القادر، "الثقافة السياسية"، محاضـــرات في مقيـــاس: الـــنظم السياسية المقارنة، ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، قســـم العلـــوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، السنة الجامعية: 2008 - 2009.

205. عبد الكريم، هشام، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية 1989–1999"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائـــر، كليـــة العلـــوم الإنســـانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006.

206. غربي، فوزية، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

207. غزالي، عادل، "أثر القيم الاجتماعية على التنظيم الصناعي الجزائري، دراســـة ميدانية بمؤسسة صنع أجهزة القيـــاس والمراقبـــة AMC –العلمـــة– ولايـــة سطيف"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلـــوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2006-2007.

208. كريبش، نبيل، "دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياســية، كليــة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

209. كيم، سمير وغربي رقية، "المداخل النظرية للتحول الديمقراطي"، بحث قــدم في دراسة ما بعد التدرج، سنة أولى ماجيستير تخصص سياسات مقارنة، قســم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008.

210. المحمد، صخر، "أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية، الجزائر نموذجــا"، حلقة بحث غير منشورة، تحت إشراف الأستاذ: كريم أبو حلاوة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2011.

211. مرزوقي، عمر، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الــديمقراطي"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.

212. مسعود، درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالــة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

213. يونسي، حفيظة، "الأزمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة"، رســالة ماجيستير غير منشورة، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، 200-2001.

سادسا: المواد الإلكترونية:

214. إبراهيم، حسنين توفيق، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركــز الجزيــرة للدراســـــات، قطـــــر، مـــــن الموقــــع الالكتـــــــروني:

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2 013124953320131240.htm.

215. بلقصري، عبد الواحد، "إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة –البرتغال نموذجا-"، الحوار المتمدن، ع.1693، أفريل 2006، من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=77331.

216. بن محمد، عماد، التداول على السلطة، من الموقع الالكتروني: http://fr.scribd.com/doc/117006151/.

217. البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر، "حصيلة قطاع السكن والعمران: برنامج طموح منذ الاستقلال"، من الموقع الإلكتروني: http://www.djazair50.dz/?%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%86-%D9%88%.

218. حرز الله، شيراز ، خصائص الديمقراطية، من الموقع الإلكتروني: http://mawdoo3.com/.

219. رحمة، أمل، الحكومة والمجتمع المدني، من الموقع الإلكتروني: http://kenanaonline.com/users/2/topics/56736.

220. زيد، نوال، "نصف قرن من الاستقلال انجازات وإخفاقات وجيل جديد يبحث عن تسلم المشعل"، يومية الأحداث، ع.1، 20 جانفي 2008. http://www.elahdath.net/index.php/milaf_hebdo/7755.html.

221. زين الدين، محمد، "الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني علاقات تقاطع أم تكامل"، الحوار المتمدن، ع.1905، ماي 2007، من الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=95709.

222. الشويخات، أحمد، الموسوعة الإلكترونية العربية العالميـــة، الســـعودية: د.د.ن، 1992.

223. عبد الباقي، عيسى، "وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربيـــة إشكالية الدور.. وآليات التعزيز"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتـــروني، مـــــــــن الموقــــــــــع الإلكتـــــــــــــــروني: http://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=4318.

224. قادري، سمية وشنين محمد المهدي، سوسيولوجيا الثورة. من الموقع الإلكتروني: http://bohothe.blogspot.com/2011/04/blog-post.html.

225. ماضي، عبد الفتاح، "مفهوم الانتخابات الديمقراطية"، في: مشروع دراســـات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي الســـابع عشـــر، الديمقراطيـــة والانتخابات في الدول العربية، 18 أوت 2007، مـــن الموقـــع الالكتـــروني: http://www.achr.nu/art220.htm.

226. مرشد، عارف عاد، "الديمقراطية مفهومها نشأتها ومقوماتها"، مجلـــة الجامعـــة الأردنيـــــة، ع.70، مـــــاي 2007، مـــــن الموقــــع الإلكتـــــروني: http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=31024.

فـــــهرس الجـــــداول

فهــــرس المواضيــــع

ملخص:

هدف هذه الدراسة هو تمحيص العلاقة بين التحول الديمقراطي والامكانات الاقتصادية في الجزائـــر، حيث أن العامل الاقتصادي يلعب دورا بالغ الأهمية في التحول الديمقراطي، مع دراسة طبيعة الـــدوافع والأسباب والأهداف الرئيسية في هذه العملية.

الكلمات المفتاحية:

الديمقراطية، التحول الديمقراطي، الامكانات الاقتصادية الجزائرية، التنمية الاقتصـــادية في الجزائـــر، الاصلاح السياسي في الجزائر، النظام السياسي الجزائري.

Résumé:

Cette étude vise à analysés la relation entre les potentiels économiques et la transition démocratique en Algérie. Elle consiste à examiner le rôle du facteur économique dans la transition démocratique toute en étudiant les motivations, les causes et les objectifs de cette relation.

Les mots Clés:

Démocratie, Transition démocratique, Les potentiels Economiques Algérienne, Développement Economique en Algérie, Réformes Politique en Algérie, Système Politique Algérien.

Summary:

The aim of this study is to analyze the relation between the democratic transition and economic potentials in Algeria, where the economic factor plays a much important role in the democratic transition, with studying the nature of automotives, reasons and the principals aims in this relation.

Keys Words:

Democracy, Democratic Transition, Algerian Economic Potentials, Economic Development In Algeria, Political Reform In Algeria, Algerian Political system.